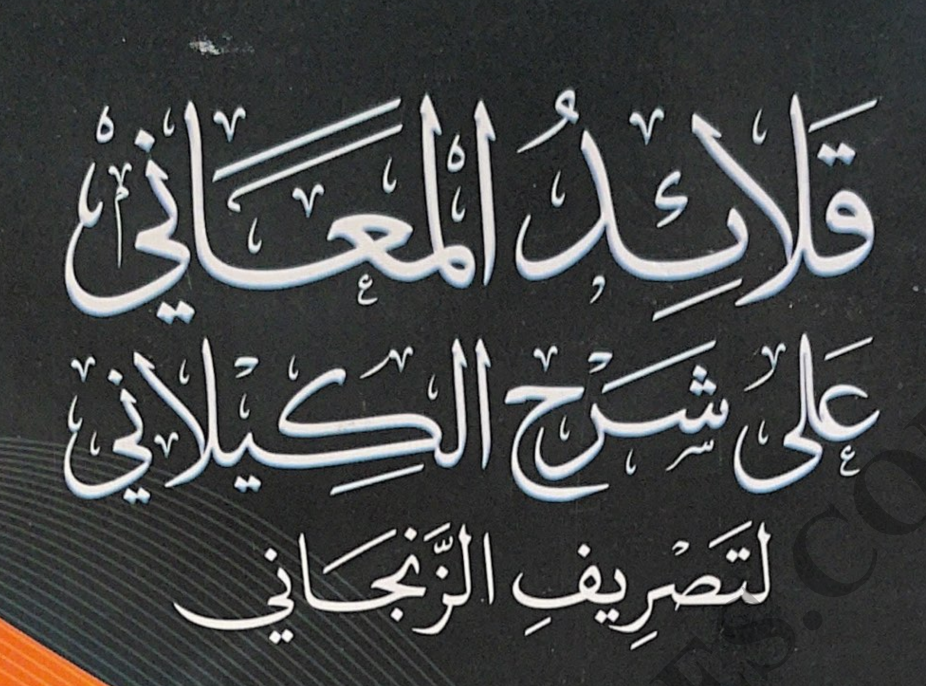


قلائد المعاني على شرح الكيلاني لتصريف الزنجاني

اعتنى بإعداده وتحقيقه وضبطه:
الباحثة الأستاذة عائدة الحلوة

خدمه بالتحقيق والتعليق والمراجعة:
الدكتور وافي حاج ماجد

شركة دار المشاريع

قلائد المعاني

الصحيفة	السطر	المطبوع	التعديل
٦	١٦	المَعيته	ألمِعيته
١٨	٢٤	الحَبْشي	الحِبْشي
١٩	٤	إبراهيم ابن عبد الوهاب	إبراهيم بن عبد الوهاب
٣٤	٧	أسِسِ	أسُسِ
٥٠	١٣	مرتبة ما	مرتبة كما
٥٤	٢٥	في (ص/٥٢)	في (ص/٥٣)
٥٩	٢٢	«تعشوشب»، يعشوشب بالياء؛	«يعشوشب» بدلا من تعشوشب بالتاء؛
٦٠	٢	في (نحوُ)	في (نحوِ)
٦٠	١٥	بنائَي	بناءَي
٦١	٧	احرنْبَىٰ	احرنْبَى
٦٢	١١	(نحوُ)	(نحوِ)
٦٤	٢٢	انظر (ص/٥٦)	انظر (ص/٥٧)
٦٦	١٤	عَففَتُ	عَفَفْتُ
٧٩	١٦	ويحذفُ نونُ	ويَحْذِفُ نونَ
٧٩	١٧	يُحَذَفُ نونُ	يَحْذِفُ نونَ
٩٣	٢٤	العينُ فيه	العينُ فيها
٩٦	٢٠	المسبوقة بفتحةٍ	المسبوقة بضمةٍ
٩٦	٢٥	(ص/١٦٠)	(ص/١٦١)
١٠٣	٣	ومُضْطَّرِ	ومُضْطَرٌ
١٠٣	١٥	ومُضْطَّرِ	ومُضْطَرٌ
١٠٥	٢٠	ورَبُّمَا	ورُبَّمَا
١٣٧	١٢	مَبْيُوعٌ	مَبْيُوعًا
١٤٠	٩	غَزْوَ ورَمَىَ	غَزْوَ ورَمَيَ
١٥٠	٢	تَغْزُون	يَغْزُونَ
١٥٠	١٩	تَغْزُون	يَغْزُون
١٥٢	٢٢	(١٥٤ – ١٥٥)	(١٥٥ – ١٥٦)
١٥٢	٢٣	(٩٤ – ٩٥)	(٩٥ – ٩٦)
١٥٥	٢١	يَتَمَّدَد	يَتَمَدَّد
١٥٨	٢٤	«فحذفت»	«فحذف»
١٦٠	١٦	في الثانيةَ	في الثانيةِ
١٦٥	١٤	قال الغزيُّ	قال الغَزِّيُّ
١٦٨	٨	أما إنه....، وأما إنه....	أَمَّا أنَّه ....، وأَمَّا أنَّه ....
١٧١	١٣	أبو هندِ فمصنوع	أبو هندِ فمصنوع

الصحيفة	السطر	المطبوع	التعديل
١٧٣	١٣	طيّء	طيِّىء
١٧٣	١٧	هائَيْنِ	هاءَيْنِ
١٧٣	٢٢	طيّء	طيِّىء
١٧٥	١٦	مقارنتاتها	مقارناتها
١٧٥	١٧	(أوي)	(أوى)
١٧٥	٢٣	ولهذا	ولهذه
١٨٣	١٥	تَيم اللاّت	تَيْمِ اللاّت
١٨٦	٧	أصله: أَرْأَيَ	أصله: أَرْأَيَ
١٨٩	١٧	أصيلة	أصليَّة
١٩٥	١٠	القَثّاء	القِثّاء
١٩٦	١٠	الدُهْنُ	الدُّهْنُ
١٩٧	١٠	الأُشْنان	الأُشْنانُ
١٩٧	١٧	استكثُرا	استكثرا
٢٠١	٤	يدَعْه	يَدَعُهُ
٢٠٢	١٩	بترْكِ	بتَرْكِ
٢٠٧	٤	في حاشيةٌ	في حاشية
٢٠٧	٧	استعْمالها	استِعْمالِها
٢٠٧	٨	اِستعماله	استعماله
٢٠٧	١٧	بالأْلفِ	بالأَلِفُ
٢٠٧	١٨	سَقطَ الأْلف	سَقطَ الأَلِف
٢٠٧	١٨	أنْ مَجِيئَهُ	أنَّ مَجِيئَهُ
٢٠٨	١١	الجماعات	الجُمُعات
٢٠٩	١٩	ان العرب	أَنَّ العَرَبَ
٢١٣	١	الزَّبيديّ	الزَّبيديّ
٢١٩	٣	فتح اللطيف الخبير	فتح الخبير اللطيف
٢٠٢	١٥	لَيَنْتَهِينَّ	لَيَنْتَهِيَنَّ
٢٠٤	٣	وادِعُ تاركٌ	وادِعٌ ولكنْ تارِكٌ
٢٠٦	١٤	لنتهين	لَيَنْتَهِيَنَّ

* **ملاحظة**: ورد خطأ طباعة كلمات: (الابتداء) و(الاستقبال) و(الاثنين) بإثبات كسرة لهمزة الوصل، والصواب كتابتها دون إثبات الكسرة. ولتكرر ذلك في تضاعيف المتن والشرح والحواشي نبهنا عليه في هذه الملاحظة استغناءً عن رصد المواضع التي تكررت فيها.

قلائدُ المعاني

على شرح الكيلاني

لتصريفِ الزَّنجاني

اعتنى بإعداده وتحقيقه وضبطه:

الباحثة الأستاذة عائدة الحلوة

خدمه بالتحقيق والتعليق والمراجعة:

الدكتور وافي حاج ماجد

شركة دار المشاريع

ملتزم الطبع

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

الطبعة الأولى
٢٠١٠ر-١٤٣١هـ

قسم التمهيد

القسم الأوَّل

ويشمل:

* خطبة الكتاب
* مقدمة التحقيق

خُطْبَةُ الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ذي الجَلال، الواحِدِ الأَحَدِ الكَبيرِ المُتَعَال، المُنَزَّهِ عن الشَّرِيكِ والشَّبِيهِ والمِثَال، بَدِيعُ السَّماوَاتِ والأَرْضِ فَلَيْسَ في صُنْعِهِ سِمَةُ نَقْصٍ ولا شائبةُ اعتلال. تاهَتْ في بحار عَظَمَتِهِ الأَفْهَام، واعْتَرَفَتْ بالعَجْزِ عَنْ إدراكِهِ العُقُولُ والأَوْهَام، لا إلٰهَ إلا هو المَلِكُ القُدُّوسُ الدَّيَّان. والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِ الكَوْنَيْن وأَرْجَحِ الثَّقَلَيْن، قَمَرِ الجَمَال، وبَحْرِ النَّوَال، ومَوْرِدِ الهُدَى العَذْبِ الزُّلَال، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ المصطفى المُصَلِّي في مِحْرابِ الكَمَال، وعلى ءاله السادة الغُرِّ الكرام، وصَحابَتِهِ شُمُوسِ الهُدَىٰ ومَصَابيحِ الظَّلام، ما تَنَفَّسَ صُبْحُ المَعَارِفِ يَزْدَهي بِشُمُوسِ التَّصانيفِ سَيَّارةً في فَلَكِ الجَهابِذَةِ العَيالِمِ الأَعْلام، فَتُشْرِقُ بِأَنْوارِ الفَوَائِدِ، يَغْشَى نُورُها البَصَائِرَ والأَبْصار، فَتُنَزِّهُ الطَّرْفَ في رِحَابِ مَوَارِدِها الشَّافِيَةِ ومَنَاهِلِها الصَّافِيَة، وتَنْسُجُ بُرْدَها الزاهي، مُتَنَقِّلَةً بلا تَرْجُمَان، مِنْ حِبرِ وَليدِ قُرْطُبَةَ إلى حُلَلِ خَطِيبِ بَغْدَان، ومِنْ سُنْدُسِ أَزْهَرِيِّ جرجا إلى دِيباجِ عَبْقَرِيِّ جُرْجَان؛

أمَّا بعدُ:

فلعلَّه لم يَدُرْ بخَلَدِ نابغةِ زَنْجَانَ أنْ تغدوَ رسالته في التصريف - الموسومةُ بالعِزِّيَّةِ أو تصريفِ العِزِّيّ - قُطْبَ الرَّحى ونقطة الدائرة في مختصرات علم الصرف؛ فسارت في البلاد - مُشَرِّقَةً ومُغَرِّبَةً - مسيرَ الرياح، وطارت في الخافقين بغير جناح، فما كَبَا لها جَوَاد، ولا خَبَا لها زِناد، في عصرٍ لمعَ فيه نجمُ دُرَّةِ ابن مُعْطٍ، وشافية ابن الحاجب، وشروحِ ابن يعيش، ومُمْتِعِ ابن عصفور، قبل أن تُمْلأَ الدنيا ويُشغَلَ الناسُ بمؤلفات شمسِ جَيَّانَ وبدرِ الأندلس وشيخ نحاة عصره، الإمام ابن مالك رضي الله عنه.

ألا فاعجبْ لها رسالةً لطيفةً، حُقَّ لمن رآها تتألق بين لآلئ الأكابر أن يقول: فكيفَ وصلتِ أنتِ مِنَ الزِّحام؟!

فلا بِدْعَ أن يكون في الأمر سِرٌّ ما! ولعلّه سِرُّ إخلاصِ مؤلفها رحمه الله! سِرٌّ جعلها لا يَبْلى لثوب جِدَّتِها شَبَاب، على حينَ أدرك غيرَها عصرُ المشيب! ثم اعجب لها إذْ طوتْ صحائفُ الأيام سيرة مؤلِّفها، فإذا بها تَنشُرُ - عبر القرون - سِرَّ ما انطوى من آثار عبقريته ودلائل أَلْمعَيَّتِهِ! وسَلْ شاهد التاريخ والسِّيَر: أَمَا سَعِدَ بطالِعِها سَعْدُ تَفْتَازان، فَعَلَتْ نُجُودُه ولمعتْ بروقُهُ وأضاءتْ سُعُودُه، وخفقتْ في ميادين العلوم راياتُهُ وبُنُودُه؛ إذْ كان شرحه للعزيّ فاتحةَ تصانيفه، فكان من عُلُوِّ شأنه ما كان؟!

فبقيت زاهية باهية، وقد غذاها نَميرُ الماء غيرُ المُحَلَّل، فرُزِقت من حظوة الأكابر، وعناية نجوم العلم الزواهر، ما يفضح المُدَّعي حَصْرَ عدد شروحها، وما اتصل بها بسببٍ أو نَسَب، من حَلٍّ لألفاظها، وشرحٍ لغامضها، وفتحٍ لمستغلِقها، وإيضاحٍ لدقائقها، وتبيانٍ لإشاراتها، وتنبيهٍ على خفاياها، وبسطٍ لمختصرها، وتفصيلٍ لمجملها، ثم نظمٍ لعباراتها وجُمَلها، حتى حَلَّت في ساحة عَلَمٍ

عَيْلَمٍ، فأكرمَ وِفادَتَها، وأحسن خِدمتها ورعايَتَها؛ فكان منه البذلُ والعطاء، وكان منها البِرُّ والوَفَاء؛ إذْ رَفَّعَتْ بين النَّاسِ شَأْنَه بعد خُمُول، فَتَفَتَّحَتْ أزهار فضله في رياض العرفانِ بعد ذُبُول، فلولاها لبقي اسمه غُفْلًا وطيَّ الكتمان، ولما عُرِفَ **لأبي الحسن علي بن هشام الكيلاني** خَبَرٌ ولا عنوانْ!

وبعدُ، فشرحُ الإمام الكيلاني لتصريف الزنجاني هو هذا الشرح الذي بين أيدينا، والذي اخترناه للمشتغلين بعلوم العربية تعلُّمًا وتعليمًا لأمورٍ، منها:

١ - إغفال ذكره بين كتب الصرف، وخصوصًا لدى الطلاب الجامعيين؛ إذ غَطَّت شهرة شرح التفتازاني، وما ألف عليه من حواشٍ، على عدة شروحٍ، ومنها شرح الكيلاني، الأمر الذي قد يُفَوّت على الطلبة جنيَ قطوفٍ من الفوائد دانية، ولكن حال بينهم وبين تناولها عدم التنبه إليها، بَلْهَ المعرفةَ بها وبمظانِّها.

٢ - ما زخر به من مزايا تجعله مقصدًا ومرجعًا للطالب والمعلِّم؛ فقد جاء شَرْحًا متوسطًا بين الشروح، سهل العبارات والتراكيب، مشحونًا بالأمثلة، مباشرًا في بيان القواعد والأحكام؛ وعلى الجملة: كان شرحًا رشيقَ العبارةِ محكمَها، متينَ الصياغةِ متقنَها، يَشفَعُ القاعدةَ بالمِثال، فأضحت المسائل سهلةً قريبةَ المنال، وقد حلَّاها بالتحليل والتعليل، وعلى التمرةِ مثلُها زُبْدًا! أمَّا ألفاظُ المتن وعبائِرُهُ؛ فهو يشرحها في سلاسة المُتَمَكِّن، وبراعة الراسخ المُتَفَنِّن، فتجد نفسك لا تنفكُّ عنه؛ يأسرك فَتَلْتَذُّ بإساره، ويقيدك بإحسانِهِ وإتقانه فَتَنْقَادُ نفسك إليه دونما تَنْقَاد؛ ولا غرو: فَمَنْ وَجَدَ الإحسان قَيْدًا تَقَيَّدَا !! وذلك في أسلوب تعليمي مُيَسَّر، غدا بغية للمستفيد، وموردًا للمستزيد، وهو بنمطه وأسلوبه يرسي دعائم التحليل الصرفي الذي هو من أركانِ علم الصرف الأساسية،

ومحورٌ مهمٌّ دارت حوله عجلة الدراسات الصرفية الحديثة.

فلهذا كله، ولغيره، انصرفت همتنا إلى تحقيق هذا الكتاب الجليل، وإتحاف أهل العربية بفرائده وخرائده، وإخراجه في حُلَّةٍ قَشِيبةٍ، وَشَّيْنَا بُرْدها بطرازٍ من التعليقات والتقييدات، والاستدراكات والتنبيهات، والإيضاح والتعليل، حرصًا منا على اكتمال بدر تمام الفائدة المرتجاة، والنفع المبتغَى، مِنْ كتاب العلامة الزنجاني، الذي كان **أول كتاب في علم الصرف يطبع في الدنيا**، في روما، عام **١٠١٩هـ - ١٦١٠م!!** ولم تزل تخدمه أقلام المؤلفين، وأيدي الصَّفَّافين إلى لحظة كتابة هذه الأسطر، ولمَّا تُلْقِ عصاها بعدُ أو يستقرَّ بها النوى؛ ولكن: لقد قَرَّتْ أعيننا بالإياب بعد ذهاب، وبـ (القلائد) لألاءةً بدُرَرِ (المعاني)، سافرةً حاسِرَةً، لا يُشتكى قِصَرٌ منها ولا طول!

فذا العِزِّيُّ وذا شرحُهُ وذي قلائدُه؛ فإذا فُتِحَ لك بابُ القَبُول بالإقبال، ودارت عليكَ النَّوْبَةُ فحظِيتَ بِسِرِّ القُرْبِ ونفحةِ الوِصال، فلا تقف حول الورد وِقفةَ حائم، ولا تشربْ - ثَمَّ - بأقداح صغار؛ فقد ضاق الزمان عن الصِّغَار!

فدونكَ موردَ الزَّنْجَاني، فانظر إليه بعين التبجيل والإجلال، فإذا أبصرتَهُ حسبتَهُ: **«شيخًا على كرسِيِّهِ مُعَمَّمًا»!**

وإذا أكرمتَ نفسك فأكرمتَهُ، أغدق عليك وأكرَمك؛ ولا غرو:

فإنَّهُ أهلٌ لأن يُؤَكْرِمَا !!

والحمدُ لله أولا وءاخرًا.

وكتب:

د. وافي صلاح الدين حاج ماجد

بيروت: التاسع من ذي الحجة ١٤٣٠هـ

٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩ر.

مقدمة التحقيق

* بقلم الأستاذة: عائدة الحلوة.

الحمدُ لله الذي عَلَّم القرءان، وخلق الإنسان عَلَّمه البيان، والصلاة والسلام الأتَمَّان الأكملان، على سيدنا ونبينا محمدٍ سيدِ ولدِ عدنان، إمام المرسلين وخاتم الأنبياء، وقدوة الصالحين والأتقياء، وعمدة البُلَغَاء وسيد الفصحاء، وعلى ءالهِ وصحابته السادة الأعيان، ومن تبعهم، وسار على دربهم بتقوى وإحسان، أمَّا بعدُ:

فذا شرح الإمام العلامة أبي الحسن الكيلاني - رحمه الله - على تصريف الزَّنْجَاني (متن العِزِّيّ)، قد انتخبناه من بين كتب اللغة عمومًا، وكتب فن الصرف خصوصًا، لما حوى بين دفتيه من فوائد وعوائد، هي تبصرة للمبتدي، وتذكرة للمنتهي، ثم أخرجناه إلى طلاب العلم، والدارسين المتخصصين في حقل علوم اللغة العربية، في حُلَّةٍ زاهيةٍ، حرصنا على جعل الفائدة منها في متناول الجميع، ولا سيما ضبط عبارات الشرح، وإصلاح ما اعترى الطبعات السابقة له من خللٍ وهَنَاتٍ فاتها التحقيقُ والتنبيهُ على ما فيها، وكذلك بعض التراكيب والمواضع التي لم تنل نصيبها من التعليق والبيان الشافيين.

إنَّ مختصر التصريف العزي أو تصريف الزنجاني متن مختصر في علم التصريف، غنيٌّ عن التوصيف والتعريف؛ فقد طَبَّقَتْ شهرته الآفاق منذ أواسط القرن السابع الهجري. وشروحه أكثر من أن ندعي حصرها والإحاطة بها، وبعضها أشهر من نار على علم، كشرح التفتازاني، وكثير منها مغمور غير مشهور؛ ومن تلك

الشروح المهمة شرحٌ لأحد الأفاضل هو الشيخ أبو الحسن علي بن (شهاب الدين) هشام الكيلاني، الذي وُصِفَ بالعالم العلامة والبحر الفهامة، والأستاذ الإمام. فهو شرحٌ نافع جدًّا؛ سهل العبارة، قريب المتناول، بعيد عن التعقيد، متوسطٌ بين الشروح؛ فلا هو بالشرح المُطَوَّل المبسوط، ولا هو بالشرح الموجز الذي لا يتجاوز حَلَّ اللفظ.

ومما تميز به أيضًا ما حفل به من الأمثلة المتنوعة التي تعين الطلبة على تحصيل مَلَكَةٍ مهمة في فهم قواعد الصرف، والربط فيما بينها. وقد أوردها الشارح - رحمه الله - بصبرٍ دونما ملل؛ فهو قد يعيد المثال عينه كلما دعت الحاجة إلى ذلك بغية الإيضاح وتتميم الفائدة، متدرجًا في عرض المسائل والأحكام، والتحليل والتعليل، آخذًا بيد الطالب مرشدًا وموجهًا، فلا يغادر القاعدة أو المسألة حتى يكون قد استبدَّ بها الإيضاح والبيان.

وإنَّ قراءة فاحصة مقارنة للشروح المشهورة على متن العزي كشروح التفتازاني والجرجاني والقاري، وما ألف عليها من حواشٍ وتعليقات، تجعلك ترى الفارق الكبير بينها وبين شرح الكيلاني، سواءٌ في المنهج أو في الأسلوب. هذا وقد تميز شرح الكيلاني كذلك بدقةٍ في التناول والاستدلال والتعليل والتمثيل تدل على علوّ كعبه في اللغة والتصريف، وكأن العبارات والتراكيب مطواعةٌ بين يديه؛ **(فهو يشرحها في سلاسة المتمكن، وبراعة الراسخ المتفنن، فتجد نفسك لا تنفكُّ عنه؛ يأسرك فَتَلْتَذُّ بإساره، ويقيدك بإحسانِهِ وإتقانه، فَتَنْقَادُ نفسُك إليه دونما تَنْقَاد؛ ولا غرو: فَمَنْ وَجَدَ الإحسان قَيْدًا تَقَيَّدَا !!)**.

وقبل أنْ نَعْرِضَ النص المُحَقَّق فإننا سنتوقف عند النقاط الثلاث الآتية:

أولا: بيان اسم الإمام الزنجاني مؤلف المتن، ونسبه، وسنة وفاته.

ثانيًا: بيان اسم مؤلف الشرح، ونسبه، وسنة وفاته.

ثالثًا: وصف النسخة الخطية وبيان عملنا في الكتاب.

* * * * *

أولا: بيان اسم المؤلف ونسبه وسنة وفاته:

لم يكن البحث عن الضبط الصحيح لاسم الإمام الزنجاني - مؤلف متن العزي - ونَسَبِهِ في مصادر التراجم أمرًا مُيَسَّرًا أو سَهْلَ المنال! وذا أمر عُجَابٌ بالنسبة لكتاب في شهرة (التصريف العزيّ)؛ إذ الفقر الشديد في ما يتعلق بترجمة المؤلف كان من الظُّهُور بمكان، بحيث إنه لولا ذكر السيوطي له في (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) لما ظفرنا له بخبر أو مبتدأ! على أنَّ ما ذكره الإمام السيوطي هو شيء نزرٌ لا يشفي الغُلَّة، ولا يروي الظمأ.

وإذا تجاوزنا عقبة النقص الكبير في أخبار الزنجاني وءاثاره وسيرته، فإننا نقع في معضلة ثانية تتمثل في الخلط والتشويش اللذين زخرت بهما بعض مصادر التراجم، وهو خلطٌ بَيِّنٌ مُشَوِّشٌ جدًا، يقاربُ حَدَّ التناقض الواضح في المصدر الواحد نفسه!!

وإذا تتبعنا بعض تلك المَظَانّ فسنجد فيما بينها اختلافًا كبيرًا على اسم المؤلف، وكنيته، ولقبه، ثم على اسم أبيه وجده؛ وسيجد الباحث نفسه أمام سَيلِ الأسئلة الآتية:

- ما اسم المؤلف؟ وما كنيته؟ وما لقبه؟

- أهو إبراهيم أم عبد الوهاب؟ أهو أبو المعالي أم أبو الفضائل؟

- أهو عز الدين أم عفيف الدين أم تاج الدين أم برهان الدين؟

- ثُمَّ أهو عينه الفقيه الشافعي صاحب (نقاوة العزيز) في شرح (الوجيز) في الفقه الشافعي أم هو غيره؟ أم إنَّ هذا الفقيه الشافعي المشار إليه هو على التحقيق والده، ثم لمَّا غلبت شهرة الابن في ميادين اللغة والأدب، مع مشاركته في بعض العلوم الشرعية، حصل - بمرور الوقت وتطاول الحقب - الخلطُ بينهما، فَنُسِبَ إلى الأب ما لولده وإلى الولد ما لأبيه؟

- أم إنَّ ثَمَّةَ زنجانيًا شافعيًا لغويًا ءاخر أشْبَهَ نَسَبُهُ نسبَ **المؤلف** كان سببًا في حصول هذا الاضطراب الشديد؟!

والسؤال البَدَهِيُّ الذي قد يُسْأَل: لم أُغْفِلَتْ ترجمة الإمام الزنجانيِّ - الذي عاش في القرن السابع الهجري - وانطمست معالم أخباره حتى جاء السيوطي في أواخر القرن التاسع أو أوائل العاشر وذكر شيئًا يسيرًا عنه؟ مع أن ما أوردَهُ السيوطي ليس سوى ذِكْرِ اسم أحد مصنفاته، وهو تصريف العزي، ووصف كتاب ءاخر له، وبيانِ أنَّ له مؤلفات في العروض والقوافي[1]، إضافة إلى اسمه وشيء من نسبه!

وتستمر التساؤلات:

من قرأ المتن على المؤلف؟ من تلاميذه؟ هل قرأه عليه واحد منهم؟ هل أملاه إملاءً؟ وأين أَلَّفه؟ ولمن أَلَّفه؟ أأَلَّفَهُ إجابةً لطلب صديق لا يسعه رَدُّه، أم نزولا عند رغبة حاكم لا يمكنه صَدُّه؟ وما أسانيد الشُّرَّاح إلى المؤلف؟ ومن هم مشايخه؟ وكم كان عمره عندما ألفه؟ هل كان شابًا حينها؟ هل كان مُسِنًّا؟ هل كان في أواخر حياته؟؟؟؟ وهل..؟ ومَن..؟ وما..؟ وكيف..؟ وهل..؟

---

(١) انظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢٢).

ومَن..؟ وما.. وكيف؟ ثم أين..؟ ومتى..؟ وهكذا تدور أسئلة وتدور، ولا إجابة! إنه أَمْرٌ مُحَيِّرٌ حقًّا! والأَمَرُّ أننا لا نجد في مصادر التراث مُسْعِفًا، ولا نلمح بين ثناياها قَبَس منارةٍ تضيء لنا أمل العثور على جواب معتبر، ولو ظنيًّا. إنه لُغْزٌ كبير وإنها لحيرة بالغة! ولكنها حيرة لم تستمرَّ طويلًا؛ فقد عرضتُ خلاصة هذه التساؤلات ونتائجها (المُحْبِطَةِ) - إلى حَدٍّ ما - على أستاذنا الدكتور وافي حاج ماجد، الذي وافاني ببيانٍ شافٍ نفى عني شائبة الإحباط، ورسم ملامح واضحة لما من شأنه أن يُعَدَّ جوابًا لمعظم تلك التساؤلات. وأنا ذاكرة هنا خلاصة ما أفادني به؛ فكان مما قاله:

«١ - الثابت أنَّ متن العزِّيّ ليس ءاخر تصانيفه؛ فهو قد ألَّف عليه شرحًا، ثم ألَّف على هذا الشرح شرحًا ءاخر. أما الأول فهو الهادي في النحو والتصريف، وأما الثاني فهو الكافي بشرح الهادي، وهو شرح ممزوج بالمتن، وقد اطلع عليه السيوطيُّ بخط المؤلف.

٢ - والثابت أيضًا أنه أَلَّفَ هذه الكتب الثلاثة في بغداد قبل سقوطها على يد التتار أوان الغزو المغولي عام ٦٥٦هـ؛ فهو قد فرغ من تأليف كتاب (الكافي) في ذي الحجة عام ٦٥٥هـ.

٣ - والثابت كذلك أن المصادر القديمة لم تنص على تاريخ وفاة الإمام الزنجاني، ولا مكان وفاته، ولا تذكر شيئًا عن جنازته أو دفنه أو قبره.

٤ - والأقربُ إلى ما تطمئن إليه النفس وجود عالِمَيْنِ من الزنجانيين، والدٍ وابنه؛ أما الوالد فهو الفقيه الشافعي صاحب شرح الوجيز، وأما الولد فهو اللغوي الأديب صاحب تصريف العزّي.

٥ - وتطمئن النفس أيضًا إلى استنتاج أنهما لم يكونا ممن تولى المناصب في بغداد ولا في غيرها؛ وإلا لذكرا في تعداد القضاة أو نوابهم أو سواهم من ذوي المناصب في تلك الحقبة.

وهنا - على الظن - نقول: لا يَبْعُدُ أيام محنة التتار، والفوضى والخراب والفتن التي حلت بدار الخلافة أن يكون الزنجانيُّ ووالده قد قتلا، او سقطا شهيدين، أو أُسِرا ثم قتلا، فلم يُعْثَرْ لهما على أثر ولم يسمع لهما خبر، كما حصل مع غير واحدٍ من العلماء، بل حصل مع من هو أشهر منهما - وهو الإمام النحوي أبو جعفر بن النحاس - الذي قد قضى غرقًا بسبب حماقة بعض العامة الذين رموه في النهر ظَنًّا منهم أنه ساحر، فوقع في النهر، واختفى، وانقطع خبره بعد ذلك! فكيف بحدث جَلَلٍ هَزَّ ديار الإسلام وعصف بها، وأتى على أخضرها ويابسها؟!

ثم إنه قد يتفق أن يرحل بعض أكابر العلماء إلى ديار غير دياره، فيقيم بها، ويستوطنها، فلا يقبل الناس عليه، وهو مَنْ هو في الرفعة والشأن؛ ثم بعد ذلك يلمع نجمُهُ، ويذيع صيتُهُ، ويزدحم الناس على أعتابه؛ فهذا الإمام ابن مالك - نحويُّ عصره - عندما انتقل إلى الديار الشامية، كان في بادئ الأمر يقف على باب داره يعرض على الناس أن يعلمهم النحو والصرف واللغة، فلم يكن يلتفت إليه أحد. ثم علا ذكره بعد ذلك. فلنتصور أنَّ المنية قد فاجأته قبل أن يبدأ إقبال الناس عليه، وهو قد ترك لنا عددًا من المؤلفات النافعة. لعلنا كنا سنصطدم بالأسئلة ذاتها؛ لأنه لم يكن لديه - في تلك الفترة - طلاب، ولا يعرفه الناس، ولا يعرفون مشايخه، فهو قدم عليهم وافدًا من بلاد الأندلس.

أقول ذلك من باب تقدير ما يحصل مما ليس بمستبعد ولا مستغرب؛ فإن الإمام الزنجاني قصد بغداد بعد سفر وارتحال، فلعله أَلَّفَ ما أَلَّف، بصدق وهمة وإخلاص ظهر سِرُّها، قبل أن ينتشر صيته، ويَتَحَلَّق حوله الطلبة، ويقصده الناس وأهل العلم، ثم صادفته المنية بمرضٍ ما، أو مقتلٍ على يد التتار أو غيرهم، والله أعلم».

كانت تلك خلاصة ما أجابني به الدكتور وافي حفظه الله، وقد كان فيه ما يريح تساؤلات الذهن التي لمَّا تستقرَّ على إجابة حاسمة، فأكتفي بما نقلته عنه في هذه النقطة لأنتقل إلى بيان ما ذكرتهُ بعض كتب التراجم القديمة والحديثة عن الإمام الزنجاني، لنعاين معًا حجم التشويش الحاصل، ثم نخلصَ إلى بيانٍ واضحٍ لاسم المؤلف ونسبه على ما تطمئن إليه النفس دونما تشويش أو لبس؛ فأعرض فيما يأتي جَدْولًا يُظْهِرُ (المصدر) مثْبَتًا إلى جواره اسم الزنجاني كما ورد فيه، ملحَقًا به بعض المعلومات عنه: كبعض كتبه، أو سنة وفاته، وما شابه ذلك مما يعيننا في استنتاجنا النهائي.

المصدر	المترجَم: الاسم - اللقب - الكنية - النسب...
١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكيّ	إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الزنجاني. / له: نقاوة العزيز.
٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة	عماد الدين أبو المعالي إبراهيم بن عبد الوهاب ابن علي الأنصاري الخزرجي الزنجاني. / له: نقاوة العزيز.
٣) طبقات الشافعية للإسنوي	عماد الدين إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الأنصاري الخزرجي الزنجاني / له: نقاوة العزيز.
٤) تاج العروس للزَّبيديّ	برهان الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني. / شارح الوجيز.
٥) شرح العِزّي للتفتازانيّ	عزّ الدين - (عفيف الدين) في بعض النسخ - عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني.
٦) شرح العزّي لملا عليّ القاري	عز الدين عبد الوهاب الزنجاني.
٧) بغية الوعاة للسيوطيّ	عبد الوهاب بن (أبي المعالي) إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني.

٨) كشف الظنون لحاجي خليفة	١) عز الدين أبو المعالي إبراهيم بن عبد الوهاب ابن علي الشافعي / قال: صاحب تصريف الزنجاني، المعروف بالعزِّيّ. ٢) عز الدين أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب ابن عماد الدين بن إبراهيم الزنجاني / قال: صاحب العزي في التصريف، متوفى بعد ٦٥٥هـ. ٣) عز الدين (تاج الدين) عبد الوهاب بن إبراهيم الحريري الزنجاني / له: شرح القسطاس في العروض. ٤) عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني / له: المبادئ في التصريف. ٥) عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني الخزرجي / له: المعرب عما في الصحاح والمغرب. ٦) عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي الزنجاني / له: الهادي في النحو والتصريف. ٧) الشيخ إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني (ت ٦٥٥هـ) / له: نقاوة فتح العزيز، في الفقه الشافعي. ٨) عز الدين الزنجاني / له: معيار الشعر. ٩) عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني/ له: الهادي في النحو والصرف، والكافي شرح الهادي شرحا ممزوجًا بالمتن، فرغ منه في ذي الحجة ٦٥٤هـ.

٩) هدية العارفين لإسماعيل باشا	١) أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين الزنجاني، الشافعي النحوي / له: العزّيّ في التصريف، ونقاوة العزيز، والكافي شرح الهادي. قال: توفي عام ٦٥٥هـ. ٢) تاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني البغدادي، الفقيه الأديب اللغوي الشافعي / له: تصحيح المقياس في العروض، قيل: وله فتح الفتاح بشرح مراح الأرواح، ومبادئ في التصريف والهادي والكافي والمعرب.
١٠) إيضاح المكنون لإسماعيل باشا	عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني / له: معيار النظار في علوم الأشعار.
١١) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة	١) عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني. فقيه صرفيٌّ، له: نقاوة العزيز، والعزّيّ في التصريف. كان حيًّا سنة ٦٥٥هـ. ٢) عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الجرجاني الزنجاني الخزرجي. ت (٦٦٠هـ) ببغداد. / له...، وفتح الفتاح شرح مراح الأرواح، والهادي وشرحه.
١٢) الأعلام للزِرِكْلي	عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني. ت (٦٥٥هـ) ببغداد. / له...، وفتح الفتاح شرح مراح الأرواح.
١٣) جامع الشروح والحواشي لعبد الله محمد الحَبْشي	عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن عماد الدين إبراهيم بن أبي المعالي الزنجاني. ت (٦٥٥هـ).

* **مما سبق نلاحظ ما يأتي:**

١ - الاتفاق بين كتب (طبقات الشافعية) الثلاثة، و(تاج العروس) على أن شارح الوجيز اسمه: إبراهيم وليس عبد الوهاب، وأنه: إبراهيم ابن عبد الوهاب الزنجاني، وهذا القدر متفق عليه بينها.

٢ - الاتفاق بين شارحَي المتن: السعد التفتازاني وملا علي القاري، والإمام السيوطي أنَّ صاحب تصريف العزي هو: عبد الوهاب الزنجاني وليس إبراهيم. فهو عبد الوهاب، وهو - فيما ذكر التفتازاني والسيوطي - ابن إبراهيم، وهو عند السيوطي: عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني.

أمَّا لقب (عز الدين) فقد ذكره الشارحان ولم يذكره السيوطي، ولعله أغفله لشهرته؛ إذ كلمة (العِزّي) تُشَمُّ منها رائحة النسبة إلى (عز الدين). على أن العالم أو الشخص قد يكون له غيرُ ما كنيةٍ وغيرُ ما لقب.

وهذا يدفعنا للاستنتاج بأن: عبدَ الوهاب (الابن) هو اللغوي الأديب صاحب التصريف العزي، باتفاق الشراح، وأن إبراهيم (الأب) هو الفقيه الشافعي شارح الوجيز، كما ذكر الفقهاء وأصحاب الطبقات الشافعية.

٣ - الاختلاف الكبير في كتاب كشف الظنون نفسه:

- فتارة يذكر أن (إبراهيم) هو صاحب التصريف العزي، وتارة يثبته لـ (عبد الوهاب بن إبراهيم)!

- وتارة يثبت كنية (أبي المعالي) لإبراهيم، وتارة أخرى يثبت له كنية (أبي الفضائل)!

- ثم تارة يحدد سنة وفاة إبراهيم، وهي (٦٥٥هـ)، وتارة يقول: توفي بعد ٦٥٥هـ!

- وفي عبارة واحدة يذكر لقبين لعبد الوهاب بن إبراهيم: عز الدين وتاج الدين!

أفهي أوهامٌ أم استدراكات أم تصحيفات نُسَّاخ أم تحريفات طباعة أم سهوٌ أم سقط مخطوطات أم ماذا؟ الله أعلم.

٤ - الاختلاف الكبير في كتاب (هدية العارفين) لإسماعيل باشا البغدادي؛ ويبدو أن هذه العدوى قد انتقلت إليه من (كشف الظنون) **ومن مصدر ءاخر!!**

فهو يثبت لإبراهيم بن عبد الوهاب ما يأتي:

أ - كنية أبي الفضائل، كما في إحدى اختيارات كشف الظنون.

ب - اسم الجَدّ (عماد الدين)، كما في إحدى اختيارات كشف الظنون أيضًا.

ج - تأليف تصريف العزي، ونقاوة العزيز. ولعله تلفيق.

د - سنة وفاته عام ٦٥٥هـ، كما في إحدى اختيارات كشف الظنون.

لكنه يعود فيثبت لعبد الوهاب بن إبراهيم تأليف الهادي والكافي، ويصفه باللغوي الأديب، والفقيه الشافعي، ويلقبه بتاج الدين. ويذكر أنَّ من مؤلفاته كتاب **(فتح الفتاح بشرح مراح الأرواح)!!**

٥ - والوَهَم نفسه سرى إلى عمر كحالة في (معجم المؤلفين): فينسب لإبراهيم بن عبد الوهاب كتاب تصريف العِزّيّ، ونقاوة العزيز، ولعبد الوهاب بن إبراهيم كتاب الهادي ونحوه، إضافة إلى **(فتح الفتاح بشرح مراح الأرواح)!!!**

على أن (كحالة) قد انفرد بعدة أمورٍ، منها:

ذكر (محمد) و(الجرجاني) في نسب عبد الوهاب بن إبراهيم، وتحديد سنة وفاته بعام (٦٦٠هـ)!!

٦ - ثم نرى في أعلام الزركلي مقاربة مختلفة إلى حدّ ما؛ فهو يوافق ما ذكره السيوطي في (بغية الوعاة)، لكنه يزيد عليه أمرين:

أ - إثبات سنة وفاة له، وأنها سنة ٦٥٥هـ.

ب - ذكر كتاب (فتح الفتاح بشرح مراح الأرواح) ضمن مصنفاته.

٧ - أما عبد الله بن محمد الحبْشي في (جامع الشروح والحواشي) فقد جعل معتمده (أعلام) الزركلي، كما ذكر هو ذلك[1]، مع إضافة كنية (أبي المعالي) إلى اسم المؤلف واسم جده، ولقب عماد الدين إلى أبيه إبراهيم.

من العرض المتقدم نلحظ بوضوح تأثر اللاحق بالسابق، وبناءً عليه فإننا نسجل الاستنتاجات الآتية:

١ - بدأ الخلط والتشويش فيما يتعلق بالمؤلف ونسبه منذ عهد (كشف الظنون).

٢ - تأثر إسماعيل باشا البغدادي في كتابيه (هدية العارفين) و(إيضاح المكنون) بما في (كشف الظنون)؛ فأثبت التصريف العزيّ لشخصين مختلفين، فخلط بين إبراهيم بن عبد الوهاب، وعبد الوهاب بن إبراهيم، دون الإشارة إلى أية رابطة نسبٍ بينهما. لكنه زاد بعض التفاصيل التي لم يذكرها حاجي خليفة.

٣ - ثم تأثر صاحب (معجم المؤلفين) بإسماعيل باشا، وإن انفرد عنه ببعض الزيادات.

٤ - أمّا الزِّرِكْلي فقد نحا منحًى ظاهره أنه تلفيقيّ؛ إذ استقى مادته من مرحلة ما قبل (كشف الظنون)، فاعتمد ما قرره السيوطيُّ في (بغية الوعاة)، لكنه أضاف إليها تفصيلًا قد يبدو قليل الأهمية،

---

(١) انظر: جامع الشروح والحواشي (١/ ٦٨٠).

لكنه كان مفتاحًا مهما - كما سنبين بعد قليل - لإماطة اللثام عن جملة من التساؤلات. وهذا التفصيل الزائد هو ما ذكره إسماعيل باشا ومَنْ بَعْدَه، وهو عَدُّ كتاب (فتح الفتاح بشرح مراح الأرواح) من مؤلفات الإمام الزنجاني صاحب التصريف العزي، وهو ما لم يذكره السيوطيُّ ولا حاجي خليفة.

٥ - وأخيرًا، اعتمد صاحب (جامع الشروح والحواشي)، ما أقره الزركلي في الأعلام، من حيث إثبات الاسم والنسب، وتاريخ الوفاة، دون الإشارة إلى المؤلفات.

والآن: بعد هذه الجولة ذات المسالك المتشعبة، وبعد هذا السرد للتفاصيل والملاحظات والاستنتاجات، لا شك أنك أيها القارئ قد بلغ فضولك الذروة، وبتّ تنتظر الجواب الشافي: لمن تصريف العزي؟ من مؤلفه؟ متى مات؟ . . . إلخ.

ولكن، مهلًا؛ فقبل النطق بالجواب، بقي أمر مهم، وإن بدا تفصيلًا ضئيلًا، لكنه أحدث انقلابًا كبيرًا، وأزال الركام عن جملةٍ من التساؤلات قربتنا من الجواب المنشود، ونسفت عددًا من الظنون والاحتمالات، وأعادت قراءتنا للمعلومات المتوفرة - على قلتها - بشكل أفضل؛ نعم، لقد كانت (الحَلْقَةَ المفقودةَ)، التي لولاها لظلت الإجابات عائمة على بحر من الحيرة والغموض والاستنتاجات المبتورة. فادخرناها إلى هذا المقطع لتكون مفاجأة تشويقية للقارئ الكريم.

البداية مع كتاب (مَراح الأرواح)؛ وهو كتاب مختصر مشهور نافعٌ متداول، لمؤلف مغمور أيضًا، لا يعرف عنه إلا أمران:

الأول: أنه أبو الفضائل أحمد بن علي بن مسعود بن عبد الله[1]، ومعروف بـ (ابن السَّقَّاء).

---

(١) انظر: بغية الوعاة (١/ ٢٤٧).

الثاني: أنه من علماء القرن الثامن أو أواخر السابع، فقد خَمَّنَ الزركلي وفاته في مطلع القرن الثامن[(١)]، أما صاحب (معجم المطبوعات) فيرى أنه إما من علماء القرن الثامن أو التاسع[(٢)].

وهنا يبرز سؤال كبير:

إذا كانت المصادر تجمع على أنَّ الإمام الزنجاني توفي - على أقصى تقدير - عام ٦٦٠هـ، أي قبل ظهور متن (مراح الأرواح) لابن مسعود، فكيف ينسب إليه شرح المراح الموسوم بـ (فتح الفتاح)؟؟ وابن مسعود - على الأرجح - معدود في علماء القرن الثامن بشهادة الزركلي نفسه؟!!

فهذا الخطأ الذي لعله جاء سَهْوًا دونما تنبه، قد ظهر في (هدية العارفين) و(معجم المؤلفين) و(الأعلام)، ثم تَسَرَّب إلى من نقل عنهم وأخذ منهم، حتى إنه قد فات من تصدى لرصد أخطاء (الأعلام) وأوهامه[(٣)].

وهذا يقودنا إلى سؤال ءاخر، في الإجابة عنه مفتاح الحل المنشود. لمن كتاب (فتح الفَتَّاح)؟ ولم نسب إلى الإمام الزنجاني؟

الجواب: كتاب فتح الفتاح بشرح مراح الأرواح هو **لعبد الوهاب ابن إبراهيم**. ولكن مهلًا؛ من عبد الوهاب بن إبراهيم هذا؟

هو **تاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الشافعي العرضي، وقد فرغ من تأليفه عام ٩٥٠هـ!!!!**

فهذا الأخير كان سبب الالتباس الذي تفشى عند المتأخرين من أصحاب السير والتراجم، خصوصًا أن حاجي خليفة قد ذكره في (كشف الظنون)، فقال عند تعداد شارحي (مراح الأرواح): «...،

---

(١) انظر: الأعلام (١/ ١٧٥).

(٢) انظر: معجم المطبوعات العربية (١/ ٣٧٤).

(٣) كمؤلف كتاب: الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، وهو محمد بن عبد الله الرشيد.

وتاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الشافعي، سماه: فتح الفتاح في شرح المراح، وتوفي سنة (...)»[1].

لكنه لم يذكر تاريخ الوفاة؛ فيا له من اتفاقٍ عجيب في الاسم واسم الأب والمذهب الفقهي، **عبد الوهاب بن إبراهيم الشافعي!** فارتبط مباشرة بالإمام الزنجاني، فنسب إلى المتقدم ما هو للمتاخر، فحصل الخلط، وسرى عبر الحقب! فالخلط إذن كان حاصلًا بين: اسم الأب واسم ابنه تارة، وبين الابن العلم الذي كان في القرن السابع، والعَلَم الآخر، سَمِيِّهِ، الذي كان في القرن العاشر.

فتاج الدين لقب المتأخر، صاحب (فتح الفتاح).

وأذكر هنا ما يُسْتَأْنَسُ له في تأييد ما وصلنا إليه من نتائج؛ إذ المقام يقتضيه، والشيء بالشيء يذكر! فقد وردت حالة مشابهةٌ لما نحن فيه في ترجمة بعض الأعلام، ذكرها الإسنوي في (طبقات الشافعية)، فقد ترجم لاثنين من علماء الشافعية، وهما من **الزَّنَاجنة أيضًا**، محذرًا من وقوع الخلط بينهما.

يقول الإسنوي مترجمًا العَلَمَ الأول: «**(٥٧٠)** أبو القاسم يوسف ابن الحسن بن محمد بن الحسن الزنجاني... تفقه على الشيخ أبي إسحاق... إلخ، ثم يقول مترجمًا الثاني: «**(٥٧٢)** أبو القاسم الزنجاني، يوسف بن علي بن محمد بن الحسين الزنجاني، وكنيته أبو القاسم، **وهذا قد يشتبه مع ما قبله لاشتراكهما في الكنية والاسم والبلد، لا سيما وفي الشيخ أيضًا؛ فإنه تَفَقَّهَ على الشيخ أبي إسحاق، فتفطن له**»!!

ونشرع الآن في بيان ما يتعلق بالمؤلف، الإمام الزنجاني، رحمه الله من ترجمةٍ، على قدر ما نطمئن إليه، ويستقر الفكر عليه.

---

(١) انظر: كشف الظنون (مج ٢/١٦٥١).

والخلاصة المرضية:

* **أولا: اسم المؤلف ولقبه وكنيته ونسبه:**

- **هو**: عز الدين **عبد الوهاب** بن أبي المعالي عماد الدين إبراهيم بن **عبد الوهاب** الأنصاري الخزرجي الزنجاني البغدادي الشافعي.

- **ولادته**: غير معروفة.

- **وفاته**: على الأرجح: بعد عام ٦٥٥هـ؛ في بغداد.

- **سيرته**: كان فقيهًا، أديبًا، لغويًا، نحويًا، مشاركًا في عدة علوم. ووالده كان فقيهًا شافعيًا، ألف شرحًا مختصرًا على (وجيز الإمام الغزالي في الفقه الشافعي سماه (نقاوة العزيز).

وذكر في (معجم المؤلفين) أنه استوطن تبريز، وأقام بالموصل، وتوفي ببغداد.

- **مؤلفاته**: ترك عددًا من المؤلفات في فنون مختلفة، منها:

١) المبادئ في التصريف، أو التصريف العزي. وهو متن مختصر في التصريف.

٢) شرح هذا المختصر، وزاد عليه في كتاب (الهادي)، الذي فرغ من تأليفه في ذي القعدة من سنة (٦٥٤هـ).

٣) ألف شرحًا على (الهادي) ممزوجًا به، سماه (الكافي). وقد ألفه في وقت قصير جدًا بعد تأليف (الهادي)؛ إذ تذكر المصادر أنه فرغ منه في ذي الحجة من العام نفسه ٦٥٤هـ، أي بعد نحو شهر واحد من تأليف الأصل! وهذا يدل على همته العالية.

٤) «معيار النُّظَّار في علوم الأشعار».

٥) «المُعْرِب عَمَّا في الصحاح والمُغْرب» والظاهر أنه معجم لغوي.

٦) «تصحيح المقياس في تفسير القِسْطاس، وهو كتاب في العروض.

٧) «المضنون به على غير أهله»، وهو مختارات شعرية أعمل فيها ذوقه وخبرته، فاختارها من نتاج شعراء الجاهلية ومن جاء بعدهم إلى أيامه.

٨) «عمدة الحساب» ذكره عمر كحالة في (معجم المؤلفين)[1].

❋ ذكر شيء عن مدينة (زَنْجان):

قال ياقوت في (معجم البلدان)[2]: «زَنْجان بفتح أوله وسكون ثانيه أي [فتح الزاي المعجمة، وسكون النون، ثم فتح الجيم، وألف ونون][3] بلدٌ كبير مشهور من نواحي الجبال، بين أذربيجان وبينها. وهي قريبةٌ من (أَبْهَرَ) و(قزوين). والعجم يقولون زنكان بالكاف، . . .، وقد خرج منها جماعة من أهل العلم والأدب والحديث».

وزَنْجَان مدينة «خصيبة، كثيرة المياه والأشجار والزروع»[4]، فتحها البراء بن عازب - رضي الله عنه - عَنْوَةً عام (٢٤هـ) في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه[5]، عندما ولاه على ناحية

---

(١) للعودة إلى ترجمة الزنجاني صاحب التصريف العزي، انظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢٢)، وكشف الظنون ((١/ ٤١٢)، (٢/ ١١٣٩)، (٢/ ١٣٢٦)، (٢/ ١٥٧٨)، (٢/ ١٧٣٨)، (٢/ ١٧٤٣)، (٢/ ١٨٦٩)، (٢/ ٢٠٢٧))، وهدية العارفين ((١/ ١٢)، (١/ ٦٣٨))، وإيضاح المكنون (٢/ ٥١٧)، واكتفاء القنوع (٣٠١)، ومعجم المطبوعات العربية (١/ ٩٧٧)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٣٣٧)، والأعلام (٤/ ١٧٩)، وجامع الشروح والحواشي (١/ ٦٨٠).

(٢) انظر معجم البلدان (٣/ ١٥٢).

(٣) انظر: أوضح المسالك للبروسوي (ص/ ٣٦٦).

(٤) انظر: المسالك والممالك للإصطخري (ص/ ١٢٤).

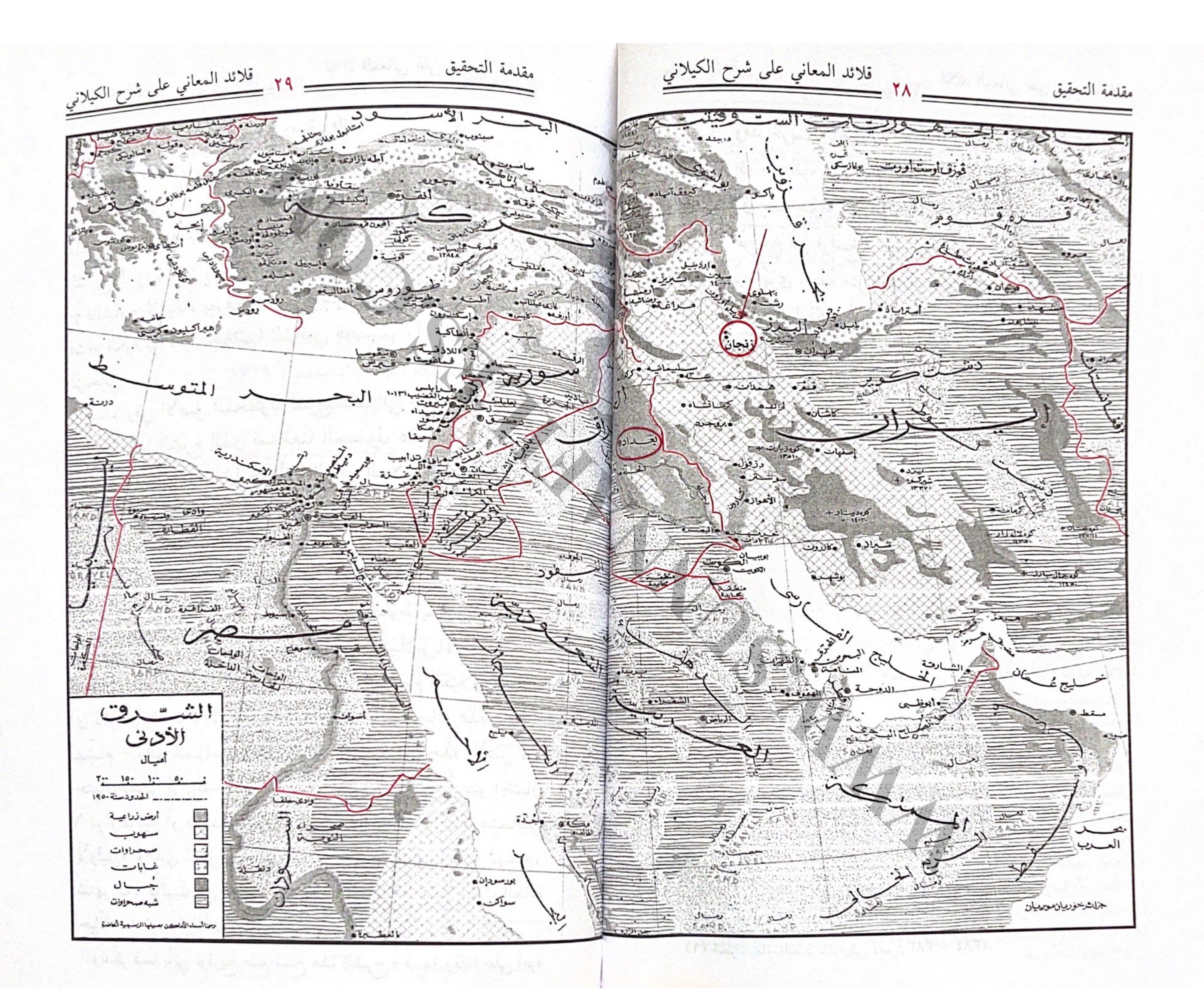
(٥) انظر: فتوح البلدان للبلاذري (٢/ ٣٩٥)، ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ١٥٢ - ١٥٣).

(الرّيّ). وقد خُرّبَتْ أيام الغزو المغولي. وبها جبل (بزاو)، الذي قيل عنه إنه من أنزه المواضع وأطيبها، وليس على وجه الأرض موضع أرق منه هواءً ولا أعذب ماءً ولا أطيب رائحةً، نباته الرياحين فراسخ في فراسخ، تفوح روائحها من بُعْدٍ بعيد، فإذا كان فصل الربيع يُرَى أديمُهُ مثل الديباج المُنَقَّش من ألوان الرياحين.

ومن عجائبها ما ذكره أبو الريحان الخوارزمي عن أبي الفرج الزَّنجاني: «أنه لا يُرَى بزنجانَ عقربٌ إلا في موضع يسمى (مقبرة الطير)، فإذا خرجت منها عادت إليها سريعًا، وما ذاك إلا لطيب تربتها ولطافة هوائها!»[1].

هذا، وقد أرفقنا مع هذا القسم خريطة لبلاد ما وراء النهر، (في الجزء الذي فيه إيران والعراق وتركيا وجنوب روسيا اليوم)، يَظهر فيها موقع مدينة (زنجان) وما حولها من المدن الشهيرة، بأسمائها القديمة.

(١) انظر: آثار البلاد للقزويني (ص/ ٣٨٣ - ٣٨٤).


الشرق الأدنى
أميال
٥٠ ١٠٠ ١٥٠ ٢٠٠
الحدود سنة ١٩٥٠
أرض زراعية
سهوب
صحراوات
غابات
جبال
شبه صحراوات
البحر الأسود
البحر المتوسط
تركية
سورية
العراق
إيران
مصر
السودان
السعودية
الخليج العربي
خليج عمان
بحر العرب
بغداد
زنجان
طهران
البرز
دشت كوير
القاهرة
الإسكندرية
دمشق
بيروت
أنقرة
الكويت
البصرة
الرياض
الدوحة
المنامة
مسقط
مكة
جدة
أصفهان
شيراز
همدان
كرمانشاه
قرة قوم
طوروس
قبرص
كريت
جزيرة العرب
الربع الخالي

ثانيًا: بيان اسم الشارح، ونسبه، وسنة وفاته:

لم يكن الكلام عن سيرة الشارح واسمه ونسبه أسهل منه عن الإمام الزنجاني. بل على العكس؛ فمعلوماتنا عن الزنجاني - على قلتها وضآلتها - كالبحر إذا ما قورنت بما هو محصَّلٌ عن الشارح!!

فالشارح لا يكاد يعرف عنه شيء سوى أنه أبو الحسن علي بن هشام الكيلاني (أو الجيلاني) الشافعي فحسب، وأنه شرح تصريف الزنجاني.

هذا، وفي الأصل المخطوط لشرح الكيلاني - وهو المخطوط الوحيد لهذا الشرح الذي استطعنا الحصول عليه - قد ذكر في صحيفة العنوان عن الشارح: أنه «العالم العلامة والبحر الفهّامة الأستاذ».

وفي فاتحة الشرح كذلك، مع زيادة وصفه بـ (الإمام).

ونشير هنا إلى مفارقة تتعلق باسم والد الشارح، بين النسخة المخطوطة، والنسخ المطبوعة للشرح؛ فالمخطوط يذكر عن الشارح أنه (أبو الحسن علي بن **شهاب الدين** الكيلاني)، أما النسخ المطبوعة فتجمع على أنه أبو الحسن علي بن **هشام** الكيلاني)، دون أي ذكر أو إشارة لـ (شهاب الدين)؛ فلعله - والحالة هذه - لقبٌ لهشام - والدِ المؤلف - قد اشتهر به. أو هو جَدُّه الأدنى أمَّا احتمال السهو في المخطوط أو سقوط اسم هشام خطأً فهو احتمال لا نراه قريبًا أو مؤيدًا بشواهد تعضده، فنكتفي بالاحتمالين الأولين؛ والذي نميل إليه أن يكون (شهاب الدين) لقبا لهشامٍ، اشتهر به، فَأُثْبِتَ في المخطوط لهذه الشهرة، كما جرت العادة أحيانًا عند ترجمة الأعلام.

ونذكر فيما يأتي تواريخ طبع نسخ هذا الشرح؛ فمما وقفنا على أمره

منها (وبعضها صار بين أيدينا، واعتمدنا عليه في المقابلة بين النسخ):

١ - طبعتا بولاق، مصر: ١٢٩٢ (وهي الطبعة الأقدم)، و١٢٩٨ .

٢ - طبعة المطبعة الوهبية، بمصر: ١٢٩٨ .

٣ - طبعة مكة المكرمة: ١٣٠٢ .

٤ - طبعات المطبعة الميمنية: ١٣٠٥، و١٣٠٧، و١٣٢٥ .

٥ - طبعة المطبعة العثمانية، بتونس: ١٣١٢ .

٦ - طبعة المطبعة الحميدية، بالقاهرة: ١٣١٥ .

٧ - طبعة المطبعة الجمالية، بمصر: ١٣٢٩ .

٨ - طبعة مصطفى البابي الحلبي: ١٣٤٠[1] .

والخلاصة المرضية:

- **اسم الشارح ونسبه**: أبو الحسن علي بن (شهاب الدين) هشام الكيلاني الشافعي.

- **ولادته - وفاته**: مجهولتان: ولكن يظهر أنه كان بين القرنين العاشر والثالث عشر، أو الحادي عشر والثالث عشر.

- **سيرته وأخباره**: لا نعرف عنه سوى ما وُصِف به في صدر الشرح بأنه: إمام أستاذ عالم علامة بحرٌ فهامة.

- **مؤلفاته**: لا نعرف عنها سوى هذا الشرح الذي بين أيدينا على تصريف العزي.

* * * *

(١) انظر: اكتفاء القنوع (٣٠١)، ومعجم المطبوعات (٢/ ١٥٨١)، وجامع الشروح والحواشي (١/ ٦٨٧).

ثالثًا: وصف النسخة الخطية، وبيان عملنا في الكتاب:

أ - وصف النسخة الخطية:

- اعتمدنا في إخراج هذا الشرح على نسخة خطية يتيمة؛ إذْ لم نقف على أية نسخ أخرى تعضدها وتشدُّ من أزرها.

- وهذه النسخة محفوظة، كُتبت بخط نسخي واضح.

- وقد جُعل المتن باللون الأحمر.

- والملاحظ أنه لم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

- عدد أوراقها: **٤٢** ق.

- أوقف هذه النسخة - كما هو مثبت في صدرها - الحاج عثمان زريق الشامي على طلبة العلم، وجعل مقرها بجامع الفاكهاني.

- والملاحظ كذلك كثرة الأخطاء الهجائية (الإملائية) فيها، إضافة إلى التصحيفات والتحريفات التي تطالعك من الصحيفة الأولى، بل من الأسطر الثلاث الأول، كما سيظهر لك بوضوح في صورة صحيفة المخطوط التي تلي هذا البيان؛ فكلمة (متن) العزي كتبت هكذا (مين) بالياء بدل التاء. وفي السطر الثالث أثبت ألفا لكلمة (ابن) وهي واقعة بين علمين (علي بن شهاب الدين).

- ويبدو أن الناسخ ذهب في كتابة الياء المتطرفة والألف المقصورة المرسومة ياءًا مذهب من ينقطهما جميعًا، فعلىٰ وعليٌّ، وتعالىٰ والشافعي كل هذه الكلمات وأشباهها مما ينقطه بنقطتين من أسفل.

ب - عملنا في الكتاب:

أولا: عملنا في الأصل (المتن) والشرح: قمنا بالآتي:

١ - مقابلة الأصل المخطوط بما توفر لدينا من نسخ مطبوعة.

٢ - كتابة أسماء أبواب الكتاب وفصوله ومباحثه الرئيسية أعلى الصحائف، في الجهة اليمنى.

٣ - جعل المتن في القسم الأعلى من الصحيفة، وكتابته بخط أسود غليظ كبير.

٤ - شكل المتن شكلًا تامًّا شافيًا.

٥ - جعل شرح الكيلاني تحت المتن، مفصولا عنه بخط أسود غليظ.

٦ - كتابة ألفاظ المتن المشروحة باللون الأحمر، وإثباتها بين قوسين.

٧ - أثبتنا بعض الإضافات - وهي قليلة - بين عبارات الشرح، لما يقتضيه المقام، أو لما غلب على ظننا من وجود سقطٍ ما في المخطوط، قادنا إليه اضطراب في العبارة، أو انحرافٌ ظاهر عن نمط الشرح وأسلوبه قد يُخِلُّ بالمعنى المراد، ثم وضعنا الإضافة بين عضادتين ([ ]) تمييزًا لها عن الأصل، وبيان أنها من زيادات التحقيق.

ثانيًا: في الحواشي؛ وهو قسمان:

القسم الأول: ما كان من عملي المباشر؛ وفيه:

١ - بيان اختلاف النسخ فيما تجدر الإشارة إليه.

٢ - ذكر جملة من النقول من كتب الصرف المشهورة، تؤيد أو تلخص ما أثبته الشارح وذهب إليه، أو تزيده إيضاحًا وتمثيلًا.

القسم الثاني: ما كان من صنيع أستاذي الدكتور وافي حاج ماجد:

وهي تلك الإيضاحات والتنبيهات والتعقّبات، والتعليقات النفيسة المهمة النافعة للطالب والمعلم والباحث المتخصص على حدٍّ سواء، فقد وَشَّى بها الكتابَ وحواشيَه، فَغَدَتْ عمدة التحقيق وحُلَّتَه وحِلْيَتِه، وكأني به قد عناها وأرادها إِذِ اختار عنوان هذا الكتاب «قلائد المعاني»!

كما لا يفوتني التنويه بالدقة الكبيرة التي تميز بها في مراجعته ومتابعته، وبصبره البالغ في التوجيه، وعدم إغفال أدنى التفاصيل في مرحلتي الإعداد والتأليف **ولا سيما في المبحث المتقدم الخاص ببيان اسم مؤلف المتن ونسبه، ومصادر التراجم، إضافة إلى الاستنتاجات الجديدة التي خلصنا إليها في ختام المبحث**، الأمر الذي أكسبني خبرة مهمة في البحث المنهجي الأكاديمي خاصة، والعلمي عامة، وما يَقتضيه من أُسَسٍ ومهارات، وربط بين المعلومات، وتحليل واستنتاج، ومعالجة للعقبات المختلفة التي قد تعترض طريق الباحث. وقد أفدت من ذلك أيَّما إفادة، وبخاصة في مجال التعليم: إعدادًا وتحضيرًا وتدريسًا ومحاضرة.

هذا، وحيثما طالَعَتْكَ في حواشي الكتاب تعليقات مصدرة بـ (قلتُ) أو (تنبيهٌ) أو (فائدة) - باللون الأحمر - فهي من عمل الدكتور وصنيعه، وأما ما سوى ذلك فهو من صنيعي، غيرَ مُجَرَّدٍ من إرشاداته وتوجيهاته وملاحظاته.

ثم رأينا أن نُذَيِّلَ قسم التحقيق في هذه الطبعة بملحق في أواخر الكتاب، عرضنا فيه بالبسط والتفصيل، وحشد النقول، إحدى المسائل التي وردت في الأصل والشرح. فأفردنا لها قسمًا مستقلًا، ولم نشأ أن نثبتها في الحاشية، لأهميتها، وأهمية إماطة اللثام عن وجه التحقيق فيها.

وبعدُ، فإننا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا عميمَ النفعِ والفائدة لمحبي العربية وطلابها، وأن يكون لبنة متينة في صرح تراثنا العظيم المشرق، الذي يتشرف المرء ويسعد في التنافس لخدمته، واستفراغ الجهد والوسع لرفع أسسه وإعلاء لوائه؛ أَوَليس نبينا وسيدنا محمد ﷺ هو القائل: «أحبوا العربية لثلاثٍ؛ لأني عربي، ولأن القرءان عربي، ولأن لسان أهل الجنة في الجنة

العربية»!! يا سيدي يا رسول الله:

يا أَفْصَحَ النَّاطِقينَ الضَّادَ قاطِبَةً   حديثُكَ الشَّهْدُ عند الذائِقِ الفَهِمِ

وفي ختام هذه المقدمة أقول:

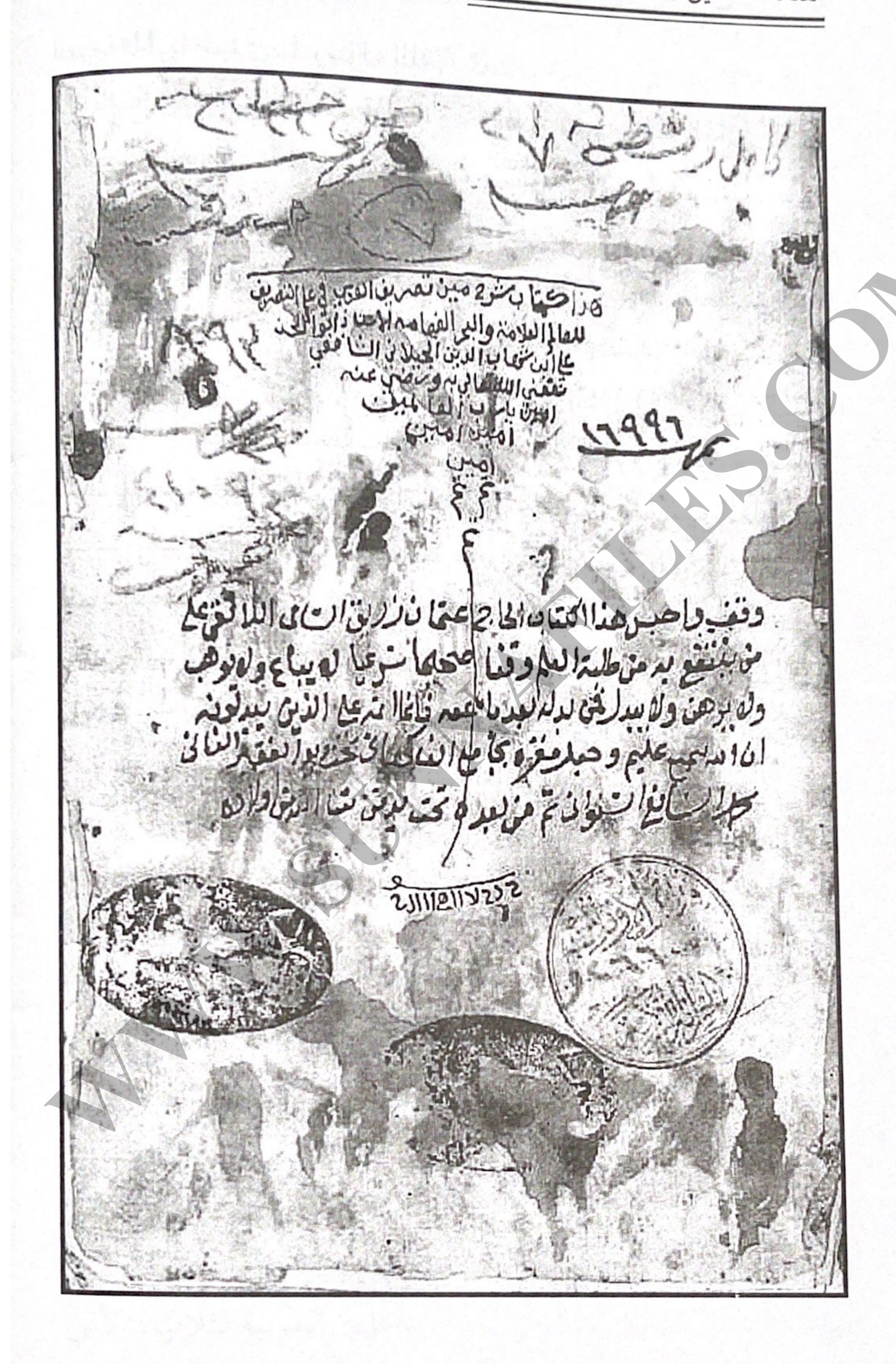
إِخال أننا بعد هذه الجولة الشاملة المفصلة قد بلغنا حيث نُلقي عصا التَّسْيَار، راجين أن نكون قد قدمنا شيئًا جديدًا نافعًا، وخدمةً لصاحب هذا المتن الجليل، الذي خُدِم منذ القرن السابع شرحًا وتعليقًا، وخدم منذ أوائل القرن الحادي عشر (١٠١٩هـ) طباعةً وتحقيقًا؛ فإن كان فيما قَدَّمنا إصابةٌ لمحز الصواب وكبد المراد فذاك الأمر، فبها ونعمت! وإن حالفَنَا التقصير وشوائب الغلط فما ظنكم بغير معصوم؟! لقد بذلنا مِنَ الجهد قصاراه، ومِنَ السَّعْي حُمَاداه، ولسان الحال قائل:

يـا سَـيِّـدًا طـالَـعَـهُ إِنْ راقَ مـعـنـاهُ فَـعُـدْ
وافـتـح لـه بـابَ الـرِّضَـا وإِنْ تَـجِـدْ عَـيْـبًا فَـسُـدّْ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بيروت: غرة ذي الحجة ١٤٣٠هـ

١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٩ر.


هذا كتاب شرح مبين تصريف العزي في علم التصريف
للعالم العلامة والبحر الفهامة الأستاذ أبو الحسن
علي ابن شهاب الدين الجيلاني الشافعي
نفعني الله تعالى به ورضي عنه
آمين يا رب العالمين
آمين آمين
آمين

١٦٩٩٦

وقف واحبس هذا الكتاب الحاج عثمان زريق [illegible] اللاذقي على
من ينتفع به من طلبة العلم وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يوهب
ولا يرهن ولا يبدل فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه
إن الله سميع عليم [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر

قال الشيخ الامام العلامة الاستاذ ابو الحسن علي بن شاب

الكيلاني الشافعي رحمه الله تعالى له في قبره اعلم ايها المشتغلين التصريف

اي هذا اللفظ معناه [illegible] اي لغة العرب التغيير مطلقا قال الله تعالى

وتصريف الرياح اي تغييرها من حال الى حال ومن جهة الى جهة ومعناه

في الصناعة اي في اصطلاح ارباب هذا الفن تحويل الاصل

الواحد اي تغييره والاصل الواحد هو المصدر المعتمد عند علماء

البصرة وهو المعتمد وفعل ماض عند بعض علماء الكوفة الى امثلة

مختلفة وهي الماضي والمضارع والامر والنهي والنفي والجحد

واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان واسم

الالة والمرة والنوع لمعان اي التحويل المذكور لاجل حصول

معان مقصودة من هذه الامثلة المختلفة [illegible] اي هذه المعاني

المقصودة [illegible] اي تلك الامثلة المختلفة [illegible] الضرب مثلا

الواحد هو الاصل الواحد فتغييره الى ضرب واضرب وغيرها من الامثلة

لتحصل المعاني المقصودة منها هو التصريف اصطلاحا اي يدل على

معنى لفظ التصريف لغة واصطلاحا الفعل مطلقا وهو كلمة دلت

على معنى في نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال

والاستقبال اما ثلاثي وهو الذي يكون اصول حروفه ثلاثة

كضرب [illegible] او رباعي وهو الذي يكون جميع حروفه اربعة كدحرج

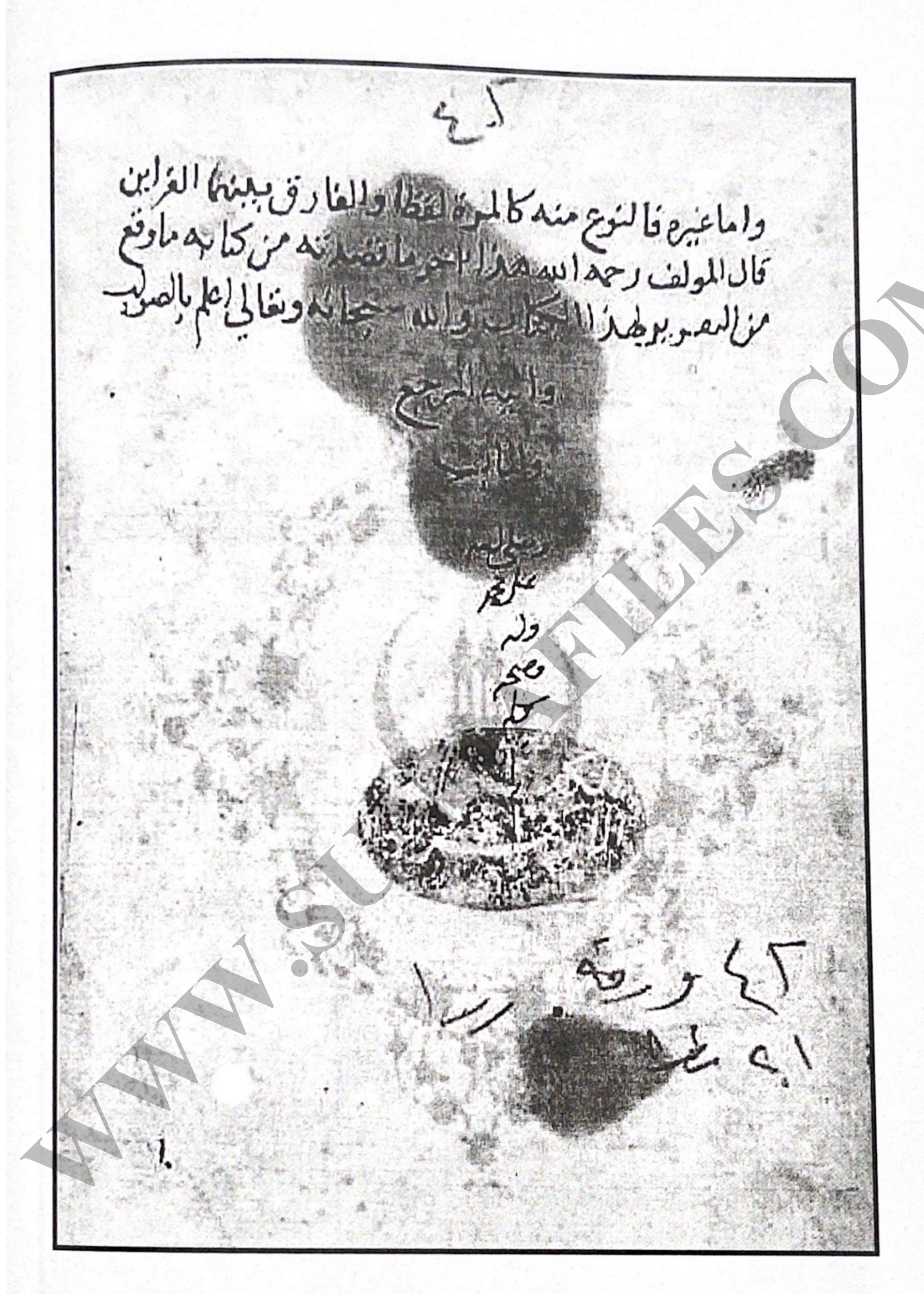
يعني ان اصول حروف الفعل منحصرة في هذين القسمين الا بحسب

الاستقراء الحقيقي فلا تكون اصول حروفه اقل من ثلاثة

العالم

ويضرب

واما



واما غيره فالنوع منه كالمنون لفظا والفارق بينهما القراين
قال المولف رحمه الله هذا اخر ما قصدناه من كتابه ماوقع
من التصويب بهذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

النص المحقق

وفيه:

* الأصل: متن تصريف الزَّنجاني
* شرح الكيلاني
* حواشي الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اِعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ، وَفِي الصِّناعَةِ: تَحْوِيلُ الأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ العلامَةُ الأستاذُ أبو الحسن علي بن شهاب الكِيلاني الشافعي فسحَ اللهُ تَعالى لَهُ في قبرِهِ: (اِعْلَمْ) أيها المتعلم (أَنَّ التَّصْرِيفَ) أي هذا اللفظ معناهُ (في اللُّغةِ) أي لغةِ العربِ (التَّغْيِيرُ) مطلقًا، قالَ اللهُ تَعالى ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ١٦٤﴾ [سورة البقرة] أي تغييرِها من حالٍ إلى حال، ومن جهةٍ إلى جهةٍ (وَ) معناهُ (في الصِّناعَةِ) أي في اصطلاح أرباب هذا الفن (تَحْوِيلُ[1] الأَصْلِ الْوَاحِدِ) أي تغييرُهُ، والأصلُ الواحدُ هو المصدرُ عندَ علماءِ البصرة، وهو المعتمدُ، والفعلُ الماضي عند علماءِ الكوفة[2] (إِلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ) [أي: أبنيةٍ مختلفةٍ]

---

(١) قال ابن مالك:

«تغييرُ بنيةٍ لمعنًى قُصِدا   تصريفُها كجَعْلِ «جودٍ» «أجوَدا»
وهْوَ مِنَ الحرفِ وشبهِهِ امتنَعْ   ومَنْ يُصَرِّفْ ما سواهُما يُطَعْ»

(انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٣٣٨)).

(٢) يقول التفتازاني: «واختار (الأصل الواحد) على المصدر ليصح على المذهبين، ويجوز أن يقال اختار (الأصل الواحد) ليكون أعمَّ من المصدر وغيره، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى والمجموع والمصغَّر والمنسوب ونحو ذلك» (انظر شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف للتفتازاني (ص/ ٢٧ - ٢٨)).

لِـمَعانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَحْصُلُ إِلا بِها. ثُمَّ الْفِعْلُ إِمَّا ثُلاَثِيٌّ وَإِمَّا رُباعِيٌّ،

وهيَ [نحوُ أبنيةِ] الماضي والمضارعُ والأمرُ والنهيُ والنفيُ والجَحْدُ واسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ واسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ واسمُ الآلةِ والمَرَّةِ والنَّوْعِ[1] (لِـمَعانٍ) أي التحويلُ المذكورُ لأجلِ حصولِ معانٍ (مَقْصُودَةٍ) من هذهِ الأمثلةِ المختلفةِ (لا تَحْصُلُ) أي هذه المعاني المقصودة (إِلا بِها) أي بتلكَ الأمثلةِ المختلفةِ. وبالجملةِ الضَّرْبُ - مثلًا - هوَ الأصلُ الواحدُ، فتغييره إلى ضَرَبَ ويَضْرِبُ واضْرِبْ وغيرِها من الأمثلة لتحصل المعاني المقصودة منها هو التصريف اصطلاحًا.

(ثُمَّ)[2] أي بعد أن عرفت معنى لفظ التصريف لغة واصطلاحًا (الْفِعْلُ) مطلقًا، وهو كلمة دلت على معنى بنفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال (إِمَّا ثُلاَثِيٌّ) وهو الذي يكون أصول حروفه ثلاثة كضرب (وَإِمَّا رُباعِيٌّ) وهو الذي يكون جوهر حروفه أربعة كدحرج. يعني أن أصول حروف الفعل منحصرة في هذين القسمين اللذين بينهما انفصال حقيقي، فلا تكون أصول حروفه

---

(١) قلتُ: إنما اقتصر الشارح على إيراد الأنواع الثلاثة عشر من الأبنية المذكورة لأنها الأبنية التي ترتبط بمباحث تصريف الأفعال، وهي موضوعُ الأصل الذي اعتمده الإمام الزنجاني رحمه الله؛ وإلَّا فأبنية التصريف تدخل فيها الأبنية المتصلة بمباحث تصريف الأسماء، فاقتضى التنبيه.

(٢) فائدة: (ثُمَّ) هنا استئنافية، فما بعدها جملة مستأنفة.

وَكُـلُّ وَاحِـدٍ مِـنْـهُـمـا إِمَّـا مُـجَـرَّدٌ أَوْ مَـزِيـدٌ فِـيـهِ، وَكُـلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما إِمَّا سالِمٌ أَو غَيْرُ سالِمٍ، وَنَعْنِي بالسَّالِمِ مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ الَّتي تُقابَلُ بالفاءِ وَالْعَيْنِ وَاللاَّمِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ،

أقلَّ من ثلاثة ولا أكثر من أربعة، كل ذلك بشهادة التَّتَبُّع، واستقراءِ كلام العرب **(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُما)** أي من الثلاثي والرباعي **(إِمَّا مُجَرَّدٌ)** عن الزيادة في أصول حروفه كما تقدم من نحو ضَرَبَ ودحرجَ **(أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ)** بأنْ زيدَ على أصولِ حروفه حرفٌ فصاعدًا كاضْرِبْ وتَدَحْرَجْ[1] **(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما)** أي من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه **(إِمَّا سالِمٌ)** عن حروف العلة والهمزةِ والتضعيف في أصول حروفه كما تقدم من الأمثلة **(أَو غَيْرُ سالِمٍ)** عن أحد ما ذكر فيها، كَوَعَدَ وأوعَدَ، وزَلزل وتَزلزلَ **(وَنعْنِي)** أي نريد[2] **(بالسَّالِمِ ما)** أي الفعلَ الذي **(سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ)** والحروفُ الأصليةُ هي **(الَّتي تُقابَلُ)** أي تُوَازَنُ **(بالْفاءِ وَالْعَيْنِ وَاللاَّمِ)** أي بفَعَل **(مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّة)** وهي

---

(١) قال العلامة ابن عيسى في منظومته الترصيف في علم التصريف:

«الفعلُ وهو كِلْمَةٌ دَلَّتْ على ... معنًى غدا في نفسِها مُحَصَّلَا
مقترنٍ ذلك بالزمانِ ... في الوَضْعِ، ماضيهِ لهُ قِسْمانِ
فأوَّلٌ هوَ الثلاثيُّ وذا ... ما كانَ مِن ثلاثةٍ كنَبَذا
وقِسْمُهُ الثانيْ الرباعيْ وهْوَ جا ... مِن أحرفٍ أربعةٍ كدَحْرَجا
وكُلُّ نوعٍ منهما قِسمانِ ... مجرَّدٌ، ثمَّ المزيدُ الثاني»

(انظر متن الترصيف المطبوع بهامش شرح البيجوري عليه، الموسوم بـ «فتح الخبير اللطيف» (ص/٨)).

(٢) «نريدُ»: أي نحن معاشرَ علماء الصرف.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا مُجَرَّدٌ أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا سَالِمٌ أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ، وَنَعْنِي بِالسَّالِمِ مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالفاءِ وَالْعَيْنِ وَاللاَّمِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ،

أقلَّ من ثلاثة ولا أكثر من أربعة، كل ذلك بشهادة التَّتَبُّع، واستقراءِ كلام العرب **(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)** أي من الثلاثي والرباعي **(إِمَّا مُجَرَّدٌ)** عن الزيادة في أصول حروفه كما تقدم من نحو ضَرَبَ ودحرجَ **(أَوْ مزيدٌ فيهِ)** بأنْ زيدَ على أصولِ حروفه حرفٌ فصاعدًا كاضْرِبْ وتَدَحْرَجْ[1] **(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما)** أي من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه **(إِمَّا سالِمٌ)** عن حروف العلة والهمزةِ والتضعيف في أصول حروفه كما تقدم من الأمثلة **(أَو غَيْرُ سالِم)** عن أحد ما ذكر فيها، كَوَعَدَ وأوعَدَ، وزَلزل وتَزلزلَ **(وَنعْنِي)** أي نريد[2] **(بالسَّالِم ما)** أي الفعلَ الذي **(سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ)** والحروفُ الأصلَيةُ هي **(الَّتي تُقابَلُ)** أي تُوَازَنُ **(بِالْفاءِ وَالْعَيْنِ وَاللاَّمِ)** أي بفَعَل **(مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ)** وهي

---

(١) قال العلامة ابن عيسى في منظومته الترصيف في علم التصريف:

«الفعلُ وهو كِلْمةٌ دَلَّتْ على ... معنًى غدا في نفسِها مُحَصَّلَا
مقترنٍ ذلك بالزمانِ ... في الوَضْعِ، ماضيهِ لهُ قِسْمانِ
فأوَّلٌ هوَ الثلاثيُّ وذا ... ما كانَ مِن ثلاثةٍ كنَبَذا
وقِسْمُهُ الثانيْ الرباعيْ وهْوَ جا ... مِن أحرفٍ أربعةٍ كدَحْرَجا
وكُلُّ نوعٍ منهما قِسمانِ ... مجرَّدٌ، ثمَّ المزيدُ الثاني»

(انظر متن الترصيف المطبوع بهامش شرح البيجوري عليه، الموسوم بـ «فتح الخبير اللطيف» (ص/٨)).

(٢) «نريدُ»: أي نحن معاشرَ علماء الصرف.

وَالْهَمْزَةِ، وَالتَّضْعِيفِ.

الألف والواو والياء **(وَالْهَمْزَةِ، وَالتَّضْعِيفِ)** وهو في الثلاثيّ ما كان عينه ولامه من جنس واحد كرَدَّ، ومن الرباعيّ ما كان فاؤُهُ ولامه الأولى وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ من جنسٍ واحد كزَلْزَلَ، كما سيجيء بيانه[1].

واعلم أن أهل هذا الفن وضعوا ميزانًا يزنون به الكلمات، وهو في الثلاثي فعل، وفي الرباعي فعلل، فإذا وزنوا كلمة بـ(فعل) فكلُّ حرف يقع في مقابلة الفاء منه يُسمَّى فاءَ الفِعل، وكلُّ حرف يقع في مقابلة العين منه يُسمَّى عينَ الفِعل، وكل حرف يقع في مقابلة اللام منه يُسمَّى لامَ الفِعل؛ مثلًا، إذا قلت: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، فالضادُ فاءُ الفعل، والراءُ عينُ الفعل، والباءُ لامُ الفعل، وإذا زِيدَ في الموزون حرفٌ فصاعدًا زِيدَ ذلك الحرفُ بعينه في الميزان في ذلك الموضع؛ تقول: اِضْرِبْ على وزن اِفْعِلْ[2]، مثلًا، وإذا حذف منه حرف فصاعدًا

---

(١) «فهذه أقسام ثمانية قائمة من ضرب أربعة في اثنين، والحاصل أنَّ الماضيَ إمّا ثلاثي وإمّا رباعي، وكُلٌّ منهما إمّا مجرّد أو مزيد، فهذه أقسام أربعة، وكُلٌّ منها إمّا سالم أو غير سالم، فالمجموع ثمانية». (انظر فتح الخبير اللطيف (ص/ ١٠)).

(٢) «وأما الزوائد فهي التي تقابَلُ بلفظها، فيقال مثلًا: (ضَارِب) على وزن (فَاعِل) فالألف زائد لأنه مقابل بلفظه. ويستثنى من ذلك:
- الزائد للتضعيف، والمراد به هنا التكرير، كما في (فَرَّحَ) بتشديد العين، فإنه على وزن (فَعَّل).
- والزائدُ للإلحاق كما في (جَلْبَبَ)، فإنه على وزن (فَعْلَلَ).
وإنما وُزِن بوزن الأصلي للتنبيه في التضعيف على أنَّ عنايتهم=

. . . .

يحذف ما يقابِلُ ذلك الحرفَ من الميزان أيضًا، تقول: قُلْتُ على وزن فُلْتُ مثلًا، وقس على هذا سائر الأمثلة الثلاثية. وكذا إذا قلت: دَحْرَجَ على وزن فَعْلَلَ، فالدالُ فاءُ الفعلِ، والحاءُ عينُ الفعل، والراءُ لامُ الفعل الأولى، والجيمُ لامُ الفعل الثانية، والحكمُ في الحرفِ الزائدِ على الأصول والمحذوفِ منها هنا أيضًا كما تقدم؛ تقول: تَدَحْرَجَ على وزن تَفَعْلَلَ، وقس على هذا سائر الأمثلة الرباعية. إذا عرفت هذه القواعد فأصولُ حروف الكلمة هي التي تقابَلُ بفاء الفعل وعين الفعل ولام الفعل، وما عداه زائدٌ؛ والسالمُ هو الذي سلمت حروفه الأصلية[1] من حروف العلةِ والهمزةِ والتضعيفِ. ولما

= بالثاني كهي بالأوّل، وفي الإلحاق على أنَّ الملحَقَ يجري مَجرى الملحَقِ به في أحكامه.

تنبيه: ينبغي أن يعلم أنه لو كان في الموزون قلبٌ بجعلِ حرفٍ موضع حَرف وجب القلبُ في الزنة، وذلك كما في (أَيِسَ) فإنَّ أصله (يَئِسَ)، نقلت الفاء إلى موضع العين فصار (أَيِسَ)، فيقال: وزنه (عَفِل)، إلا إذا أريد بيانُ الأصل فيقالُ: وزنه (فَعِل).

وينبغي أن يعلم أيضًا أنه لو كان في الموزون حذفٌ وجب الحذفُ في الزنة، وذلك كما في (خُذْ) فإن أصله (أُؤْخُذْ)، حذفت فاؤه مع همزة الوصل، فصار (خُذْ)، فيقال وزنه (عُلْ)».

(انظر المصدر السابق (ص/٩)).

(١) قال التفتازاني: «وإنما قيَّد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو (مست) و(ظلت) بحذف أحد حرفي التضعيف فإنه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل الذي هو (مَسِسْت) و(ظَلِلْت)، وكذا نحو (قُلْ) و(بِعْ) وأمثال ذلك، وليدخلَ فيه نحو (أَكْرَم) و(اعشَوْشَبَ)=

أَمَّا الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ فإِنْ كانَ ماضِيهِ على فَعَلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ فَمُضارِعُهُ على يَفْعُلُ أَوْ يَفْعِلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِها، نَحْوُ نَصَرَ يَنْصُرُ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ،

تبين مما ذكر أن أقسام الفعل أربعة: ثلاثيٌّ مجرد، ورباعيٌّ مجرد، وثلاثيٌّ مزيد فيه، ورباعيٌّ مزيدٌ فيه، أراد أن يشير إلى أبواب كل قسم منها على الترتيب المذكور فقال: **(أَمَّا الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ فإِنْ كانَ ماضِيهِ على)** وزنِ **(فَعَلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ)** اعتبَرَ عين الفعل في أبواب الثلاثي المجرد، وقَسَّمَهُ باعتباره إلى ثلاثة أقسام؛ لأنه متحرك دائمًا، والحركات ثلاثة، ولم يَعتبر فاء الفعل ولا لام الفعل لأنهما مفتوحان دائمًا ما لم يعرض لهما ما يغيره عنه.

القسم الأول: أعني ما كان ماضيه على وزن فَعَلَ مفتوحَ العين **(فَمُضارِعُهُ)** يجيء **(على)** وزن **(يَفْعُلُ أَوْ)** على وزن **(يَفْعِلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ)** كما في الأول **(أَوْ كَسْرِها)** كما في الثاني. مثالُ الأوّل **(نَحْوُ نَصَرَ يَنْصُرُ)** تقول: نَصَرَ فعلٌ ماضٍ على وزن فَعَلَ مفتوح العين، ينصُر مضارعه على وزن يفعُل بضم العين، وهو بابٌ أول[1]، وقس عليه غيره **(وَ)** مثال الثاني نحو **(ضَرَبَ يَضْرِبُ)**

= و(احْمَارَّ) فإنها من السالم لخلوّ أصولها عمّا ذُكِر». (انظر شرح التفتازاني (ص/ ٣٠)).

(١) وفي النسخة المطبوعة: «من الباب الأول».

* تنبيه: العبارة في المخطوط وبعض النسخ المطبوعة جاءت هكذا: (وهو من باب أول)، وكذلك وردت بعدها عبارة (وهو من باب ثانٍ)، والأظهرُ أَنَّها جاءت كما أثبتناه؛ وهو الأوفقُ لسبك العبارات=

وَيَجِيءُ عَلَى يَفعَلُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ وَالحَاءُ وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ، نَحْوُ سَأَلَ يَسْأَلُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ؛ وَأَبَى يَأْبَى شَاذٌّ.

وهو بابٌ ثانٍ (وَيَجِيءُ) مضارع فَعَلَ مفتوح العين (عَلَى) وزن (يَفْعَلُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ) أيضًا (إِذَا كَانَ) أي بشرط أن يكون (عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لامُهُ) أي لامُ فعله (حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ وَهِيَ) أي حروف الحلق (الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ وَالحَاءُ) المهملتان (وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ) المعجمتان[1]. مثال ما كان حرف الحلق في عين فعله (نَحْوُ سَأَلَ يَسْأَلُ وَ) مثال ما كان حرف الحلق في لام فعله نحو (مَنَعَ يَمْنَعُ) وهما بابٌ ثالثٌ (وَأَبَى يَأْبَى شَاذٌّ) هذا جوابٌ عن سؤال مقدر، تقديره: «إنَّ ما ذكرتم من اشتراط وجود حرف الحلق في عين فعله أو لام فعله إذا كان الماضي والمضارع مفتوحي العين منقوضٌ بأَبَىٰ يَأْبَىٰ؛ فإنه جاء على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما مع انتفاء أحد حروف الحلق المذكورة في

= عند ذكر الأبواب الأخرى، والأنفى لأيّ شائبة ركاكةٍ تعتري سبك الشارح رحمه الله، والله أعلم.

(١) «ولا يشكل على الاشتراط المذكور نحو (دَخَل) (يدخُل) و(جاء) (يجيء) مما عينه أو لامه حرف حلق، ولم يجئ مضارعه على (يفعَل) بفتح العين بل بضمِّها أو كسرها؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، وإنما يلزم من عدم الشرط عدم المشروط». (انظر فتح الخبير اللطيف (ص/١١)).

وَإِنْ كانَ مَاضِيهِ عَلَى فَعِلَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، نَحْوُ عَلِمَ يَعْلَمُ، إلا ما شَذَّ من نَحْوِ حَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتِهِ.

عين فعله ولام فعله»؟ فأجاب المصنف بأنه شاذٌّ[1]، أي مخالف للقياس المذكور[2].

القسم الثاني، وهو ما كان ماضيه مكسور العين، أشار إليه بقوله: **(وَإِنْ كانَ مَاضِيهِ عَلَى)** وزن **(فَعِلَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ)** يجيء **(عَلَى)** وزن **(يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ عَلِمَ يَعْلَمُ)** وهو بابٌ رابعٌ **(إلا ما شَذَّ مِنْ نَحْوِ حَسِبَ يَحْسِبُ)** من الصحيح **(وَأَخَوَاتِهِ)**

---

(١) قال ابن مالك:

«ما عينُهُ أو لامُهُ مِن (فَعَلا) حَلْقِيٌّ افتحْ عينَهُ كَسَأَلا
وغيرُ فَتْحٍ فيه أيضًا قد يَرِدْ وبعضُهُ التثليثُ فيهِ قد عُهِدْ
وشذَّ (يأبَى) مَعَ (يَحْيَا) و(يَذَرْ) بالفتحِ فاضْمُمْها إلى ما قَدْ نَدَرْ».

(انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٤٢٦)).

(٢) «قال التفتازاني: كونه شاذًّا لا ينافي وقوعه في كلامٍ فصيح؛ لأنهم قالوا: الشاذُّ على ثلاثة أقسام: قسم مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول، وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود». (انظر شرح التفتازاني (ص/ ٣٣)).

فائدة: هذا القسم الثالث من أقسام الشاذّ هو الذي يخل بفصاحة الكلمة والكلام، ونتيجةً بالبلاغة، وهو المراد بقول البيانيين؛ كما في الجوهر المكنون:

«فصاحةُ المُفْرَدِ أنْ يَخْلُصَ مِنْ تَنافرٍ، غرابَةٍ، خُلْفِ زُكِنْ».

وَإِذا كَانَ ماضِيهِ عَلَى فَعُلَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ فَمُضارِعُهُ عَلَى يَفْعُلُ بِضَمّ الْعَيْن نَحْوُ حَسُنَ يَحْسُنُ،

من المعتل نحو وَمِقَ يَمِقُ[1] فإنه جاء بكسر العين في الماضي والمضارع، وهو بابٌ خامسٌ.

القسم الثالث: وهو ما كان ماضيه مضموم العين[2]، أشار إليه بقوله (**وَإِذا كَانَ ماضِيهِ عَلَى**) وزن (**فَعُلَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ فَمُضارِعُهُ**) يجيء (**عَلَى**) وزن (**يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْن، نَحْوُ حَسُنَ يَحْسُنُ**) وهو

---

(١) وقد جمعها ابن مالك في لامية الأفعال بقوله: [من البسيط]

«وجهانِ فيه مِنَ احسِبْ مَعْ وَغِرْتَ وحِرْتَ (م) انعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اولِهْ يَبِسْ وَهِلا

وأَفْرِدِ الكَسْرَ في ما مِنْ وَرِثْ ووَلِي ورِمْ ورِعْتَ وَمِقْتَ مَعْ وَفِقْتَ حلا

وثِقْتَ مَعْ وَرِيَ المُخُّ احْوِها ....»

(انظر شرح لامية الأفعال لابن الناظم (ص/ ١٠ - ١١)).

وقال عبد الحق: «قالَ ابنُ قاسم الغزي: ما جاءَ من هذا الباب قسمان:

- قسمٌ يجبُ كسرُ عينِ مضارعِهِ وهو ثمانيةُ أفعالٍ: وَمِقَ إذا أحبَّ، ووثِقَ إذا قَوِيَ اعتمادُهُ، ووفِقَ إذا صارَ موافقًا، ووَلِيَ، وورِثَ، وورِمَ، وورِعَ، وورِيَ المُخُّ إذا اكتنزَ من السِمَنِ.

- وقسم يَجُوزُ، وهوَ تِسْعَةُ أفعالٍ: حَسِبَ، ونَعِمَ، وبَئِسَ إذا صارَ ذا بُؤْسٍ، ويَئِسَ إذا قَنِطَ، ويَبِسَ مِنَ اليُبْسِ، ووغِرَ الصَّدْرُ ووحِرَ إذا التهَبَ غيظًا أو حزنًا، وولِهَ إذا تحيَّرَ، ووَهِلَ إذا اشتدَّ فزعُهُ» (انظر تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني (ص/ ٢١)).

(٢) في النسخة المطبوعة: «هو ما كان ماضيه على وزن فَعُل مضموم العين».

وَأَمَّا الرُّباعِيُّ

بابٌ سادسٌ، فجميع أبواب الثلاثي المجرد ستةٌ[(١)]، وكان القياس يقتضي أن تكون تسعةً، لكنْ سقط من القسم الثاني بابٌ واحدٌ، ومن الثالثِ بابان كما رأيت[(٢)]. (وَأَمَّا الرُّباعِيُّ

---

(١) * تنبيهٌ: الترتيب المشهور بين اللغويين والنحاة للأبواب الستة التي للأفعال الثلاثية المجردة هو:
الباب الأول: فعَل يفعُل، الباب الثاني: فَعَل يفعِل، الباب الثالث: فَعَل يفعَل، الباب الرابع: فَعِل يفعَل، الباب الخامس: فعُل يفعُل، الباب السادس: فَعِل يفعِل. (انظر خطبة مختار الصحاح للزَّيْنِ الرازيّ (ص/٢٣)). فيعلم من هذا أنَّ ما ذكره الشارح - رحمه الله - لهذه الأبواب مرتبةً عند كل مثال إنما كان وفاقًا لما جاء في المتن لا للترتيب المتعارف عليه. هذا، وإنَّ صاحب المتن الإمام الزنجانيّ - رحمه الله - لم يسلك في مختصره مسلك إيراد الأبواب مرتبةً كما هو معتمد عند اللغويين، وإنما كان في معرض البيان والتمثيل، مبتدئًا بما لعين مضارعه ثلاثة أبواب، ومنتهيًا بما لعين مضارعه بابٌ واحد. هذا، وبيان شأن هذه الأبواب الستة والعُرْفِ المتبع في ترتيبها كان لتنبيه الطلبة وغيرهم إلى مصطلحات اللغويين والنحاة في المعاجم وكتب الشروح والحواشي؛ إذْ كثيرًا ما يكتفون بذكر رتبة باب الفِعْل عن تحريك عين مضارعه أو ضبطها، فيقال مثلًا: جَشَرَ الدابَّةَ، من الباب الأول. أي باب فَعَل يفعُل، فهي إذن: جَشَر يَجْشُرُ، وهكذا، والله أعلم.

(٢) فمن القسم الثاني، وهو ما كان ماضيه على وزن (فَعِل) بكسر العين سقط بابٌ واحدٌ وهو: فَعِلَ يفعُل، فلم يجئ من كلام العرب ذلك على القياس، وما ورد مسموعًا مما ظاهره كذلك فهو من تداخل اللغات، أو الشذوذ.
ومن القسم الثالث، وهو ما كان ماضيه على وزن (فعُل) بضم العين سقط بابان هما: فَعُل يفعَل، وفَعُل يفعِل، فلم يجيئا في كلام=

الْمُجَرَّدُ فَهُوَ فَعْلَلَ كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا،

(الْمُجَرَّدُ فَهُوَ فَعْلَل) بفتح الفاء واللامين وسكون العين **(كَدَحْرَجَ)** وهو فعلٌ ماضٍ على وزن فَعْلَلَ، يُدَحْرِجُ مضارعه على وزن يُفَعْلِلُ **(دَحْرَجَةً)** مصدره على وزن فَعْلَلَةً[1] **(وَدِحْرَاجًا)** مصدرٌ ءاخرُ على وزن فِعلالا[2]، ويسمى هذا بابَ الفَعْلَلَةِ، والفِعْلالِ، لكون مصدره على هذا الوزن دائمًا[3]، وبابَ

= العرب، فإن سمع شيء مما ظاهره كذلك فهو محمولٌ كذلك على تداخل اللغات.

(١) فائدة: إنَّما ضُبِطَتْ (فَعْلَلَة) و(فِعْلال) **ونحوهما** بالفتح - كما أراد المؤلف - في نحو هذا السياق **المتكرر** في الشرح على اعتبارها ألفاظًا محكيةً، فهي معربةٌ - والحالُ هذه - بحركاتٍ مقدرةٍ؛ فتقول في إعراب (فعللة) في قول الشارح: «على وزن **فَعْلَلَةً**»: مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مقدرةٍ على ءاخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وتقدير أصل السياق المحكي (فَعْلَلَ فعللةً).

(٢) قال ابن عيسى:

«أمّا المجرَّدُ الرُّباعي فهوَ جا ممثَّلًا بقولنا قد دَحْرَجا
تصريفُهُ لديهمُ يُفَعْلِلُ فِعلالًا او فَعْلَلَةً والأوّلُ
غيرُ مقيسٍ والمقيسُ الثاني ....»

(انظر الترصيف (ص/ ١٣)).

(٣) قلت: هذا على مذهب مَنْ يرى الفِعْلال - كالفَعْلَلَة - مصدرًا قياسيًا لفَعْلَلَ - من غير المضاعف كدحرج - قياسًا مطلقًا؛ وهو مذهبٌ يُجَوِّز ارتكاب قياسٍ واحدٍ لجميع مصادر الرباعي والثلاثي المزيدِ فيه، فهو يقضي بزيادة أَلِفٍ قبل ءاخر صيغة المصدر؛ فتقول في أفعل: إفْعال، وفي فَعَّل: فِعَّال، وفي فاعَل: فِيعَال، وفي فَعْلَلَ: فِعْلال، وهو خلافُ المعتمد والمشهور وقول الجمهور؛ وإنما قيّدنا بقولنا (غير المضاعف) لأن فَعْلَلَ المضاعف كزلزل ووسوس ينقاس=

وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسامٍ؛ الأَوَّلُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، مثلُ أَفْعَلَ

الرباعي المجرد **(وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسام)** لأن المزيد[1] فيه إما حرف واحد، أو حرفان، أو ثلاثةٌ بحكم الاستقراء.

القسم **(الأَوَّلُ)** من الأقسام الثلاثة **(مَا كَانَ)** أي الفعل الذي كان **(مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ)** وهو ما كان الزائد فيه حرفًا واحدًا. ولهذا القسم ثلاثة أبواب:

الباب الأوّل منه: بابُ الإفعالِ، وقاعدتُهُ في نقل الثلاثي المجرد إليه: أن تزيد في أوّله همزةً مفتوحةً، وتقول في **(مثل)** فَعلَ **(أَفْعَلَ)**[2]

= مصدره باطّراد على فعللة كزلزلة ووسوسة، وعلى فِعلال كزلزال ووسواس، وإلَّا فإنَّ المصدر المُطَّرِدَ الذي لا ينكَسِرُ لفَعْلَلَ الرباعي غير المضاعف هو الفَعْلَلَةُ، دونَ الفِعلال؛ فقد وردت أفعال رباعية على فَعْلَلَ ولم يسمع لها مصدر على الفِعْلال؛ بل إن بعض اللغويين لم يسمع الدِّحْراج مصدرًا لـ (دَحْرَجَ) كالصَّيْمَرِيّ وابن سِيْدَهْ وابن يعيش شيخ ابن مالك، خلافًا للجوهري في الصحاح. وخلاصة الكلام أن الجمهور على قياسية الفَعْلَلَةِ مصدرًا لفَعْلَلَ غير المضاعف، وأن الفِعْلال في مصادره سماعيّ.

(١) في نسخة: «لأن الزائد فيه».

(٢) * تنبيه: في المخطوط، والنسخ المطبوعة التي بين أيدينا وردت عبارة الشرح هكذا: «وتقول في مثل فعل (مثل أفعل)»، وهي على هذا النحو لا تصيب الغرض، بل تورث السياق تعقيدًا وإبهامًا؛ ثم هي مباينة لنهج الشارح وأسلوبه، كما هو الحال في شرحه أبنية (تفَعَّل)، و(انفعَل)، و(اسْتَفْعَلَ)، فلهذا كُلِّه، وحرصًا على فائدة الإيضاح، واتساق السياق، والنَّهْج المتبع في الشرح الممزوج=

نَحْوُ أَكْرَمَ إِكْرَامًا،

بزيادة الهمزة في أوّله[١] كما تقول في (**نحو**) كَرُمَ (**أَكْرَمَ**) بزيادة الهمزة في أوله، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ أَفْعَلَ، يُكْرِمُ مضارعه على وزن يُفْعِل (**إِكْرَامًا**) مصدره على وزن إِفْعَالًا، ويسمى هذا باب الإِفْعَال لكون مصدره على وزن الإِفْعَال، وكذلك في كل باب من المزيد كما ستعرف. وإذا أردت التمرين في الأبواب المُنْشَعِبَةِ[٢]، ومعرفة قواعدها على وجه السهولة فالطريق فيه أن تنقل المجرداتِ من الأبواب المتقدمة إلى كل واحد منها سواء كان مسموعًا في كلام العرب أم لا؛ إذ هو لمجرد التمرين في معرفة الأبنية والأبواب لا لاستفادة المعاني.

= بالمتن فقد حررنا العبارة على النحو الذي أثبتناه، رادِّين ما كان في المخطوط والمطبوع إلى سهو ناسخ أو صَفَّاف، والله أعلم. وكذا كان صنيعنا فيما شاكلها من عبارات وردت في المبحث ذاته، فاقتضى التنبيه.

(١) قال التفتازاني: «واعلَمْ أنَّ الحروفَ التي تزاد لا تكون إلا من حروف (سألتمونيها) إلا في الإلحاق والتضعيف فإنَّهُ يُزادُ فيهما أيُّ حرفٍ كان، والإلحاق: جَعْلُ مثالٍ على وزنِ مثالٍ ءاخرَ ليعامَلَ معاملته في أحكامه من التصغير والتكسير وغيرهما؛ فنحو (قَرْدَدٍ) ملحقٌ بِجَعْفَرٍ» (انظر شرح التفتازاني (ص/ ٣٥ - ٣٦)).

(٢) قلتُ: الأبواب المنشعبة - في اصطلاحهم - هي أبواب الأبنية المزيدة، وقد كان مصطلح (المنشعبة) شائعًا ذائعًا عند النحاة الأوائل وعدد من المتأخرين، على أنهم يفرّقون في اصطلاحهم بين: المعدول، والملحق، والمُنْشَعِبِ؛ فلكلٍّ ضابطٌ واستعمال.

وَفَعَّلَ نَحْوُ فَرَّحَ تَفْرِيحًا، وَفَاعَلَ نَحْوُ قَاتَلَ

الباب الثاني منه: باب التَّفْعِيلِ، وقاعدته في النقل إليه: أن تُكرِّر عين فعله وتُدْغِم (وَ) تقول في مثل فَعَلَ بتخفيف العين (فَعَّلَ) بتكرير العين مع الإدغام، كما تقول في (نحو) فَرِحَ (فَرَّحَ) بتكرير الراء مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن فَعَّلَ، يُفَرِّحُ مضارعه على وزن يُفَعِّلُ (تَفْرِيحًا) مصدره على وزن تفعيلاً[(١)]، ويسمى هذا باب التفعيل لما مرَّ[(٢)].

الباب الثالث منه: باب المفاعلة، وقاعدته في النقل إليه: أن تزيدَ ألفًا بين فاءِ فعلِهِ وعينِ فعله (وَ) تقول في مثل فَعَلَ (فَاعَلَ) بزيادة الألف بين الفاءِ والعين، كما تقول في (نحو) قَتَلَ (قَاتَلَ) بزيادة الألف، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن فاعَلَ، يُقاتِلُ مضارعُهُ

---

(١) قال ابن مالك:

«لِفَعَّلَ التفعيلَ صُغْ وتفعِلَهْ صحيحَ لامٍ قلَّ نحو (تَكْمِلَهْ)
واجعلْهُ للمعتلِّها منفَردا واستندِرَنَّ قول راجزٍ شدَا
وهي تُنَزِّي دَلْوها تَنْزِيًا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا»

(انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٤٣٣ - ٤٣٤)).

وقال ابن عقيل: «فما كان على وزن (فَعَّل) فإمّا أن يكون صحيحًا أو معتلًّا؛ فإن كان صحيحًا فمصدره على (تفعيل) نحو (قدَّس) (تقديسًا)، ومنه قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ [سورة النساء] وإن كان معتلًّا فمصدره كذلك، لكن تحذف ياء التفعيل، ويعوَّض عنها التاء، فيصير مصدره على (تَفْعِلَةٍ) نحو (زكّى) (تزكيةً)، ونَدَرَ مجيئُهُ على (تَفْعِيلٍ)». (انظر شرح ابن عقيل على الألفية (ص/ ٣٦٤)).

(٢) أي: يسمى باب التَّفْعيل لكون مصدره على وزن التَّفْعيل؛ ارجع إلى كلام الشارح في (ص/٥٣) من هذا الكتاب.

مُقَاتَلَةً وَقِتَالا.

وَالثَّانِي: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ؛ إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ مِثْلُ تَفعَّلَ نَحْوُ تَكَسَّرَ تَكَسُّرًا وَتفَاعَلَ

على وزن يُفاعِلُ (مُقَاتَلَةً) مصدره على وزن مُفاعَلَةً (وَقِتَالا) مصدرٌ ءاخَرُ على وزنِ فِعَالا، ويسمى هذا بابَ المُفَاعَلَة.

(وَ) القسم (الثَّانِي) من الأقسام الثلاثة (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين، ولهذا القسم خمسة أبواب؛ لأنه نوعان:

(إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ) أي النوع الأول من القسم الثاني هو الذي يزاد فيه التاء في أوله، وله بابان: الباب الأول منه: باب التَفعُّلِ، وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد إليه: أن تزيد في أوله التاءَ المفتوحة، وأن تكرر عين فعله، وتدغم، وتقول في (مِثْلِ) فَعَلَ (تفعَّلَ) بزيادة التاء في أوله، وتكرير العين مع الإدغام، كما تقول في (نحو) كَسَرَ (تَكَسَّرَ) بزيادة التاء وإحدى السينين، مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن تَفَعَّلَ، مضارعه يَتَكَسَّرُ على وزنِ يتفعَّلُ (تَكَسُّرًا) مصدره على وزنِ تَفعُّلا، ويسمى هذا باب التَّفَعُّلِ[1].

الباب الثاني منه بابُ التَفاعُلِ (وَ) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله التاء، وأن تزيد بين فائِهِ وعين فعله ألفًا، تقولُ في مثلِ فَعَلَ (تَفاعَل) بزيادة التاء والألف بين فاءِ الفِعْلِ وعين

---

(١) قال شارح التَّرْصيف: «ومصدره (التفعُّل) بضمّ العين نحو (تكلَّمَ) (تكلُّمًا)، لكن التزموا قلبَ الضمّةِ كسرةً في مصدره من الناقص نحو (تمنَّى) (تمنِّيًا) لمناسبة الياء». (انظر فتح الخبير اللطيف (ص/١٥)).

نَحْوُ تَبَاعَدَ تباعُدًا، وإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ مِثْلُ انْفَعَلَ نَحْوُ انْقَطَعَ انْقِطاعًا، وَافْتَعَلَ

الفعل، كما تقول في (نَحْوِ) بَعُدَ (تَبَاعَدَ) بزيادةِ التاء والألف، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن تفاعَل، يَتباعَدُ مضارعه على وزنِ يَتفاعَلُ (تباعُدًا) مصدره على وزنِ تَفاعُلا، ويسمى هذا بابَ التفاعُلِ[1].

(وإِمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزَةُ) أي النوع الثاني من القسم الثاني، وهو الذي يُزاد في أوله الهمزة وله ثلاثة أبواب:

الباب الأول منه: بابُ الانْفِعَال، وقاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة المكسورة ونونًا ساكنة بعدها؛ تقول في (مِثْل) فَعَلَ (انْفَعَلَ) بزيادة الهمزة والنون في أوله، كما تقول في (نَحْو) قطع (انْقَطَعَ) بزيادة الهمزة والنون، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن انْفَعَلَ، ينقطع مضارعه على وزن يَنْفَعِلُ (انْقِطاعًا) مصدره على وزن انْفِعَالا، ويسمى هذا بابَ الانْفِعَال.

الباب الثاني منه باب الافْتِعَال (و) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تزيد بين فاء فعله وعين فعله التاء؛ تقول في مثل فَعَلَ (افْتَعَلَ) بزيادة الهمزة والتاء، كما تقول في

---

(١) «ومصدرُهُ (التفاعُل) بضم العين نحو: (تضاربَ) (تضارُبًا)، لكنهم التزموا قلبَ الضَمَّةِ كسرةً في مصدره من الناقص نحو: (تحامَىٰ) (تحامِيًا)». (انظر المصدر السابق (ص/١٦)).

* تنبيهٌ: عَدَّ جمعٌ من أئمة اللغة والنحو بناءَي (تَفَاعَلَ) كتَغَافَلَ، و(تَفَعَّلَ) كتَكَلَّمَ من الملحقات بتَدَحْرَجَ، **بدليل اتحاد المصدرين**، وعليه **نَصُّ (الشَّافية)**، وجمهرةٌ من المتقدمين. وقد اعترض عليهم عدد من النحاة، وساقوا حججًا لنصرة مذهبهم. ففي المسئلة خلافٌ شهير بين الأئمة، فاقتضى المقامُ بيان ذلك لعموم الفائدة.

نَحْوُ اجْتَمَعَ اجْتِماعًا، وَافْعَلَّ نَحْوُ احْمَرَّ احْمِرَارًا.
وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ

(نَحْو) جَمَعَ (اجْتَمَعَ) بزيادة الهمزة والتاء، وهو فعل ماضٍ على وزن افْتَعَلَ، يَجْتَمِعُ مضارعه على وزن يَفْتَعِلُ (اجْتِماعًا) مصدره على وزن افْتِعَالا، ويسمى هذا باب الافْتِعَال.

الباب الثالث منه: بابُ الافْعِلال، بتخفيف اللّامين (وَ) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تكرر لامَ فِعلِهِ، وتدغم؛ تقول في مثل فَعَلَ: (افْعَلَّ) بزيادة الهمزة في أوله وتكريرِ اللامِ مع الإدغام، كما تقول في (نَحو) حَمِرَ[1]: (احْمَرَّ) بزيادة الهمزة وأحد الرَّاءَيْنِ مع الإدغام، وهو فعل ماضٍ على وزنِ افْعَلَّ، يَحمَرُّ مضارعه على وزن يَفْعَلُّ، (احْمِرَارًا) مصدره على وزن (افْعِلالًا)، ويسمى هذا بابَ الافْعِلال.

(وَ) القسم (الثَّالِثُ) من الأقسام الثلاثة (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ) وهو ما يكون الزائد فيه على ثلاثة أحرف وله خمسة أبواب[2]:

---

(١) قلتُ: إيرادُ الشارح لـ (حَمِرَ) دونما تفصيل موهمٌ أنه لفظٌ مستعملٌ، وأنه قد استُعمل حَمِرَ كما استُعملَ احمرَّ واحمارَّ؛ وإنما ذلك الإيراد إيرادٌ على اعتباره أصلًا مقيسًا مُقدَّرًا، وإلَّا فإنه لفظٌ غير مستعمل؛ فالعرب لم تنطق به على هذا المعنى، أي دلالة اللون، وإنما هم قد استغنَوْا عنه باحمارَّ، واحْمَرَّ. هذا هو التحقيق في المسئلة، وهو نَصُّ سيبويه والسيرافيّ وغير واحدٍ من أئمة اللغة، فَلْيُتنبَّهْ!

(٢) قلتُ: قول الشارح (وله خمسة أبواب) يظهر منه أنَّ أصلَ المتن الذي ضبطه، أو النسخة التي اعتمد عليها في الشرح قد سَقَطَ منها بابُ الافْعِوَّالِ من مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، كاجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذًا، =

مِثْلُ اسْتَفْعَلَ نَحْوُ اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، وَافْعَالَّ نَحْوُ احْمَارَّ احْمِيرَارًا،

الباب الأوّل منه: باب الاستفعال، وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد إليه: أن تزيد في أوله الهمزة والسين والتاء بهذا الترتيب؛ تقول في **(مِثْل)** فعَلَ **(اسْتَفْعَلَ)** بزيادة الهمزة والسين والتاء، كما تقول في **(نَحْو)** خَرَجَ **(اسْتَخْرَجَ)** بزيادة الهمزة والسين والتاء، وهو فعل ماضٍ على وزن استفعَل، يَستخرِجُ مضارعه على وزنِ يستفعِل **(اسْتِخْرَاجًا)** مصدره على وزن (استفعالا)، ويُسَمّى هذا بابَ الاسْتِفْعَال[1].

البابُ الثاني منه: بابُ الافْعِيلَال **(وَ)** قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تزيد الألفَ بينَ عينِ فعله ولام فعله، وأَنْ تكرّر لام فعله، وتدغم؛ تقول في مثلِ فَعَلَ: **(افْعالَّ)** بزيادة الهمزة والألف، وتكرير اللام، مع الإدغام، كما تقول في **(نَحْو)** حَمِرَ **(احْمَارَّ)** بزيادة الهمزة والألف وأحد الراءَيْنِ مع الإدغام، وهو فعل ماضٍ على وزنِ افْعَالَّ، يَحْمَارُّ مضارِعُهُ على وزنِ يَفْعَالُّ **(احْمِيرَارًا)** بقلب الألف الزائدة ياءً؛ لانكسار

= وإلّا فمعظم نسخ متن العِزّيّ المتداولة، وشروح الأئمة عليه قد أثبتت ورود هذا البناء في المتن الأصلي، فتكون الأبواب ستةً. هذا وباب الافْعِوّال **أصيلٌ** في عَدِّه من مزيدات الثلاثي بثلاثة أحرف - وعليه علماء هذا الفن - أصالةً لا يحظى بها بابا الافعنلال والافعنلاء لكونهما من الأبنية الملحقات، **فتنبه!**

(١) «ومصدره (الاستفعال)، لكنهم حذفوا حرف العلّة، وعوَّضوا عنه التاء في مصدر الفعل الأجوف نحو (استقام) (استقامةً)، وقد يجيء على الأصل نحو: (استَحْوَذَ) (استِحْوَاذًا)». (انظر فتح الخبير اللطيف (ص/١٧)).

وَافْعَوْعَلَ نَحْوُ اعْشَوْشَبَ اعْشِيْشَابًا، وَافْعَنْلَلَ

ما قبلها، مصدرُهُ على وزْنِ (افْعِيلالا)، ويسمى هذا بابَ الافْعيلال[(١)].

البابُ الثالثُ منه: بابُ الافْعِيعَال (وَ) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تُكَرِّرَ عينَ فعله، وأن تزيد بين عَيْنَيْ فعلِهِ الواوَ؛ تقول في مثلِ فَعَل (افْعَوْعَلَ) بزيادة الهمزة وأحد العينين والواو بينهما، كما تقول في (نحو) عَشِبَ (اعْشَوْشَبَ) بزيادة الهمزة وأحد الشينين والواو بينهما؛ تقول: اعشوشبت الأرض إذا كَثُرَ عُشْبُها، وهو فعل ماضٍ على وزنِ افْعَوْعَلَ، تَعْشَوْشِبُ[(٢)] مضارِعُهُ على وزنِ تَفْعَوْعِلُ (اعشيْشَابًا) بقلب الواوِ الزائدةِ ياءً لانكسارِ ما قبلها، مصدرُهُ على وزن (افْعِيعَالا)، ويُسَمَّى هذا بابَ الافْعِيعَال.

الباب الرابع منه: بابُ الافْعِنْلَال (وَ) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تزيد النون بين عين فعله ولام فعله، وأن تكرر لام فعله، ولا تدغم؛ تقول في مثلِ فَعَل: (افْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون وأحد اللامين من غير إدغام، كما

---

(١) فائدة: صيغتا (افْعَلَّ) و(افْعَالَّ) مشتركتان بين الماضي والأمر اشتراكًا لفظيًّا، والفرق بينهما يظهر في الأصل المفكوك غير المدغم؛ فإن كانتا للماضي فأصلهما على الترتيب: افْعَلَلَ وافْعَالَلَ بفتح اللامين الأُوْلَيَيْن فيهما، وإن كانتا للأمر فأصلهما على الترتيب: افْعَلِلْ وافْعَالِلْ بكسرِ اللامين الأُوْلَيَيْن فيهما.

(٢) في النسخة المخطوطة: «يعشوشب»، بالياء؛ وقد أثبتنا ما في النسخة المطبوعة؛ إذ هو الأوفق لسياق المؤلف في الشرح، ونمط تمثيله.

نَحْوُ اقْعَنْسَسَ

تقول في (نَحْوِ) قَعِسَ[١] (اقْعَنْسَسَ) بزيادة الهمزة والنون وأحد السينين من غير إدغام[٢]؛ تقول اقْعَنْسَسَ أي خَلَّفَ

(١) قلتُ: قَعِسَ قَعَسًا، من باب تَعِب، فهو قَعِسٌ. واقْعَنْسَسَ بناءُ مبالغةٍ منه، وقد نطقت العَرَبُ بهما، فهما بناءان ثابتان مستعملان، كما نَصَّ على ذلك سيبويه وابن سيده.

(٢) قلتُ: والراجح أنها السين الأولى وهو قول الخليل، ورجَّحه ابن عصفور، وإنما قيده بقوله (من غير إدغام) لأنه بناءٌ ملحق، ولولا الإلحاق لأدغمت السين في السين إدغامًا واجبًا، فكان حينئذٍ: (اِقْعَنَسَّ) بوزن افْعَلَلَّ كاطمأنَّ؛ ولكنه من مزيدات الثلاثي الملحقة بالرباعي المزيد فيه حرفان، فهو من ملحقات احرنجمَ؛ لذلك امتنع إدغامه - عند الجمهور - خلافًا للعكبري، **على تفصيل** في شرط اعتبار عدم الإدغام للدلالة على الإلحاق، ليس المقامُ مقامَ بَسْطِه.

* تنبيه مهم: اعلمْ - هداك الله بتوفيقه - أنَّ إيرادَ الإمام اللغوي النحوي الأديب عز الدين الزَّنجانيِّ صاحبِ المتن بنائَي افْعَنْلَلَ وافْعَنْلَىٰ الملحقين بالرباعي المزيد في جملة مزيدات الثلاثي ليس بالمحظور ولا المحذور، خلافًا لما يتوهمه بعض ضعاف المبتدئين من الطلبة من أنه بذلك قد زَلَّتْ به قَدَمُ سَهْوٍ أو غلط، وهو تَوَهُّمٌ قادهم إليه سوء فهم لعبارة من كلام التفتازانيِّ في شرحه على المتن المذكور، جاءَ فيها: «والبابان الأخيران [أي الافعنلال والافعنلاء] ملحقان باحرنجم فلا **وجه** لنظمهما في سلك ما تقدم،....، والمصنف **لم يُفَرِّقْ** بين ذلك»!!!

فكان لا بُدَّ لنا من وقفة، وبسط مقال؛ فنقول:

إنَّ الإمام الزنجاني - رحمه الله - لم يَغْلَطْ أو يَسْهُ؛ إذْ قد جرت عادة النحاة في مصنفاتهم أن يذهبوا أحد مذهبين عند ذكر أبنية الأفعال من مزيدات الثلاثي؛ فهم إما أن يذكروا الأبنية المزيدة غيرَ الملحقة ثم يتبعونها بالأبنية الملحقة، وإمَّا أن يقتصروا على ذكر الأبنية المزيدة غير الملحقة فقط، اكتفاءً بالأصل عن الفرع. =

. . . .

= والذي يتراءى بجلاءٍ أن الإمام الزنجاني - رحمه الله قد سلك مسلكًا فريدًا جمع فيه بين المذهبين السابقين، فاقتصر في مزيدات الثلاثي بحرف وحرفين على إيراد الأبنية الأصول غير الملحقة؛ وأمَّا في مزيدات الثلاثي بثلاثة أحرف فقد أورد كلا النوعين، المزيدَ الملحق والمزيدَ غير الملحق؛ ولَعَلَّهُ إنما فعل ذلك في باب مزيدات الثلاثي بثلاثة أحرفٍ لأن الملحق فيها بناءان فقط، هما: افْعَنْلَلَ، كاقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، وافْعَنْلَىٰ كاحْرَنْبَىٰ واسْلَنْقَىٰ، وهو ما عليه جمهور اللغويين، بخلاف الأبنية الملحقة في باب مزيدات الثلاثي بحرفٍ أو بحرفين، إذ عددها - عند البسط - يتجاوز الثلاثين بناءً بَلْهَ الخلافَ الكبيرَ المُتَشَعِّبَ الدائرَ حولها؛ فلذا لم يكن بأسٌ في إيراد هذين البنائين الملحقين عند ذكر أبنية الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف.

هذا، ونظم نحو (اسلنقى) و(اقعنسس) في عقد مزيدات الثلاثي دون سواهما من الملحقات أمرٌ قد سَبَقَ الزنجانيَّ إليه غير واحد من أهل هذا الفن؛ فمن المتقدمين الإمامُ أبو بكر بن السراج (٣١٧هـ) في (الأصول) إذْ أورد اسحنكك واقعنسس تحت عنوان: **ما فيه زائد من بنات الثلاثة** (انظر الأصول في النحو (٣/١٢٦ - ١٢٩))، وكذلك الإمام أبو البقاء العُكْبَرِيّ (٦١٦هـ) في (اللباب)، إذْ أورد اسلنقى ضمن أبنية مزيدات الثلاثي، فعدَّها ثلاثة عشر بناءً بِعَدِّ افْعَنْلَى دون عَدّ افْعَنْلَلَ (انظر اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢١٥ - ٢١٧)).

كذلك صنيع الإمام ابن يعيش (٦٤٣هـ) الذي كان معاصرًا للإمام الزنجاني.

وممن حذا حَذْوَه من المتأخرين لغويُّ الأندلس وإمام نُحَاتها في عصره الإمامُ الأصوليُّ الفقيهُ النحويُّ أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) في سِفْرِهِ الجليل (المقاصد الشافية (٨/ ٢٨٢ - ٢٨٣))!

وبعدُ، فأيُّ شيءٍ يَضِيرُ الإمام الزَّنجانيَّ - رحمه الله - في نَهْج ارتآه ومذهب ارتضاه، وهو السابقُ المُصَلِّي في ميدانه، والشيخ الإمام اللغوي النحوي الأديب الفريدُ بين أقرانه؛ فَلْتُتْرَكِ الأَزِمَّة للأَئِمّة، فقُصارى أشباهنا ونظائرنا ممن لا يلحق بغبارهم أن يَتَبَلَّغَ بِفُتَاتِهِمْ، ويَسْتَمْسِكَ بالعروة الوثقى من ءاثارهم. =

اقْعِنْسَاسًا، وَافْعَنْلَى نَحْوُ اسْلَنْقَى

ورَجَعَ[1]، على خلاف الاحديداب، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن افْعَنْلَلَ، يَقْعَنْسِسُ مضارعُهُ على وزن يَفْعَنْلِلُ (اقْعِنْسَاسًا) مصدره على وزن (افْعِنْلَالًا)، ويسمى هذا باب الافْعِنْلالِ.

الباب الخامس منه: بابُ الافْعِنْلَاءِ[2] (وَ) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تزيد بين عين فعله ولام فعله النون، وأن تزيد في ءاخره الياء، وتقلبها في الماضي ألفًا؛ تقول في مثل فَعَل: (افْعَنْلَى) بزيادة الهمزة والنون بين عين فعله ولام فعله والياء في ءاخره، وقلبها ألفًا، لكن تكتب هنا الألف بصورة الياء لتدل على أن أصلها ياءٌ، كما تقول في (نَحْوُ) سَلَقَ (اسْلَنْقَى) بزيادة الهمزة في أوله، والنون بين اللام

= وأمَّا قولُ التفتازاني المتقدمُ فليس فيه سوى الإشارة إلى ما تفرد به الإمام الزنجاني من منهج اقتضى **عدم التفريق** بين الملحق وغير الملحق من المزيدات الثلاثية بثلاثة أحرف، أي لم يفرق بينها بأنْ أوردها في المقام نفسه، وليس معنى قوله (والمصنف لم يفرق بين ذلك) أنه يرمي الزنجاني - رحمه الله - بالجهل في هذه المسئلة، وحاشاه، بل المراد كما أثبتنا وبَيَّنَّا؛ فإلى مِثْلِهِ فَلْتَصْبُ إن كُنْتَ صابِيًا! فالْزَمْه، فهو عُمْدَةُ الطَّلَب وزُبْدَةُ الحَلَب.

(١) قلتُ: (خَلَّفَ) - بتشديد اللام - ذَهَبَ إلى خَلْفٍ بصدره، كما تقول: شَرَّقَ وغَرَّبَ. و(رَجَعَ) بدون تشديد.

(٢) قال ابن عيسى:

«وثالثُ الأقسام ما قد زيدَ في أصولِهِ ثلاثةٌ كاستَلْطِفِ
و(افعالَ) و(افعوعَلَ) ثم (افعوَّلا) ومثله (افعنلى) كذاك (افعنللا)»

(انظر الترصيف (ص/١٧)). ومراده بـ(افعالَ) افعالَّ، لكنه خفف اللام تجنُّبًا لالتقاء الساكنين في حَشْوِ بَيْتِ الشِّعْر؛ فذاك لا يجوز في الشعر. وهذا يكثر في المنظومات التعليمية، ولا سيما في الصرف والنحو.

اسْلِنْقاءً. وَأَمَّا الرُّباعِيُّ المَزيدُ فِيهِ فَأَمْثِلَتُهُ تَفَعْلَل كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وَافْعَنْلَل كاحْرَنْجَمَ

والقاف، والياء في ءاخره، وقلبها ألفًا؛ تقول اسلنقى إذا نام على ظهره ووقع على قفاه، وهو فعل ماضٍ على وزنِ افعَنْلَى، يَسْلَنقي مضارعه على وزنِ يَفْعَنْلِي **(اسْلِنْقاءً)** بقلب الياء الزائدة همزةً، مصدره على وزن (افْعِنْلَاء) ويسمى هذا باب الافْعِنْلَاء.

(وَأَمَّا الرُّباعِيُّ المَزيدُ فِيهِ فَأَمْثِلَتُهُ) أي أبنيتُهُ وأبوابُهُ بحكم الاستقراء ثلاثة أبواب.

الباب الأول منه: بابُ التَّفَعْلُل، وقاعدته في نقل الرباعي المجرد إليه: أن تزيد في أوله التاء؛ تقول في فَعْلَلَ: **(تفعْلل)** بزيادة التاء **(كَتَدَحْرَجَ)** أي كما تقول في نحوِ دَحْرَجَ تَدَحْرَجَ بزيادة التاء، وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ تَفَعْلَلَ، يتدحرجُ مضارعه على وزنِ يَتَفَعْلَلُ **(تدحْرُجًا)** مصدره على وزنِ (تَفَعْلُلًا) ويسمى هذا باب التَّفَعْلُل.

الباب الثاني منه: باب الافْعِنْلَال **(وَ)** قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تزيد بين عين فعله ولام فعله الأولى النون؛ تقول في فَعْلَلَ **(افْعَنْلَل)** بزيادة الهمزة والنون **(كـ)**ما تقول في نحو حَرْجَمَ[1] **(احْرَنْجَم)** بزيادة الهمزة في أوله، والنون بين الراء والجيم؛ تقولُ: احْرَنْجَمَتِ الإِبلُ إذا

---

(١) **قلت**: حَرْجَمَ لفظٌ مستعمل، وهو مُتَعَدٍّ؛ تقول: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ إذا رَدَدْتَ بعضها إلى بعض، أي: جَمَّعْتَهَا. فاحْرَنْجَمَ بناءٌ مطاوعٌ لِحَرْجَمَ؛ تقول: حَرْجَمْتُ الإبِلَ فاحرنْجَمَتْ.

احْرِنْجامًا، وَافْعَلَلَّ كَـاقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا.

ازدَحَمَتْ، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن افْعَنْلَلَ، تَحْرَنْجِمُ مضارِعُهُ على وزن تَفْعَنْلِلُ (احْرِنْجامًا) مصدره على وزن (افْعِنْلَالًا) ويسمى هذا بابَ الافْعِنْلال، والفرق بين هذا وبين ما ذكر في الثلاثي المزيد من نحو اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا أنه يجب تكرر اللام[1] هناك لا[2] هنا، وأنَّ الزائد هناك ثلاثة أحرف وهنا حرفان.

الباب الثالث منه: بابُ الافْعِلَّالِ، بتشديد اللام الأولى (وَ) قاعدته في النقل إليه: أن تزيد في أوله الهمزة، وأن تكرر لامه الثانية، وتدغم؛ تقول في فَعْلَلَ (افْعَلَلَّ) بزيادة الهمزة في أوله، وتكريرِ اللَّامِ الثانيةِ، مع الإدغام، وهو بسكونِ الفاءِ، وفتحِ العينِ واللامِ الأولى مخففةً، واللامِ الثانيةِ مشددةً (كَ)ما تقول في نحو قَشْعَرَ[3] (اقْشَعَرَّ) بزيادة الهمزة في أوله، وزيادة إحدى الراءين مع الإدغام، تقول: اقْشَعَرَّ جلدُهُ إذا أَخَذَتْهُ قُشَعْرِيْرَةٌ؛ وهو فعلٌ ماضٍ على وزنِ افْعَلَلَّ، يَقْشَعِرُّ مضارعه على وزنِ يَفْعَلِلُّ (اقْشِعْرَارًا) مصدره على وزنِ (افعِلّالًا) وأصلُه: افعِلْلَالًا، بثلاث لامات؛ فأُدغمت الأولى في الثانية للمثلين، فصار

---

(١) قال عبد الحق: «فتكرير اللام يحقق كونه من الثلاثي إذ إحدى اللامين زائدة، ويحقق كونه من الملحق أيضًا» (انظر تدريج الأداني (ص/ ٣٤)).

(٢) في نسخة: «هناك دون هنا».

(٣) قلت: القول في (قَشْعَرَ) كالقول في (حَمِرَ) المتقدم (انظر (ص/ ٥٦) من هذا الكتاب)، فهو بناءٌ مقدرٌ على قياس الباب مما لم تنطقْ به العرب وتستعملْه. والقُشَعْرِيرَةُ: الرِّعدة، والارتعاش.

تَنْبِيهٌ: الْفِعْلُ إِمَّا مُتَعَدٍّ، وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى مِن الْفَاعِلِ إلى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا،

افعِلَّالا، ويسمى هذا بابَ الافْعِلَّالِ؛ فجميعُ أبواب الفعل - على ما ذكر في هذا الكتاب - ثلاثةٌ وعشرون بابًا كما سمعت تفصيلها[1]، وإذا شئت معرفة أوزان الكلمات وأقسامها فعليك بمعرفة الأبواب وقواعدها على الوجه المذكور.

وهذا (تَنْبِيهٌ) لمن غَفَلَ عن معنى المتعدي واللازم في الأبواب السابقة لعدم تأمله لها حقّ التأمل (الْفِعْلُ) مطلقًا قسمان (إِمَّا مُتَعَدٍّ وَهُوَ) أي المتعدي (الْفِعْل الَّذِي يَتَعَدَّى) أي يتجاوز (مِن الْفَاعِلِ إلى المَفْعُولِ بِهِ) وهو مفعول يتعلق به فعل الفاعل (كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا) فإن الفعل الذي هو الضرب قد تجاوز من الفاعل أعني المتكلم وتعلق بزيد الذي هو المفعول

---

(١) قلتُ: المشهور عند جمهور الصرفيين - ولا سيما المتأخرين - أنَّ أبوابَ أبنية الفعل بقسميه الثلاثي والرباعي، والمجرد والمزيد تبلغ - **دون اعتبار الملحقات** - اثنين وعشرين بابًا، بإغفال بابي افْعَنْلَلَ وافْعَنْلَى من مزيد الثلاثي لأنهما من الملحقات، وبعدِّ بناء **افْعَوَّلَ** في مزيدات الثلاثي. أما عَدُّ الشارح لها ثلاثة وعشرين بابًا - دون سائر الملحقات - فهو على اعتبار عَدّ بابي افْعَنْلَلَ وافْعَنْلَى في مزيدات الثلاثي، وإسقاط باب افْعَوَّل، وذلك بحسب نسخته التي اعتمدها في شرح الأصل؛ فهو إنما التزم بما بين يديه، وإلَّا لكان له رأي ءاخر، وهو قد أشار إلى ذلك بقوله (فجميع أبواب الفعل **على ما ذكر في هذا الكتاب** ثلاثةٌ وعشرون بابًا)، فاعتباره إذن كان منوطًا بما هو مذكور في المتن لا بالمشهور عند أهل الصناعة، والله أعلم.

وَيُسَمَّى أَيْضًا وَاقِعًا وَمُجَاوِزًا، وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ كَقَوْلِكَ حَسُنَ زَيْدٌ، وَيُسَمَّى لازِمًا وَغَيْرَ وَاقِعٍ.

به (وَيُسَمَّى) الفعلُ المتعدي (أَيْضًا وَاقِعًا)[1] لوقوعه على المفعولِ بِهِ (وَمُجَاوِزًا) لتجاوزه الفاعلَ (وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَهُوَ) أي الفعلُ (الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ كَقَوْلِكَ حَسُنَ زَيْدٌ) فإن الفعلَ - الذي هو الحُسْنُ - لم يتجاوز الفاعلَ[2] - الذي هو زيدٌ - بل لازمٌ له (وَيُسَمَّى) غيرُ المتعدي (لازِمًا) للزومه على الفاعل، وعدم انفكاكه عنه (وَغَيْرَ وَاقِعٍ) لعدم وقوعه على المفعول به[3].

---

(١) فائدةٌ: تسميةُ الفعلِ المتعدي واقعًا، واللازم غيرَ واقع تسميةٌ كوفية. ومن أوائل من استعملها الإمام الفَرَّاءُ (٢٠٧هـ)، وكذلك الإمام ابن السِّكِّيت (٢٤٤هـ)، وهما من مشاهير الكوفيين؛ قال الفَرَّاءُ: «ما كان من ذوات التضعيف غيرَ واقع فإنَّ يَفْعِلُ منه مكسور العين مثل عَفِفْتُ أَعِفُّ، . . . ، وما كان على فَعَلْتُ من ذوات التضعيف واقعًا مثل رددتُ. . . إلخ». (انظر إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت (ص/ ٢١٥، ٢١٧)).

(٢) قلتُ: تعبيرهم بنحو (لم يتجاوز الفاعل) عن الفعل اللازم معناه: لم يتجاوزه إلى عَمَلِ النصبِ في مفعول به مباشرٍ، وليس معناه قَصْرَ عمل الفعل اللازم على رفع الفاعل؛ فالفعل اللازم ينصب المصدر وسائر المفاعيل والحال والتمييز إلا المفعولَ به، وبذا يُباين الفعلَ المتعدي، فهماسواءٌ في العمل في سائر المعمولات الأخرى.

(٣) قال ابن عيسى:

«عـلامـةُ الأوَّلِ أَنْ تـوصَـلَ بِـهْ هـاءٌ لـغـيـرِ مـصـدَرٍ فـكُـنْ نَـبِـهْ
وأَنْ يَـصِـحَّ صـوغُ مـفـعـولٍ يَـتِـمّْ مـنـهُ وفـقـدُ تَـيْـنِ وَسْـمُ مـا لَـزِمْ»

(انظر الترصيف (ص/ ٣٦)).

وَتُعَدِّيهِ فِي الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، وَبِالْهَمْزَةِ كَقَوْلِكَ فَرَّحْتُ زَيْدًا وَأَجْلَسْتُهُ، وَبِحَرْفِ الجَرِّ فِي الْكُلِّ نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَانْطَلَقْتُ بِهِ.

في الثلاثي المجرد والعدد الثلاثي

(وَتُعَدِّيهِ) أي إذا أردت أن تُصَيِّرَ الفعلَ اللازمَ مُتعديًا **(فِي الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ)** خاصة بشيئين **(بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ)** أي عينِ الفعل، أي بنقله إلى باب التَّفْعِيلِ **(وَبِالْهَمْزَةِ)**[1] أي بنقله إلى باب الإِفْعَالِ، فإنه حينئذ يصير الفعل اللازم متعديًا **(كَقَوْلِكَ فَرَّحْتُ زَيْدًا)** فإن قولك: «فَرِحَ زيدٌ» لازم، فلما نقلته إلى باب التَّفْعِيلِ وقُلْتَ: فرّحْتُ زيدًا، صار متعديًا **(وَأَجْلَسْتُهُ)** فإن قولك: «جلسْتُ» لَازِمٌ، فلما نقلتَهَ إلى بابِ الإِفْعَال وقلت: أَجْلَسْتُهُ، صار متعديًا **(وَ)** تُعَدِّيهِ **(بِحَرْفِ الجَرِّ فِي الْكُلِّ)** أي في كُلِّ فعلٍ من الثلاثيّ والرباعيّ المجردِ والمزيدِ فيه؛ فمثالُ المجردِ **(نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)** فإنَّ ذَهَبَ لازم، فلما قلت ذلك صار متعديًا بمعنى أَذْهَبْتُهُ **(وَ)** مثال المزيد فيه نحو **(انْطَلَقْتُ بِهِ)** فإن انْطَلَقَ لازم، فلما قلت ذلك صار متعديًا بمعنى أَطْلَقْتُهُ، وهكذا.

---

(١) **قلت**: ها هنا قيدٌ ملحوظٌ، هو عدم كونِ الهمزةِ للمطاوعة أو الصيرورة.

* تنبيه: المرادُ بتعدية اللازم بعضُ الأفعالِ اللازمة لا جميعُها، **فاللامُ فيه ليست للاستغراق**؛ لأن بعض الأفعال اللازمة لا تفارق اللزوم فلا تتعدى؛ إذْ لا تدخل عليها أسباب التعدية المذكورة، وبعضها - وإن دخلت عليه بعض تلك الأسباب - فإنه لا يصير بها متعديا، نحو: أمشى الرجلُ ومَوَّتَتِ الإِبِلُ.

فَصْلٌ في أَمْثِلَةٍ مِن تَصْرِيفِ هذه الأَفْعالِ

أَمَّا الـمَاضِي فَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ في الزَّمانِ الـمَاضِي، فالْمَبنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ ما كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا؛

(فَصْلٌ في) بيان (أَمْثِلَةٍ) حاصلة (مِن تَصْرِيفِ هذه الأَفْعالِ) المذكورة من الثلاثيِّ والرباعيِّ والمجردِ والمزيدِ فيه، يعني إذا صرفت هذه الأفعالَ وبنيت منها أمثلةً مختلفة كالماضي والمضارع والأمر وغيرها فهذا الفصلُ في بيانها.

(أَمَّا المَاضِي) قَدَّمه لتقدم زمانه (فَهُوَ) الفعلُ (الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ) ذلك المعنى (في الزَّمانِ المَاضِي) أي في الزمانِ الذي مضى وهو زمانٌ قَبْلَ زمانِ تكلُّمِكَ، مثاله نحو: ضَرَبَ زيدٌ، فإنه دل على معنى وهو الحدث، أعني الضربَ الحاصلَ منه في الزمان الذي مضى. والفعلُ الماضي ينقسم إلى قسمين: مبنيٌّ للفاعل ومبنيٌّ للمفعول (فالْمَبنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ) أي من الماضي (ما كَانَ) أي الفعلُ الذي كان (أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا) وهو في كل بابٍ لم يكن في أول ماضيه همزة مكسورة، وهو ثلاثة عشر بابًا، نحو: نصَر ودَحْرَجَ وأكرمَ وتكَسَّر وتَدَحْرَجَ (أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ) أي من ذلك الفعل (مَفْتُوحًا) وهو في كل باب يكون أولُ ماضيه همزةً مكسورةً، وهو عَشَرَةُ أبوابٍ، نحو: انقطعَ واستخرجَ واحرنجمَ؛ فإن أول متحرّك مِن انقطع هو القافُ لأن الهمزة غير معتبرة لسقوطها في الدرج، والحرف

مِثَالُهُ: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ، نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُم نَصَرْتِ نَصَرْتُما نَصَرْتُنَّ، نَصَرْتُ نَصَرْنا، وَقِسْ عَلَى هَذَا فَعْلَلَ وَتَفَعْلَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ

الذي بعدها ساكن دائمًا، فأولُ متحرك من هذه الأبواب هو الحرف الثالثُ دائمًا. وإذا صرفت الماضي يحصل لك أربعةَ عَشَرَ مثالًا؛ ستةٌ للغائب، ثلاثةٌ منها للمفردِ المذكر وتثنيتِهِ وجمعِهِ، وثلاثةٌ للمؤنثِ كذلك، وستةٌ للمخاطب كذلك، وواحدٌ للمتكلم وحده، وواحدٌ للمتكلم مع الغير، وإلى هذا أشار بقوله **(مِثَالُهُ)** أي مثالُ المبني للفاعل من الماضي **(نَصَرَ)** وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل، موضوعٌ للمفرد المذكر الغائب **(نَصَرَا)** لمثناه **(نَصَرُوا)** لجمعه **(نَصَرَتْ)** للواحدة المؤنثة الغائبة **(نَصَرَتَا)** لمثناها **(نَصَرْنَ)** لجمعها **(نَصَرْتَ)** للمفرد المذكر المخاطب **(نَصَرْتُمَا)** لمثناه **(نَصَرْتُم)** لجمعه **(نَصَرْتِ)** للمفردة المؤنثة المخاطبة **(نَصَرْتُما)** لمثناها؛ وهذا المثال مشترك بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة، والفرق بينهما في المواقع بحسب القرائن **(نَصَرْتُنَّ)** لجمعها **(نَصَرْتُ)** للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثًا **(نَصَرْنا)** للمتكلم مع الغير مثنى كان أو جمعًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا. وقد يستعمل مثل نصرنا للمتكلم وحده تعظيمًا وتفخيمًا نحو قوله تعالى ﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة الحجر] **(وَقِسْ عَلَى هَذَا)** المذكور من تصريف نَصَرَ إلى أربعة عشر مثالًا **(فَعْلَلَ)** نحو دَحْرَجَ دَحرجا دَحرجُوا إلى ءاخره **(وَتَفَعْلَلَ)** نحو تَدحرج إلى ءاخره **(وَانْفَعَلَ)** نحو انْقَطَعَ إلى ءاخره **(وَافْتَعَلَ)** نحو اجْتَمَعَ إلى ءاخره **(وَاسْتَفْعَلَ)** نحو اسْتَخْرَجَ إلى ءاخره

وَافْعَنْلَلَ وَافْعَوْعَلَ وَافْعَلَلَّ. وَلا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الأَلِفاتِ فِي الأَوَائِلِ؛ فإِنَّها زَائِدَةٌ تَثْبتُ في الابْتِدَاءِ

(وَافْعَنْلَلَ) نحو اقْعَنْسَسَ إلى ءاخره، واحْرَنْجَمَ إلى ءاخره (وَافْعَوْعَلَ) نحو اعْشَوْشَبَ إلى ءاخره (وَافعَلَلَّ) نحو اقْشَعَرَّ اقْشَعَرَّا اقْشَعَرُّوا اقْشَعَرَّتْ اقْشَعَرَّتا اقْشَعْرَرْنَ، اقْشَعْرَرْتَ اقْشَعْرَرْتُما اقْشَعْرَرْتُم اقْشَعْرَرْتِ اقْشَعْرَرْتُما اقْشَعْرَرْتُنَّ، اقْشَعْرَرْتُ اقْشَعْرَرْنا، وقِسْ عليه نحو: احْمَرَّ احْمَرَّا احْمَرُّوا، وكذا اسْلَنْقَى اسْلَنْقَيَا اسلنقَوْا اسلنقَتْ اسلنقَتَا اسلنقَيْنَ، اسلنقَيْتَ اسلنقيتُما اسلنقيتُمْ اسلنقيتِ اسلنقيتُما اسلنقيتُنَّ، اسلنقَيْتُ اسلنقينا، وكذا تقول في سائر الأبواب.

ثم استشعر سؤالًا وهو: أن أوائل هذه الأفعالِ - أعني الأفعالَ التي أولها همزة الوصل - ليست مفتوحةً بل مكسورة فلا تكون مبنية للفاعل؟ فأجاب بقوله: (وَلا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الأَلِفاتِ) أي الهَمَزَات؛ أطلق عليها الألفاتِ لأن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمات تكتب على صورة الألف، وإلا فالألف هي الساكنة، والمتحركة هي الهمزة[1] (في الأَوَائِلِ) أي أوائل انفعلَ وافتعلَ ونحوهما مما في أوله همزة مكسورة (فإِنَّها) أي هذه الألفاتِ (زَائِدَةٌ) لدفع الابتداء بالساكن (تَثْبتُ) هذه الألفاتُ (في الابْتِدَاءِ) أي إذا ابتدأتَ بها، كما إذا قلت:

---

(١) قال التفتازاني: «قال في الصحاح: الألف على ضربين: ليّنة ومتحركة. فالليّنة [وهي الساكنة] تُسَمّى ألفًا، والمتحركة تُسَمّى همزةً» (انظر شرح التفتازاني (ص/٥١)). قلتُ: ويقال لها أيضًا الألف اليابسة.

وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ: وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِن الْمَاضِي، وَهُوَ الَّذِي لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، مَا كانَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا كَفُعِلَ وَفُعْلِلَ وَأُفْعِلَ وَفُعِّلَ وَفُوعِلَ وَتُفُعِّلَ وَتُفُوعِلَ،

اجتمع، مثلًا، مبتدِئًا بالهمزة (وَتَسْقُطُ) هذه الألفاتُ (فِي الدَّرْجِ) أي إذا ابتدأتَ بغيرِها قبلَها، وجعلتَهَا في الوسط نحو: اجتمع، بحذف الهمزة من التلفظ دون الخط، وإيصالِ الواو بالكلمة[1].

ولما فرغ المصنف من بيان القسم الأول أعني المبني للفاعل من الماضي شرع في القسم الثاني منه، فقال: (وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِن الْمَاضِي وَهُوَ) أي المبنيُّ للمفعولِ الفعلُ (الَّذِي لَم يُسَمَّ) أي لم يذكَرْ (فاعِلُهُ) وأقيم المفعولُ مُقَامَهُ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فإنَّ فاعلَ ضُرِبَ لم يذكَرْ، وأقيمَ مفعولُهُ أعني زيدًا مُقام الفاعل في الرفع والإسنادِ إليه (ما كان) أي المبنيُّ للمفعول من الماضي الفعلُ الذي كان (أَوَّلُهُ مَضْمُومًا) وهو في كل فعل لم يكن في أوله همزةٌ مكسورةٌ (كَفُعِلَ) نحو ضُرِبَ (وَفُعْلِلَ) نحو دُحرِجَ (وَأُفْعِلَ) نحو أُكرِم (وَفُعِّلَ) نحو فُرِّحَ (وَفُوعِلَ) نحو قُوتِل، بقلب الألف واوًا لانضمام ما قبلها (وَتُفُعِّلَ) نحو تُكُسِّر، بضم التاء وفاءِ الفِعل (وَتُفُوعِلَ) نحو تُبوعِد، بِضَمِّ التاءِ

---

(١) قال ابن عيسى:

«وإن يَكُنْ في أوَّلِ الفعلِ وُجِدْ ... هَمْزٌ مـحـرَّكٌ فـذا لا تـعـتَـمِـدْ
تـحـريـكَـهُ لأنـه لا يـثـبُـتُ ... إلا إذا ابـتُـدي بـه كـاسـتـثـبِـتـوا
وإن يجئ في الدرج فَهْوَ يَسْقُطُ ... لأجْلِ ذا اعتبارَهُ لم يَشْرُطوا»

(انظر الترصيف (ص/ ٢١)).

أَوْ كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا نَحْوُ افْتُعِلَ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا الْمَضْمُومَ، وَما قَبْلَ ءاخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا، نَحْوُ نُصِرَ، وَاُسْتُخْرِجَ المَالُ.

وفاءِ الفِعْلِ، وقلبِ الألفِ واوًا لِمَا قُلنا **(أَوْ كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا)** وهو في كل فعل أوله همزةٌ مكسورةٌ **(نَحْوُ افْتُعِلَ)** بضم التاء؛ لأنه أولُ متحركٍ منه، كما ذكر في المبني للفاعل[1] **(وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ)** في كل فِعْلٍ أولُهُ همزةٌ مكسورةٌ إذا بني للمفعول وابتُدِئَ بالهمز **(تَتْبَعُ هَذَا الْمَضْمُومَ)** الذي هو أولُ متحرك، كقولك: استُخْرِجَ، مبتدئًا بالهمزة، فتضم الهمزةَ لمتابعة التاء **(وما قَبْلَ ءاخِرِه)** أي ءاخرِ المبنيِّ للمفعولِ مطلقًا **(يَكُونُ مَكْسُورًا)** لفظًا أو تقديرًا[2] **(أَبَدًا نَحْوُ نُصِرَ زيد)** فإن أصله نَصَرَ عمرٌو زيدًا، مثلا، فضُمَّ أولُهُ، وكسر الحرف الذي قبل ءاخره، وهو الصاد هنا، وحُذِفَ الفاعلُ الذي هو عمرو، ورفع زيدٌ الذي هو المفعول، وأُقيم مُقامَ الفاعل **(وَاسْتُخْرِجَ المَالُ)** إذ

---

(١) قال ابن عيسى:

«كـفُـعِـلا وفُـعْـلِـلا وأُفْـعِـلا وفُـوعِـلا وفُـعِّـلا تُـفُـعِّـلا
ومـثـلـه تُـفُـعْـلِـلا تُـفُـوعِـلا ....»

(انظر المصدر السابق (ص/ ٢٢)).

(٢) ففي نحو (أُنْصُبَّ) الكسرة مقدرة لا تظهر بسبب الإدغام، وأصلها انصُبِبَ.

قلت: وذا شأن الفعل المضاعف عامة؛ فحركة البِنْيَةِ التي لأصله المدغم تكون مقدرة، ففي نحو: مَدَّ ومَسَّ ولَبَّ، تقدر حركات البنية على عين الفعلِ في كل منها، أي فتحةُ الدال وكسرةُ السين وضمةُ الباء؛ إذ الأصلُ مفكوكًا: مدَدَ ومَسِسَ ولَبُبَ، على الترتيب.

وأَمَّا المُضارِعُ فَهُوَ مَا يَكُونُ أَوَّلُهُ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَع، وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ وَالتَّاءُ، يَجْمَعُها أَنَيْتُ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي؛ فالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْده، وَالنُّونُ لَهُ إِذَا كانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَالتَّاءُ لِلْمُخاطَبِ مُفْرَدًا ومُثَنًّى وَمَجْمُوعًا، مُذَكَّرًا كانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، وَلِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ

أصله استخرَجَ زيدٌ المالَ، ففُعِلَ به ما سمعته. وكذا الحكم في كل فعل مبني للمفعول.

ولما فرغ المصنف من بيان الماضي شرع في بيان المضارع فقال: (وأَمَّا) الفعلُ (المُضارِعُ فَهُوَ مَا) أي الفعلُ الذي (يَكُونُ أَوَّلُهُ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَع وَهِيَ) أي الزوائدُ الأربع (الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ وَالتَّاءُ يَجْمَعُها) أي يَجْمَعُ تلكَ الزوائدَ الأربعَ قولُك (أَنَيْتُ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي) يعني كلُّ واحدةٍ من الكلماتِ الثلاثِ مؤلفةٌ من الزوائدِ الأربعِ. ولما كان للفعل المضارع أربعةَ عَشَرَ مثالًا كالماضي كما تقدم، وحروفُ الزوائدِ أربعةً فلا بُدَّ مِنَ التوزيع؛ فلهذا قال: (فالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدهُ) نحو: أنا أنصرُ (وَالنُّونُ لَهُ) أي للمتكلم (إِذَا كانَ مَعَهُ غَيْرُهُ) نحو: نحن ننصرُ. وقد تُستعمل للمتكلم وحدَهُ للتعظيم نحو قوله تعالى ﴿نَحْنُ نَقُصُّ ﴿٣﴾﴾ [سورة يوسف] (وَالتَّاءُ لِلْمُخاطَبِ مُفْرَدًا) نحو: أنت تنصرُ (وَمُثَنًّى) نحو: أنتما تنصران (وَمَجْمُوعًا) نحو: [أنتم] تَنصرون (مُذَكَّرًا كانَ) المخاطَبُ كما ذكر (أَوْ مُؤَنَّثًا) مفردًا نحو: تَنصرين، ومثنى نحو: تَنصرانِ، ومجموعًا نحو: تَنصرْن (وَ) التاءُ أيضًا (لِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ) نحو: هي تنصُرُ. وهذا المثالُ

وَلِمُثَنَّاها، وَالْياءُ لِلْغائِبِ الْمُذَكَّرِ مُفْرَدًا وَمُثَنًّى وَمَجمُوعًا، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغائِبِ. وَهَذَا يَصْلُحُ لِلْحالِ وَالاسْتِقْبالِ؛ تَقُولُ: يَفعَلُ الآنَ، وَيُسَمَّى حالاً وَحاضِرًا،

مشتركٌ بينَ المفردِ المذكرِ المخاطب والمفردة المؤنثة الغائبة، ويفرق بينهما بحسب القرائن (وَلِمُثَنَّاها) نحو: هما تَنصران، وهو أيضًا مشترك بين تثنية المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا، وبين تثنية المؤنثة الغائبة، ويفرق بينها بما تقدم (وَالْياءُ لِلْغائِبِ الْمُذَكَّرِ مُفْرَدًا) نحو: يَنصُر (وَمُثَنًّى) نحو: يَنصران (وَمَجمُوعًا) نحو: يَنصرون (وَ) الياء أيضًا (لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغائِبِ) نحو: يَنصرْنَ.

(وَهَذَا) أي الفعلُ المضارعُ في نفسه بحسب الاشتراك اللفظي (يَصْلُحُ لِلْحالِ) أي لزمان الحال وهو زمان التكلم مثلًا، كما أن الزمان الذي قبله زمان الماضي، والزمان الذي بعده زمان الاستقبال. والحاكم بهذه الأزمنة الثلاثة هو العُرْفُ العامُّ (وَالاسْتِقْبالِ) أي ويصلح المضارع أيضًا لزمان الاستقبال، وهو زمانٌ بعد زمانِ التكلم كما مر؛ يعني إذا قلت: يَضرِبُ زَيدٌ، مثلًا، فيحتمل أن يكون زيد ضاربًا زمانَ تكلمك بهذا الكلام، وهو الحالُ، ويحتمل ألَّا يكون ضاربًا فيه بل في زمان بعد زمان هذا التكلم، وهو الاستقبالُ، هذا إذا كان مجردًا عن القرائن المخصِّصَةِ لأحدِ الزمانين، فإن وجدتْ قرينةُ الحالِ معه صار مخصوصًا بزمانِ الحال (تَقُولُ يَفعَلُ الآنَ، وَيُسَمَّى) الفعلُ المضارعُ حينئذٍ (حالاً وَحاضِرًا) لاختصاصِهِ بزمانِ الحالِ والحاضر، وإن وجدتْ معه قرينةُ الاستقبالِ صار مخصوصًا

وَيَفْعَلُ غدًا، وَيُسَمَّى مُسْتَقْبلًا؛ وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتَ سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاِسْتِقْبالِ.

بزمانِ الاستقبال (وَ) تقول (يَفْعَلُ غدًا وَيُسَمَّى) الفعلُ المضارعُ حينئذٍ (مُسْتَقْبلًا) لاختصاصِهِ بزمانِ الاستقبال (وَ) كذا (إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ) أي على الفعل المضارع (السِّينَ) أي مسماه (أَوْ سَوْفَ) وهما حرفان موضوعان للاستقبال (فَقُلْتَ سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ اخْتَصَّ) المضارع فيه (بِزَمانِ الاِسْتِقْبالِ)[1].

ثم لَمَّا كان الماضي ينقسمُ إلى مبنيٍّ للفاعلِ ومبنيٍّ للمفعول،

---

(١) قال ابن عيسى:

«.................... وَهْوَ بالاستقبالِ خُصَّ لَمَّا
سوفَ أو السينُ عليه يدخُلُ كسوفَ يَعْمَلُونَ أو سَيَفْعَلُ»

(انظر الترصيف (ص/ ٢٥)).

قلتُ: واستعمال الناظم (ابن عيسى) تركيب (لَمَّا يدخُلُ) هو استعمال نادرٌ في اللغة، بالإتيان بالمضارع مرفوعًا بعد (لمَّا)، على اعتبارها - والحالةُ هذه - ظرفيةً غيرَ جازمةٍ بمعنى حينَ أو عندما. ولعلَّ مقتضيات النظم ألجأته إلى مثل هذا الاستعمال النادر؛ ويُسْتَأْنَسُ له ببيتِ ابن حجر العسقلاني في رائيته البديعةِ في رثاء شيخه علم الدين البلقيني [من البسيط]:

لم أَنْسَ لَمَّا يَحُفُّ الطالبون بِهِ مِثْلَ الكواكِبِ إِذْ يَحْفُفْنَ بالقَمَرِ

وقد علَّق على ذلك شارح الديوان الأستاذ الأديب **شهاب الدين أبو عمرو** بقوله: «و(لَمَّا) **في البيت ظرفٌ مضافٌ، وهو غير الحرف الجازم**». (انظر أُنْس الحُجَر في أبيات ابنِ حَجَر (ص/ ٢٨٥)).

هذا، والأحسن والأمثل - عند المحققين - استبدال حينَ أو عندما بـ (لمَّا) في مثل هذا التركيب؛ فذلك الأولى والأوفق لفصيح الكلام.

وَالمَبْنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ ما كانَ حَرْفُ المُضارَعَةِ مِنْه مَفْتُوحًا إلا ما كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، فإِنَّ حَرْفَ المُضارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا نَحوُ يُدحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقاتِلُ وَيُفرِّحُ، وَعَلامَةُ بِناءِ هذِهِ الأَرْبَعَةِ لِلْفاعِلِ كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ ءاخِرِهِ مَكْسُورًا، مِثالُهُ مِنْ يَفْعُلُ: يَنْصُرُ يَنْصُرانِ

كما عرفت ءانفًا، كذلك المضارعُ ينقسم إليهما **(وَالمَبْنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ)** أي من الفعل المضارع **(ما)** أي الفعلُ المضارعُ الذي **(كانَ حَرْفُ المُضارَعَةِ مِنْهُ)** أي من ذلك المضارع **(مَفْتُوحًا)** نحو يَنصُرُ مثلًا **(إلا ما)** أي المضارعَ الذي **(كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ)** نحو دَحْرَجَ وأكرمَ وقاتَلَ وفَرَّحَ **(فإِنَّ حَرْفَ المُضارَعَةِ مِنْهُ)** أي المضارعِ الذي كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ **(يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا)** أي سواءٌ كان مبنيًا للفاعل أو للمفعولِ **(نَحْوُ يُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقاتِلُ وَيُفرِّحُ وَعَلامَةُ بِناءِ هذِهِ الأَرْبَعَةِ)** المذكورة **(لِلْفاعِلِ كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ ءاخِرِهِ)** أي ءاخِرِ كلِ واحدٍ من هذه الأربعة **(مَكْسُورًا)** أبدًا[1]، كما أنَّ علامةَ المبنيِّ للمفعولِ منها كونُ الحرفِ الذي قبلَ ءاخرِهِ[2] مفتوحًا كما يجيءُ؛ ولما كان للمضارع أربعة عشر مثالًا كما للماضي - على التفصيل المذكور هناك - أشار إليها بقوله **(مِثالُهُ)** أي مثال المبني للفاعل **(مِنْ يَفْعُلُ)** بضم العين **(يَنْصُرُ)** وهو فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للفاعل، موضوعٌ للمفردِ المذكرِ الغائبِ **(يَنْصُرانِ)** لمثناه

---

(١) في نسخة: «لا توجد أبدًا».
(٢) في نسخة: «الآخر».

يَنْصُرُونَ تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ، وَقِسْ على هذَا يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقاتِلُ وَيُفَرِّحُ وَيَتَكَسَّرُ وَيَتَبَاعَدُ وَيَنْقَطِعُ وَيَجْتَمِعُ وَيَحْمَرُّ وَيَحْمارُّ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَعْشَوْشِبُ وَيَقْعَنْسِسُ وَيَسْلَنْقِي وَيَتَدَحْرَجُ وَيَحْرَنْجِمُ وَيَقْشَعِرُّ.

(يَنْصُرُونَ) لجمعه (تَنْصُرُ) للواحدةِ المؤنثةِ[1] الغائبةِ (تَنْصُرَانِ) لمثناها (يَنْصُرْنَ) لجمعها (تَنْصُرُ) للمفردِ المذكرِ المخاطَبِ. ويُفْرَقُ بينه وبين الواحدةِ الغائبةِ في هذا اللفظ بحسبِ القرائن (تَنْصُرَانِ) لمثناه (تَنْصُرُونَ) لجمعه (تَنْصُرِينَ) للواحدة المخاطبة (تَنْصُرَانِ) لمثناها. وهذا اللفظ مشتركٌ بين تثنية المؤنثةِ الغائبةِ والمخاطبةِ وتثنية المذكرِ المخاطَبِ كما سمعت، ويُفرَقُ بينها بالقرائن المُخَصِّصَةِ كما مَرَّ غيرَ مرة (تَنْصُرْنَ) لجمعها (أَنْصُرُ) للمتكلم وحده (نَنْصُرُ) للمتكلم مع الغير. وقد يُستعمل للمتكلم وحدَهُ في مقام التفخيم والتعظيم نحو ﴿نَحْنُ نَقُصُّ ۝﴾ [سورة يوسف] (وَقِسْ على هذَا) المذكورِ من تصريفِ ينصُرُ إلى أربعةَ عَشَرَ مثالًا (يَضْرِبُ) يَضرِبانِ يضرِبُونَ إلى ءاخره (وَيَعْلَمُ وَيُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقاتِلُ وَيُفَرِّحُ وَيَتَكَسَّرُ وَيَتَباعَدُ وَيَنْقَطِعُ وَيَجْتَمِعُ وَيَحْمَرُّ وَيَحْمارُّ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَعْشَوْشِبُ وَيَقْعَنْسِسُ وَيَسْلَنْقِي وَيَتَدَحْرَجُ وَيَحْرَنْجِمُ وَيَقْشَعِرُّ) يعني: صَرِّفْ كلَّ واحدٍ من الأفعال المذكورة إلى أربعة عشر مثالًا، كما صَرَّفْتَ يَنصُرُ إليها.

---

(١) في نسخة: «بإسقاط لفظ المؤنثة».

وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ ما كانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا وَمَا قَبْلَ ءاخِرِهِ مَفْتُوحًا، نَحْوُ يُنْصَرُ وَيُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُقَاتَلُ وَيُفَرَّحُ وَيُسْتَخْرَجُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَدْخُلُ على المُضَارِعِ ما وَلاَ النَّافِيَتَانِ فَلاَ يُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ، تَقُولُ: لا يَنْصُرُ لَا يَنْصُرَانِ لا يَنْصُرُونَ إِلَى ءاخِرِهِ.

وَيَدْخُلُ الجازِمُ

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ) أي من المضارع (ما) أي الفعلُ المضارعُ الذي (كانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا و) كان (مَا قَبْلَ ءاخِرِهِ مَفْتُوحًا) مثال المبنيِّ للمفعول (نَحْوُ يُنْصَرُ) يُنْصَرَان يُنْصَرُون إلى أُنْصَرُ نُنْصَرُ على قياسِ المبنيّ للفاعل (وَ) كذا (يُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُقَاتَلُ وَيُفَرَّحُ وَيُسْتَخْرَجُ) وغيرها، ولا يخفى تصريفها.

(وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَدْخُلُ على) الفعل (المُضَارِعِ ما وَلاَ النَّافِيَتَانِ) لمعنى المضارع (فَلَا يُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ) أي هيئةَ المضارع، يعني لا يعملان في المضارعِ بحذفِ الحركاتِ والنوناتِ[1] (تَقُولُ: لا يَنْصُرُ لا يَنْصُرَانِ لا يَنْصُرُونَ إِلَى ءاخِرِهِ) وكذلك ما ينصُرُ، ما ينصران، ما ينصرون إلى ءاخره.

(وَ) اعلم أيضًا أنه (يَدْخُلُ) على الفعل المضارع (الجازِمُ)

---

(١) قال ابن عيسى:

«تدخُلُ (ما) نافيةً كذاك (لا) على مضارعٍ بيانُهُ خلا
فلا يغيِّرانِ أصلًا صيغَتَهْ ولا يبدّلانِ أيضًا هيئتَهْ»

(انظر الترصيف (ص/٢٨)).

فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الْوَاحِدِ، وَنُونَ التَّثْنِيَةِ، وَالْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَلا يَحْذِفُ نُوْنَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ؛ لأَنَّهُ ضَمِيرٌ كالْوَاوِ فِي جَمْعِ

وهو: لَمْ ولمَّا، ولا في النهي، واللامُ في أمر الغائب، وإن الشرطيةُ، والأسماءُ التي تضمنت معنى إن الشرطية، كما يُعْلَمُ تفصيلها من كتب النحو إنْ شاء الله تعالى. ويسمَّى جازمًا لأنه يَقطَعُ ويَحذِفُ من أواخرِ المضارع الحركاتِ والحروفَ، مناسبةً للجَزْمِ بمعنى القطع، أيْ لغةً. (فَيَحْذِفُ) الجازم (حَرَكَةَ) فعل (الْوَاحِدِ) وأراد بفعل الواحد الفعلَ الذي لم يتصل بآخره علامة التثنيةِ والجمعِ والواحدةِ المخاطبةِ من الألف والواو والياء، فيتناول من أربعةَ عشرَ [مثالًا] خمسةَ أمثلةٍ؛ أعني المفردَ المذكرَ الغائبَ نحو: لم ينصرْ، والواحدةَ الغائبةَ نحو: لم تَنْصُر، والمفردَ المذكرَ المخاطَبَ نحو: لم تَنصُرْ، والمتكلمَ وحدَه نحو: لم أنصُرْ، والمتكلمَ مع غيره[1] نحو: لم نَنصُرْ (وَ) يحذِفُ الجازمُ أيضًا (نُونَ التَّثْنِيَةِ) مطلقًا نحو: لم يَنْصُرا ولم تَنْصُرا، ويحذفُ نونُ الجمع المذكَّرِ غائبًا كان أو مخاطبًا نحو: لم يَنْصُرُوا ولم تَنْصُرُوا (وَ) يُحْذَفُ نونُ فعل (الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ) نحو لم تَنْصُري (وَلا يَحْذِفُ) الجازمُ (نُوْنَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ) غائبًا كان أو مخاطبًا، نحو: لم يَنصُرْنَ ولم تَنصُرْنَ (لأَنَّهُ) أي لأن نونَ جماعةِ المؤنث (ضَمِيرٌ) وعلامةٌ للفاعل (كالْوَاوِ) أي كما أنَّ الواوَ ضمير للفاعل (فِي جَمْعِ

---

(١) في نسخة: «مع الغير».

الْمُذَكَّرِ؛ تقُولُ: لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرْنَ، لم تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرُوا لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ نَنْصُرْ. وَاعلمْ أنه يَدْخُلُ على المضارِعِ الناصِبُ،

(الْمُذَكَّرِ)[1] وإلى ما ذكرنا مفصلًا أشار بقوله **(تقُولُ)** في يَنصُرُ بضم الراء **(لَمْ يَنْصُرْ)** بسكونها، وفي يَنصرانِ **(لَمْ يَنْصُرَا)** بحذف نونِ التثنية، وفي يَنصرون **(لَمْ يَنْصُرُوا)** بحذف نون جمع المذكر، وفي تَنصُرُ **(لَمْ تَنْصُرْ)** وفي تنصرانِ **(لَمْ تَنْصُرَا)** وفي يَنصُرْنَ **(لَمْ يَنْصُرْنَ)** بثبوت نون جماعة المؤنث، وفي تَنصرُ **(لم تَنْصُرْ)** وفي تنصرانِ **(لَمْ تَنْصُرَا)** وفي تَنصرونَ **(لَمْ تَنْصُرُوا)** وفي تَنصُرينَ **(لَمْ تَنْصُرِي)** بحذفِ نون الواحدة المخاطَبَة، وفي تَنصران **(لَمْ تَنْصُرَا)** وفي تَنْصُرْنَ **(لَمْ تَنْصُرْنَ)** وفي أنصُرُ **(لَمْ أَنْصُرْ)** وفي نَنصُرُ **(لَمْ نَنْصُرْ)** ومعنى لَمْ نفيُ المضارع[2]، وعلى هذا قياسُ سائر المجزومات.

(وَاعلم أنه يدخُلُ على) الفعل **(المضارِعِ الناصِبُ)** وهو: أنْ

---

(١) قال التفتازاني: «وهذا بخلافِ النوناتِ الأُخَرِ فإنَّها علاماتٌ للإعراب، وهذه ضَميرٌ لا علامةٌ للإعراب». (انظر شرح التفتازاني (ص/ ٦٤)).

قال ابن عيسى:

«ونونُ جمعٍ للإناثِ تُذْكَرُ ... لأنَّها كالواوِ إسمٌ مُضْمَرُ
ويُسقِطُ النوناتِ ما عدا التي ... على جماعةِ النساءِ دلَّتِ
لما مضى في سابقٍ مِن عِلَّةِ ... .»

(انظر الترصيف (ص/ ٢٨ - ٢٩)).

(٢) في نسخة: «نفي الماضي».

فيبدلُ من الضمةِ فتحةً، وَيُسْقِطُ النُّوناتِ سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ، تَقُولُ: لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرُوا لَنْ تَنْصُرَ لَنْ تَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرْنَ، لَنْ تَنْصُرَ لَنْ تَنْصُرَا لن تَنْصُرُوا لن تَنْصُري لن تَنْصُرَا لن تَنْصُرْنَ، لن أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ. وَمِنَ الجَوَازِمِ لامُ الأَمْرِ؛ فَتَقُولُ فِي

ولنْ وإذنْ وكيْ ولامُ كي ولامُ الجحود وحتى والجوابُ بالفاءِ والواوِ وأَوْ **(فيبدلُ من الضمةِ)** أي ضمةِ ءاخرِ المضارع **(فتحةً)** أي يجعل المضارعَ المرفوعَ بالضمة منصوبًا بالفتحة **(ويُسْقطُ)** الناصبُ كالجازم **(النُّونات)** أي نونَ التثنيةِ والجمعِ والواحدةِ المخاطبة **(سِوَى نُونِ جَماعَةِ المُؤَنَّثِ)** فإنَّ الناصبَ لا يسقطها لما مَرَّ من أنه ضمير الفاعل[1] **(تَقُولُ)** في يَنصُرُ بضم الراء **(لَنْ يَنْصُرَ)** بفتحها، وفي يَنصران **(لَنْ يَنْصُرَا)** بحذف نون التثنية وفي يَنصرون **(لَنْ يَنْصُرُوا)** بحذف نونِ جمع المذكر، وفي تَنصرُ **(لَنْ تَنْصُرَ)** وفي تَنصران **(لَنْ تَنْصُرَا)** وفي يَنصُرْنَ **(لَنْ يَنْصُرْنَ)** بثبوت نون جمع المؤنث، وفي تَنصرُ **(لَنْ تَنْصُرَ)** وفي تنصرانِ **(لَنْ تَنْصُرَا)** وفي تنصرون **(لن تَنْصُرُوا)** وفي تنصرين **(لن تَنْصُرِي)** بحذف نون الواحدة المخاطبة، وفي تنصرانِ **(لن تَنْصُرَا)** وفي تَنصرْنَ **(لن تَنْصُرْنَ)** وفي أنصرُ **(لن أَنْصُرَ)** وفي ننصرُ **(لَنْ نَنْصُرَ)** وهكذا قياس النواصب. ومعنى لن نفيُ المضارع، مع التأكيد والمبالغة.

(وَمِنَ الجَوَازِمِ) للمضارع **(لامُ الأَمْرِ)** وعَمَلُهُ فيه على ما تقدم في لم الجازمة من غير تفرقة، ومعناه: طلب الفعل **(فَتَقُولُ فِي**

---

(١) في نسخة: «ضمير للفاعل».

أَمْرِ الْغَائِبِ: لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ.

أَمْرِ الْغَائِبِ)[1] مذكرًا كان أو مؤنثًا مبنيًا للفاعل (لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ) لِأَنْصُرْ لِنَنْصُرْ، أو مبنيًا للمفعول: لِيُنْصَرْ لِيُنْصَرَا لِيُنْصَرُوا لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِيُنْصَرْنَ لِأُنْصَرْ لِنُنْصَرْ. وتقول في المخاطب حالة كونه مبنيًا للمفعول خاصةً:

(١) قال التفتازاني: «إشارة إلى أنه لا يؤمرُ به المخاطب».
قال عبد الحق: «ونقل عن ابن هشام أنَّ جزمَها لفعلي المتكلم قليل، وأقلّ منه جزمها فعل المخاطب... وجاز دخول اللام في الفعل المجهول مطلقًا سواءٌ كان غائبًا أو متكلمًا أو مخاطبًا» (انظر تدريج الأداني (ص/٦٩)).
«وفي ذلك يقول ابن عيسى:

ثم مِنَ الذي لفعلٍ يجْزِمُ لامٌ أفادَتْ طَلَبًا كَ(لْيَعْلَمُوا)
وجزمُها لفعلِ غائبٍ كَثُرْ وذي تكلُّم مخاطَبٍ نَزُرْ
إذا هُما لفاعلٍ قد بُنِيا وإنْ لمفعولٍ فذا قد رُوِيا»

(انظر الترصيف (ص/٢٩)).

❊ تنبيه: وفي ما تقدم بيانٌ موجزٌ أنَّه لا يُطْلَقُ القولُ بعدم جوازِ دخولِ لامِ الأمرِ الجازمةِ على فعلِ المخاطَبِ؛ فالحقُّ أنه يجوز، وقد وَرَدَ في فَصيحِ الكلامِ شواهدُ على ذلك لا يَسَعُ المقامَ بَسْطُها، كقراءة جماعة - ونقلت عن زيد بن ثابت رضي الله عنه - ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴿٥٨﴾﴾ [سورة يونس] بالتاء، أي (فلتفرحوا)، وحديث: «لتأخذوا مَصَافَّكُمْ» كما أورده الفراء في (المعاني) وأبو حيان في (البحر المحيط)، وهي عند الزَّجّاج «لغة جَيّدة»، فاقتضى التنبيهَ إليها؛ لأَنَّ بعضَ الطلبةِ المبتدئين قد يُسَارِعُ إلى إنكار دخولِ اللام على فعل المخاطب حملًا منه عبارةَ التفتازاني وغيره على ظاهرها؛ وعبارة التفتازاني في شرح الأصل: «... إشارةٌ إلى أنه لا يُؤْمَرُ به المخاطَبُ؛ لأن المخاطب له صيغة تخصُّهُ» [أي الأمر المباشر بالصيغة المخصوصة]. (انظر شرح التفتازانيّ (ص/٦٦ - ٦٧)).

وَقِسْ عَلَى هَذَا لِيَضْرِبْ وَ(لِيَعْلَمْ) وَ(لِيُدَحْرِجْ). وَمِنْهَا لا النَّاهِيَةُ؛ تَقُولُ فِي نَهْيِ الغَائِبِ: لا يَنْصُرْ لا يَنْصُرَا لا يَنْصُرُوا لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرَا لا يَنْصُرْنَ، وَفِي نَهْيِ الْحَاضِرِ: لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرَا لا تَنْصُرُوا لا تَنْصُرِي لا تَنْصُرَا لا تَنْصُرْنَ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الأَمْثِلَةِ.

لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرُوا لِتُنْصَرِي لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرْنَ **(وَقِسْ عَلَى هَذَا)** المذكورِ من تصريف لِيَنْصُرْ إلى ءاخر الأمثلة على ما تقدم **(لِيَضْرِبْ وَ لِيَعْلَمْ وَ لِيُدَحْرِجْ)** وغيرها من نحو: لِيُكْرِمْ، و لِيُفَرِّحْ، و لِيُقَاتِلْ، و لِيَتَكَسَّرْ، و لِيَتَبَاعَدْ، إلى ءاخر الأبواب.

(وَمِنْهَا) أي من الجوازم للمضارع **(لا النَّاهِيَةُ)** أي لفظُ «لا» الموصوفةِ[1] بأنّها النَّاهِيَةُ مجازًا؛ إذ الناهي حقيقةً هو المتكلم بواسطتها. ومعناها: طلب الكَفِّ عن الفعل **(تَقُولُ فِي نَهْيِ الغَائِبِ)** مذكرًا كان أو مؤنثًا، معلومًا كان أو مجهولًا **(لا يَنْصُرْ لا يَنْصُرَا لا يَنْصُرُوا لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرَا لا يَنْصُرْنَ و)** تقول **(فِي نَهْيِ الْحَاضِرِ)** أي المخاطب كذلك **(لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرَا لا تَنْصُرُوا لا تَنْصُرِي لا تَنْصُرَا لا تَنْصُرْنَ)** وتقول في المتكلم قليلًا لا أَنْصرْ لا نَنصرْ[2] **(وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الأَمْثِلَةِ)** من نحو لا يَضربْ، ولا يَعْلَمْ، ولا يُدَحْرِجْ إلى ءاخره.

---

(١) في نسخة: «الموصوف».

(٢) قال ابن عيسى:

«ومثلُها في الجَزْمِ (لا) ذاتُ الطَّلَبْ
وجَزْمُها غيرَ مُكَلِّمٍ غَلَبْ»

(انظر الترصيف (ص/٢٩)).

وَأَمَّا الأَمْرُ بالصّيغَةِ وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ، فَهُوَ جارٍ على لَفْظِ الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ؛ فإِنْ كانَ ما بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكًا فتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ

(وَأَمَّا الأَمْرُ بالصّيغَةِ) سُمِّيَ به لأنَّ حصولَهُ بالصيغةِ المخصوصةِ من غير افتقارٍ إلى زيادة اللام - مثلًا - كما احتيج إليها في أمر الغائب على ما مرَّ **(وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ)** أي المخاطب **(فَهُوَ)** أي الأمرُ بالصيغة **(جارٍ على لَفْظِ الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ)** أي لفظُ الأمرِ بالصيغة[1] مثلُ لفظ المضارع المجزوم في حذف الحركات والنونات التي تُحذفُ في المضارع المجزوم، ولا مخالفةَ بينهما إلا بحذفِ حرف المضارعة، وإن لم يكن الأمر بالصيغة مجزومًا[2]. ثم أشار إلى كيفية بناء أمر المخاطب من المضارع المخاطب بأن ما بعد حرف المضارعة إما متحركٌ أو ساكنٌ **(فإِنْ كانَ ما بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكًا)** كتُدَحْرِجُ مثلًا **(فتُسْقِطُ)**[3] أنت **(مِنْهُ)** أي من المضارع **(حَرْفَ**

---

(١) في نسخة: «هو».

(٢) قال ابن عيسى:

«وذا على لفظِ مضارعٍ جُزِمْ جارٍ ولكنَّ بناءَهُ حُتِمْ»

(انظر الترصيف (ص/ ٣٠)).

(٣) فائدة: الفاء في قوله (فتسقطُ) هي الرابطة لجواب الشرط الجازم، وجملةُ (تسقطُ) المضارعية: جملةٌ فعليةٌ صغرى في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره (أنتَ). والجملة الاسمية الكبرى [(أنتَ) تسقطُ] في محل جزم جواب الشرط، لاقترانها بالفاء الرابطة لجواب شرطٍ جازم. وهذا هو الوجه في إعراب هذا التركيب ونحوه، على مقتضى أصول صناعة الإعراب، وقواعد التحليل النحوي للأدوات والأساليب والتراكيب.

الْمُضارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْباقِي مَجْزُومًا، فَتقُولُ في الأَمْرِ مِنْ تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ دَحْرِجا دَحْرِجُوا دَحْرِجِي دَحْرِجا دَحْرِجْنَ، وَهَكَذَا تقُولُ: فَرِّحْ قَاتِلْ تَكَسَّرْ تَبَاعَدْ تَدَحْرَجْ. وَإِنْ كَانَ ساكِنًا فَتحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْباقِي مَجْزُومًا مَزِيدًا في أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ

(الْمُضارَعَةِ وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْباقِي) بعد حذف حرف المضارعة **(مَجْزُومًا)** أي مثلَ صورةِ مجزوم بأنْ تحذف منه الحركات والنونات كما مر **(فَتقُولُ في الأَمْرِ)** أي أمر المخاطب إذا بنيتَهُ **(مِنْ تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ)** بحذف التاء وسكون الجيم، ومن تُدَحْرِجانِ **(دَحْرِجا)** بحذف نون التثنية، ومن تُدحرِجون **(دَحْرِجُوا)** بحذف نون جمع المذكر، ومن تُدحرجينَ **(دَحْرِجِي)** بحذف نون الواحدة المخاطبة، ومن تُدحرجانِ **(دَحْرِجا)** بحذف النون، ومن تُدَحْرِجْنَ **(دَحْرِجْنَ)** بثبوت نون جمع المؤنث. ولا يبنى أمرُ المخاطب إلا من المضارع المخاطب **(وَهَكَذا)** قياسُ كل ما كان ما بعد حرف المضارعةِ متحركًا **(تقُولُ)** في الأمرِ من تُفَرِّحُ **(فَرِّحْ)** إلى ءاخره، ومن تُقاتِلُ **(قَاتِلْ)** ومن تتكسَّرُ **(تَكَسَّرْ)** ومن تَتباعَدُ **(تَبَاعَدْ)** ومن تَتدحرجُ **(تَدَحْرَجْ)** إلى ءاخر الأمثلة، ولا يخفى أصلها وتصريفها مما سبق **(وَإِنْ كَانَ)** ما بعد حرف المضارعة **(ساكِنًا)** كما في تَنْصُرُ مثلًا **(فَتحْذِفُ)** أنت **(مِنْهُ)** أي من المضارع **(حَرْفَ الْمُضارَعَةِ وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْباقِي مَجْزُومًا)** كما تقدم بيانه في القسم الأول حالَ كون الباقي **(مَزِيدًا في أَوَّلِهِ)** أي أولِ الباقي **(هَمْزَةُ وَصْلٍ)**

مَكْسُورَةٌ، إلا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضارِعِ مِنْهُ مَضْمُومًا فَتَضُمُّها، تَقُولُ: انْصُرْ انْصُرَا انْصُرُوا انْصُرِي انْصُرَا انْصُرْنَ، وَكَذَا اضْرِبْ وَاعْلَمْ وَانْقَطِعْ وَاجْتَمِعْ وَاسْتَخْرِجْ. وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمْ بِناءً عَلَى الأَصْلِ الْمَرْفُوضِ،

للابتداء بها[1] حَالَ كونِ تلكَ الهمزة **(مَكْسُورَةً)** أي متصفة بأنها مكسورةٌ في جميع الأحوالِ **(إلا)** في حال **(أَنْ يَكُونَ عَيْنُ)** فِعْلِ **(الْمُضارِعِ مِنْهُ)** أي من الباقي **(مَضْمُومًا فَتَضُمُّها)** أي فحينئذٍ تَضُمُّ تلك الهمزة تبعًا لعين الفعل **(تَقُولُ)** في الأمر من تَنصُرُ **(انْصُرْ انْصُرَا انْصُرُوا انْصُرِي انْصُرَا انْصُرْنَ، وَكَذَا[2] اضْرِبْ وَاعْلَمْ وَانْقَطِعْ وَاجْتَمِعْ وَاسْتَخْرِجْ)** وغيرُها مما يكون ما بعدَ حرفِ المضارعة منه ساكنًا، ولا يخفى تصريفها وأصلها كما[3] تقدم من البيان.

ثم وَرَدَ سؤالٌ: «بأن ما قلتم من أنه إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، ولم يكن عينُ فِعْلِ المضارعِ مضمومًا، فَبَعْدَ حذفِ حرفِ المضارعةِ تُزَادُ همزةُ وصلٍ مكسورةٌ منقوضٌ بنحو أَكرِمْ؛ فإنه أَمْرٌ من تُكْرِمُ مَعَ أَنَّ همزتَهُ مفتوحةٌ لا مكسورةٌ»؟ أجاب عنه بقوله: **(وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمْ بِناءً عَلَى الأَصْلِ الْمَرْفُوضِ)** أي

---

(١) قال عبد الحق: «وإنّما لم يحرَّكْ ما بعدَ حرفِ المضارعة مع أنه أيسَرُ من اجتلابِ الهمزة محافظةً على صيغةِ المضارع» (انظر تدريج الأداني (ص/ ٧٥)).

(٢) في نسخة: «كذلك».

(٣) في نسخة: «مما».

فإِنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ.

المتروكِ **(فإِنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ)** فحُذفت الهمزة من مضارع أَكْرَمَ، أَمَّا مِنَ المتكلم وَحْدَهُ فلاجتماع الهمزتين[١]، وأمَّا مِنْ غَيْرِهِ فللحملِ عليهِ طَرْدًا للباب[٢]، فإذا أُرِيدَ أَنْ يُبْنَىٰ الأمرُ مِنْ

(١) فاجتماعهما ثقيل، فحذفت الهمزة الثانية دفْعًا للثقل وطلبًا للتخفيف.

(٢) قال عبد الحق: «وإنّما خففوه بالحذفِ ولم يخففوه بالقلبِ كما في (أُؤَخِّرُ) فرقًا بينَ الهمزة الأصلية والزائدة. واختصَّ الزائدة بالحذفِ لأنه أليَقُ بها منَ الأصليّة». (انظر تدريج الأداني (ص/٧٦)).

❊ تنبيه: قولهم عن (أُؤَكرم) إنها أصل مرفوضٌ أو متروك لا يعني أنها لم تستعملْ أو تردْ عن العرب ألبتة، بل المراد أنها أصل قياسي مهجور في الاستعمال الشائع، ولا تكاد تسمع إلَّا عند الضرورة، فلها حكم الشذوذ، وإلَّا فقد سُمع استعمالها، وقد ورد فيها بعض الشواهد، كقول الراجز: «فإنه أهلٌ لِأَنْ **يُؤَكْرَما**»، وقول خِطَامٍ المُجَاشِعِيّ على المشهور، وقيل هو لِهِميان بن قُحَافَة:

«وصالياتٍ كَكَما **يُؤَثْفَيْنْ**»، وقول ليلى الأخْيَلِيَّة [من الطويل]:

«كراتُ غلامٍ في كِسَاءٍ **مُؤَرْنَبِ**» والقياس فيها على الترتيب في السَّعة والاختيار: يُكْرَم، ويُثْفَيْن، وكساءٌ مُرْنَبٌ.

ولذا قال الجوهري في الصحاح (مادة ك ر م): «فإن اضطر شاعرٌ جاز له أن يَرُدَّهُ إلى أصله كما قال: «فإنه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا» فأخرجه على الأصل». هذا، وإن أُريد بكَوْنِ بناءِ (أُؤَفْعِلُ) ونحوهُ مما يُبْدَأُ بأحرف المضارعة الأخرى أصلًا مرفوضًا أنه غيرُ مُستعمل، ومهجورٌ **في عموم باب (أفْعَلَ) من مزيد الثلاثي بحرف** - وليس فعل أَكْرَمَ على الخصوص - فإنْ أُريد به هذا فذاك الأمر، وعليه مدار الحكم اللغويّ في السَّعة، وينبغي أن يكون ملحوظًا في العمليات التحليلية الصرفية، وإليه انصرفت أقلامُ الأئمة من المفسرين واللغويين والنحاة، ولا سيما في مباحث إعراب القرآن التي تناولت مسائل الصرف والنحو فيه؛ فمؤلفاتهم الزاهرةُ زاخرةٌ بما يرشد إلى أهمية=

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ وَتَفاعَلَ وَتَفَعْلَلَ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا نَحْوُ تَتَجَنَّبُ وَتَتَقَاتَلُ وَتَتَدَحْرَجُ، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا،

تُكْرِمُ مثلًا، فَبَعْدَ حَذْفِ حرفِ المضارعة تعودُ الهمزة المحذوفة لانتفاء علة الحذف حينئذ، بل نقول: لا نُسَلِّمُ أنَّ أَكْرِمْ أمر من تُكْرِمُ، بل هو[1] من تُؤَكْرِمُ اعتبارًا للأصل، فما بعدَ حرفِ المضارعة هنا على الوجهينِ متحركٌ، فيكونُ هو من قبيل القسم الأول، وليست همزةُ أَكْرِمْ همزةَ وصلٍ بل همزةُ قطعٍ إذْ هي همزةٌ زيدت في أول الماضي[2]، يعني فلا يَرِدُ السؤال.

(وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ وَتَفاعَلَ وَتَفَعْلَلَ) أولاهما حرفُ المضارعة، والأخرى التاءُ المزيدة في أول الماضي، وذلك في أول أمثلة المخاطَبِ مطلقًا، وفي الغائبة مفردةً ومثناةً **(فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا)** أي إثبات التاءين معًا **(نَحْوُ تَتَجَنَّبُ وَتَتَقَاتَلُ وَتَتَدَحْرَجُ، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا)** أي إحدى التاءين، إما الأولى وإما الثانية، على اختلاف فيه إذا كان مبنيًا

= هذه المسئلة، وارتباطها بالمباحث اللغوية، وقواعد التحليل الصرفي. فاظْفَرْ مِنَ **البحر المحيط بالدُّرِّ مصونًا غير مكتوم، فإنَّ في العُكْبَرِ تبيانًا** وسِرًّا، وفي **الأنبارِ بيانًا وأسرارًا!!**

(١) في نسخة: «أمر».

(٢) قال ابن عيسى:

«والهمزَ من قولِكَ (أكرِمْ) فتحوا ... رعايةً لأصلِهِ اللَّذْ طَرَحوا
لأنَّ أَصْلَ تُكْرِمُوا تُؤَكْرِمُوا ... فالفتحُ أصليٌّ له فيلزَمُ»

(انظر الترصيف (ص/ ٣١)).

وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦﴾ ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾. وَمَتَى كَانَ فاءُ افْتَعَلَ صَادًا أَوْ ضَادًا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً، فَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ: اصْطَلَحَ، وَمِنَ الضَّرْبِ:

للفاعل[1]، نحو: تَجنَّبُ وتَقاتَلُ وتَدَحْرَجُ، بحذف إحدى التاءين (وَ) وَرَدَ (فِي التَّنْزِيلِ) بحذف إحدى التاءين كقولِهِ تعالى (﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦﴾) أصله: تَتَصَدَّى بمعنى تَتَعَرَّضُ، وليس ماضيًا وإلا لقال: فأنت له تَصَدَّيْتَ، وقولِهِ (﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾) أصله تَتَلَظَّىٰ بمعنى تَتَلَهَّبُ، ولو كان ماضيًا لقال: نارًا تَلَظَّتْ، كما لا يخفى.

(وَ) اعلم أنه (مَتى كانَ فاءُ افْتَعَلَ) أي فاء فعل باب الافْتِعَالِ (صَادًا) مهملةً (أَوْ ضادًا) معجمةً (أَوْ طاءً) مهملةً (أَوْ ظاءً) معجمةً (قلبت تاؤه) التي زِيدَتْ فيه بعد فاء الفِعْلِ (طاءً) مهملةً وجوبًا (فَتَقُولُ في افْتَعَلَ) إذا بنيته (مِنَ الصُّلْحِ اصْطَلَحَ) أصله: اصْتَلَحَ، قُلِبَت تاؤه طاءً، فصار اصطلح، وهي لغةٌ مشهورة؛ وقد يجوز فيه اصَّلَحَ بقلبِ الطاء صادًا، وإدغامِ الصاد في الصاد، ولا يجوز اطَّلَحَ بقلب الصاد طاءً وإدغامِ الطاءِ في الطاء (وَ) تقول في افْتَعَل إذا بنيته (مِنَ الضَّرْبِ

---

(١) قال ابن عيسى:

«.......................... والحذفُ هل للأصلِ أم للزائدَهْ
قولانِ، والأوّلُ منهما رَجَحْ وليسَ ذا في كُلِّ فعلٍ مصطَلَحْ
وإنّما يجوز في تفعَّلا ومثلُهُ تفاعَلا تَفَعْلَلا
أعني الذي بُنِيْ لفاعِلٍ فقطْ تجنُّبًا في غيرِهِ عنِ الغَلَطْ»

(انظر المصدر السابق (ص/ ٣٠)).

اضْطَرَبَ، وَمِنَ الطَّرْدِ: اطَّرَدَ، وَمِنَ الظُّلْم: اظْطَلَمَ، وَكَذلِكَ متصَرِّفاتُهُ نَحْوُ يَصْطَلِحُ فَهُوَ مُصْطَلِحٌ، وَذاكَ مُصْطَلَحٌ،

(اضْطَرَبَ) أصله: اضْتَرَبَ، قُلِبَت تاؤه طاءً، فصار اضطرب، وهي لغة مشهورة؛ وقد جاز فيه اضَّرَبَ بقلب الطاء ثانيًا ضادًا، وإدغام الضاد في الضاد، واطَّربَ بقلب الضاد طاء وإدغام الطاء في الطاء (وَ) تقول في افتعَل إذا بنيته (مِنَ الطَّرْدِ اطَّرَدَ) أصله: اطْتَرَدَ، قُلِبَت تاؤُهُ طاءً، وأُدْغِمَت الطاءُ في الطاء وجوبًا لاجتماع المثلين (وَ) تقول في افْتَعَلَ إذا بَنَيْتَهُ (مِنَ الظُّلْم اظْطلَمَ) أصله: اظْتَلَمَ، قُلِبَتْ تاؤُهُ طاءً، فصار: اظطَلَمَ، ويجوز فيه اظَّلَمَ بقلب الطاء المهملة ثانيًا ظاءً معجمةً، وإدغام الظاء في الظاء معجمتين، واطَّلَمَ بقلب الظاءِ المعجمة طاءً مهملَةً، وإدغام الطاء في الطاء مهملتين[(١)] (وَكَذَلِكَ متصرِّفاتُهُ) أي مُتَصَرِّفاتُ كلِّ واحدٍ من اصطلحَ واضطربَ واطَّردَ واظْطَلَمَ، من: المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والأمر، والنهي، وغيرها، فإن فيها ما[(٢)] مَرَّ من قلبِ التاء طاءً، وغيرِهِ من الوجوه المذكورة هناك مِنْ غَيْرِ تغيير (نَحْوُ يَصْطَلِحُ) أصله: يَصْتَلِحُ، قلبت تاؤه طاءً (فَهُوَ مُصْطَلِحٌ) اسمُ الفاعل (وَذاكَ مُصْطَلَحٌ) اسمُ المفعول.

---

(١) قال ابن هشام: «إذا وليت تاء الافتعال ظاءً فإنَّ للعرب في ذلك لغتين: منهم مَن يجعلُ الغلبة للطاء فَيُصَيِّرُ التاء طاءً يُدْغِمُها في الظاء، ومنهم مَن يُغَلِّبُ الظاءَ عليها كقولهم «اظَّلَمَ» و«اطَّلَمَ». (انظر نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام (ص/ ٣٤)).

(٢) في نسخة: «قلنا».

[والأمرُ] اصْطَلِحْ، [والنهي][1] لاَ تَصْطَلِحْ. وَمَتى كانَ فاءُ افْتَعَلَ دَالاً أَوْ ذَالاً أَوْ زَايًا قُلِبَتْ تاؤُهُ دَالاً، فَتقُولُ في افْتَعَلَ مِنَ الدَّرْءِ والذِّكْرِ وَالزَّجْرِ: ادَّرَأَ واذَّكَرَ وَازَّجَرَ.

[والأمرُ] (اصْطَلِحْ، [والنهي] لا تَصْطَلِحْ) وكذلك يَضْطَرِبُ وَيَطَّرِدُ فهو مُضْطَرِبٌ [ومُطَّرِدٌ]، ويَظْطَلِمُ فهو مُظْطَلِمٌ، وغيرُها من الأمثلة كما لا يخفَى.

(وَ) اعلم أنه (مَتى كانَ فاءُ افْتَعَلَ) أي فاءُ فِعْلِ بابِ الافْتِعَالِ (دَالاً) مهملةً (أَوْ ذَالاً أَوْ زَايًا) معجمتين (قُلِبَتْ تاؤُهُ) التي زيدت فيه بعدَ فاءِ الفعل (دَالاً) مهملةً (فَتقُولُ في افْتَعَلَ) إذا بنيتَهُ (مِنَ الدَّرْءِ) وهو الدَفْعُ (والذِّكْرِ وَالزَّجْرِ) وهو المنعُ (ادَّرَأَ) من الدَّرْءِ، أصله: ادْتَرَأَ، قُلِبَتْ تاؤُه دالًا، وأدغمتِ الدالُ في الدال (واذَّكَرَ) بالذال المعجمة المشدَّدَة، مِنَ الذِّكْرِ، أصله: اذْتَكَرَ، قُلِبَت تاؤُه دالًا، فصار اذْدَكَرَ، وهي لغةٌ، ثم قُلبت الدالُ المهملة ذالًا معجمةً، وأدغمت الذالُ في الذال - المعجمتين - فصار اذَّكَرَ، ويجوز فيه أيضًا ادَّكَرَ بالدال المهملة بقلبِ الذال المعجمة دالًا مهملة، وإدغام الدالِ في الدالِ، المهملتين (وَازَّجَرَ) من الزَّجْرِ، أصله: ازْتَجَرَ، قلبت تاؤُهُ دالًا، فصارَ

---

(١) خلا الأَصْلُ وشَرْحُهُ من الزيادتين اللتين بين القوسين المعقوفتين، إِلَّا أننا أثبتناهما في الأصل نظرًا إلى أمرين:
الأول: أنه الأنسب والأوفق لسياق النص ومجرى الكلام، وبإيرادهما يُسَدُّ ما لاح من بَتْرٍ في السياق.
الثاني: أنهما مثبتتان في سائر نسخ الأصل، المخطوطة والمطبوعة، وكذا في الشروح المتوافرة، الأمر الذي قوَّى إيرادهما، وعَزَّز الظن بوجود نقص ما في نسخة الكيلاني التي اعتمدها.

وَتَلْحقُ الْفِعْلَ غيْرَ الْمَاضِي وَالحَالِ نُونا التَّأْكِيدِ خَفِيفَةً ساكِنَةً وَثَقِيلَةً مفْتُوحَةً، إلا فِيما تَخْتَصُّ بِهِ وَهُوَ فِعْلُ الاثْنَيْنِ وَجماعَةِ النِّساءِ، فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ؛

الثقيلة وحدها

ازْدَجر، وهي لغةٌ، ثم قلبت الدال زايًا، وأدغمت الزاي في الزاي، فصار ازَّجَرَ، ولا يجوز عكسه. وهكذا الحكمُ في مُتصَرِّفَاتِ كُلٍّ واحدٍ من المذكور كما تقدم فلا نعيده[1].

(وتَلْحَقُ الْفِعْلَ) حالَ كونه (غيْرَ الْمَاضِي وَ) غير (الحَالِ) أي تلحق بآخر الفعلِ المستقبَلِ الذي فيه معنى الطلبِ (نونا التأكيد) والمبالغةِ في الطلب. إحداهما (خَفِيفَةً ساكِنَةً) دائمًا (وَ) الأخرى (ثَقِيلَةً مَفْتُوحَةً) في جميع الأحوال التي تدخل هي فيها (إلا فِيما) أي إلا في الفعل الذي (تَخْتَصُّ) النون الثقيلة (بِهِ) أي بذلك الفعل، أو إلا في فِعْلٍ يختصُّ ذلك الفعلُ بالنون الثقيلة (وَهُوَ) أي الفِعْلُ الذي يختص به (فِعْلُ الاثْنَيْنِ وَ) فعلُ (جماعَةِ النِّساءِ، فَهِيَ) أي النون الثقيلة (مَكْسُورَةٌ فِيهِ) أي في

(١) تنبيه مهم: قال الخضري: «وإذا أبدلْتَ طاءً بعدَ الطاء أو دالًا بعدَ الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين كاطَّهر واطَّعَنَ وادَّانَ، أو طاءً بعد الصاد والضاد، ودالًا بعدَ الزاي جاز الفك، كاصطبر واضطجع وازدجرَ، والإدغامُ بقلبها من جنس ما قبلها كاصَّبَرَ واضَّجَعَ وازَّجرَ، ويمتنع العكس كاطَّبَرَ واطَّجَعَ وادَّجَرَ لئلا يفوتَ صفيرُ الصادِ والزاي، واستطالةُ الضاد.
أمّا الطاءُ بعدَ الظاء المُشالة، والدالُ بعد الذال المعجمة فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة». (انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية (٢٠٨/٢)).

فَتَقُولُ: اذْهَبانِّ للاثْنَيْنِ، وَاذْهَبْنانِّ يَا نِسْوَةُ، فَتُدْخِلُ أَلِفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ، وَلا تَدْخُلُهُما النُّونُ الخَفِيفَةُ؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقاءُ السَّاكِنَيْنِ على غَيْرِ حَدِّهِ، فإِنَّ الْتِقاءَ

كلِ واحدٍ من فِعْلِ الاثنين وفِعْلِ جماعة النساء **(فَتَقُولُ)** في مثالهما **(اذْهَبانِّ للاثْنَيْنِ، وَاذْهَبْنانِّ يَا نِسْوَةُ)** بكسر النون الثقيلة فيهما **(فَتُدْخِلُ)** أنت **(أَلِفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ)** كما تقول: اذْهَبْنَانِّ، والأصل: اذْهَبْنَنَّ، فأدخلتَ ألفًا بعدَ نون جمع المؤنث وقبلَ النون الثقيلة **(لِتَفْصِلَ)** تلك الألفُ **(بَيْنَ النُّونَاتِ)** الثلاثةِ: نونِ جمع المؤنث، والنونِ المدغمة، والمدغَمِ فيها **(وَلا تَدْخُلُهُما)** أي لا تدخلُ فِعْلَ الاثنين، وفعلَ جماعَةِ النساء **(النُّونُ الخَفِيفَةُ)** فلا يقال: اذهبانْ واذهبنانْ، بالسكون فيهما **(لأَنَّهُ يَلْزَمُ)** من دخولها فيهما **(الْتِقاءُ السَّاكِنَيْنِ)** هما الألفُ والنونُ **(على غَيْرِ حَدِّهِ)** وهو غير جائز[1] **(فإِنَّ الْتِقاءَ**

---

(١) **قلت**: هذا عند الجمهور، وأما في مذهب يونس بن حبيب البصري، والكوفيين فهو جائز مطلقًا؛ فيقال في مذهبهم: اذْهَبَانْ، واذْهبنانْ. هذا ثابت عنهم، لكن المختلف فيه في النقل عنهم هو حالُ النون: أتكسر فيقال: اذهبانِ، أم تبقى ساكنة؟ وقد فَهِمَ الإمامُ السيوطي من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية تأييدَه مذهبهم وتقوية أدلتهم. (انظر «النكت» للسيوطي (٢/ ١٩٤)). هذا، والمسألة - على دِقَّتها - منطوية على مباحث جليلة، وحُجَج متبادلة بين الفريقين، مرتبطةٍ بعدد من الأحكام التصريفية المهمة، لا تتسع لبسط القول فيها عرضًا وإيضاحًا بطون هذه الحواشي، لذا لَجَمْنا عِنانَ اليراعة رَيْثَمَا نبلغُ ميدان مُصَنَّفٍ - قريب الصدور بإذن الله - تجري فيه جيادُ البسط والتفصيل خَبَبًا، متى ما تَرَقَّ العينُ فيه تَسَفَّلِ!

السَّاكِنَيْنِ إِنَّما يَجُوزُ إِذَا كانَ الأَوَّلُ مِنْهُما حَرْفَ مَدٍّ، وَالثَّانِي مُدْغَما نَحْوُ دابَّةٍ، وَيُحْذَفُ مَعَهُما النُّونُ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ: يَفْعَلانِ وَتَفْعَلانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ، وَيُحْذَفُ مَعَهُما أَيضًا واوُ يَفْعَلُونَ وَتَفعَلُونَ وَياءُ تَفْعَلِينَ، إِلاَّ إِذَا انْفَتَحَ ما قَبْلَهُما

(السَّاكِنَيْنِ إِنَّما يَجُوزُ) أي لا يجوزُ إلا (إِذَا كانَ) الساكن (الأَوَّلُ مِنْهُما حَرْفَ مَدٍّ) وهو الألفُ والواوُ والياءُ سواكنَ (وَ) كان الساكنُ (وَالثَّانِي) منهما (مُدْغَمًا) في حرف ءاخَرَ (نَحْوُ دابَّةٍ) فإن فيه التِقاءَ الساكنين بين الألفِ الذي هو حرفُ مَدٍّ والباءِ الذي هو[1] مدغَمٌ في الباء الآخَرِ. وكلما كان التقاء الساكنين على حَدِّه يجبُ إثباتهما (وَيُحْذَفُ) من الفعلِ المضارع (مَعَهُما) أي مع النون الثقيلة والخفيفة (النُّونُ) التي هي علامةُ الرفع (فِي) أواخر (الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلانِ) لتثنية المذكر الغائب (وَتَفْعَلانِ) لتثنية المؤنثِ، غائبًا كان أو حاضرًا، أو لتثنيةِ المذكر المخاطب (وَيَفْعَلُونَ) لجمع المذكر الغائب (وَتَفعَلُونَ) لجمع المذكر المخاطب (وَتَفْعَلِينَ) للمؤنثة المخاطبة (وَ) مع حذف النون (يُحْذَفُ مَعَهُما أَيضًا واوُ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَ) تُحْذَفُ (ياءُ تَفْعَلِينَ) فيقال بالثقيلة: يَفعَلُنَّ وتَفْعَلُنَّ وتَفْعَلِنَّ، وكذلك بالخفيفةِ (إِلاَّ إِذَا انْفَتَحَ ما قَبْلَهُما) أي ما قبل الواو والياء، فإنهما لا يحذفان حينئذٍ لعدم ما يدل

---

(١) في نسخة: «حَرْفٌ».

نَحْوُ: لا تَخْشَوُنَّ، وَلا تَخْشَيِنَّ، وَلَتُبْلَوُنَّ،

عليهما[١] (نَحْوُ لا تَخْشَوُنَّ) أصله: تَخْشَيُوْنَ، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو حُذِفَتْ ضَمَّةُ الياءِ استثقالًا[٢] عليها، فالتقى الساكنان، فَحُذِفَ الساكنُ الأولُ، فصار تخشَوْن، ثم دخل عليه لا الناهية، فحذف النون، فصار لا تَخْشَوا، ثم دخل عليه نونُ التوكيدِ[٣] الثقيلةُ، فالتقى ساكنان: الواو والنونُ المدغمةُ، فَحُرِّكَتِ الواوُ من جنسها، وهي الضمةُ، فَصَارَ[٤] لا تَخْشَوُنَّ، وهو لجمع المذكر المخاطب (وَلا تَخْشَيِنَّ) أَصْلُه: تَخْشَيِيْنَ، قلبت الياءُ الأولى ألفًا أو حُذِفت كسرة الياء، فالتقى ساكنان، فحذف الساكن الأول، ثم دَخَلَ عليه لا الناهية، فَحُذِفَ النونُ، فصار لا تَخْشَيْ، ثم دخلت عليه النونُ الثقيلةُ، فالتقى الساكنان هما الياء والنون المدغمة، فَحُرِّكَتِ الياءُ من جنسها - أعني الكسرة - فقيل لا تخشَيِنَّ، وهو للمفردة المؤنثة المخاطبة (وَلَتُبْلَوُنَّ) أصله: لَتُبْلَوُوْنَ، قلبت الواوُ الأولى ألفا[٥]، أو حُذِفَتْ ضمتها، ثم

---

(١) قال ابن عيسى:

«وواوُ يـفـعـلـونَ تـفـعـلـونـا تـحـذفُ أيضًـا يـاءُ تـفـعـلـيـنـا
إلّا إذا فَـتـحْـتَ مـا قـبـلـهـمـا كـقـولِـنـا لا تـخـشَـوُنَّ فـافـهَـمـا
ومـثـلُـهُ لـتُـبـلَـوُنَّ قـد أتـى كـذا فـإمّـا تـرَيِـنَّ أثـبِـتـا»

(انظر الترصيف (ص/ ٣٤ - ٣٥)).

(٢) في نسخة: «لاستثقالها».

(٣) في نسخة: «التأكيد».

(٤) في نسخة: «فقيل».

(٥) قلتُ: الراجحُ في إعلال لَتُبْلَوُنَّ - على التحقيق - أن يقال:=

وَإِمَّا تَرِينَّ،

حُذِفَ الساكنُ الأول، فصار لَتُبْلَوْنَ، ثم أدخلت[1] النون الثقيلة، فحذفت نونُ المضارع، فالتقى ساكنان هما الواو والنون المدغمة، فَحُرِّكَتِ الواو بالضمة، وقيل لَتُبْلَوُنَّ، وهو لجمع المذكر المخاطب مبنيًا للمفعول (وَإِمَّا تَرِينَّ) أصله: تَرْأَيِيْنَ، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراءِ، وَحُذِفَتِ الهمزةُ، فصارَ تَرَيِيْنَ، ثم قلبت الياءُ الأولى ألفًا، أو حذفت كسرتُهَا، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَ الأولُ، فَصَارَ تَرَيْنَ، فدخلتْ كلمةُ (إمَّا)، فحذفت النون، فصار إِمَّا تَرَيْ، ثم دخلت النونُ الثقيلة، فالتقى

= لَتُبْلَوُنَّ أصلُهُ: لَتُبْلَوُوْنَنْ؛ قلبتِ الواوُ الأولى ياءً لأنها وقعتْ رابعةً بعد حركةٍ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحركها بعد فتح متطرفةً فوق الثلاثة، ثم حذفت الألف لالتقائها بالواو الساكنة، وحذفت النونُ، نونُ الإعراب، كراهة توالي الأمثال الزائدة، فصار اللفظُ: لَتُبْلَوْنَنَ، فَحُرِّكَتِ الواوُ بالضَّمِّ لالتقاءِ الساكنين، وأدغمت النون الأولى في النون الثانية. قال أبو الحسن الباقولي (٥٤٣هـ) شارح لمع ابن جني (ص/ ٧٧٤ - ٧٧٥): «وإنما تحرَّكُ الواوُ بالضمة في هذا الموضع لأنَّهُ لم يوجَدْ هناك حركة من جنسِ الواو تدل على الواو؛ لأن الحركة التي تدل على الواو الضمة، والتي تدل على الياء الكسرة، ولم توجد هاهنا، فحرَّكْنا الياء والواو لهذا المعنى». وهذه الواو المضمومة - واو لَتُبْلَوُنَّ - يقال لها: واو الجزم المُنْبَسِط، أما الواو المحذوفة المسبوقة بفتحةٍ في نحو (لَتَعْلُنَّ) فيقال لها: واو الجزم المرسل. (انظر: لسان العرب، وتاج العروس). **فاحفظه، فإنه نفيس**؛ وهو الموافق لأصول قواعد الإعلال التي يقتضيها التحليلُ الصرفيّ. وفي الشرح ما يُطَابِق مبتدأ هذا التوجيه الإعلاليّ، وذلك عند بيان الشارح إعلال (أَعْطَىٰ). انظر (ص/ ١٦٠) من هذا الشرح.

(١) في نسخة: «دخلت».

وَيُفتَحُ ءاخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدِ وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ، وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ: لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ، وَبِالْخَفِيفَةِ: لِيَنْصُرَنْ لِيَنْصُرُنْ لِتَنْصُرَنْ،

ساكنان هما الياءُ والنونُ المدغمة، فَحُرِّكَتِ الياءُ بالكسرةِ، فصار إمَّا تَرَيِنَّ، وهو للمفردة المؤنثة المخاطبة. وهذا حكم النون الثقيلة **(وَيُفتَحُ)** مع النونِ الثقيلةِ والخفيفةِ **(ءاخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ)** ذلك الفعل **(فِعْلَ الْوَاحِدِ)** نحو لِيَنْصُرَنَّ ولأَنصرَنَّ ولتنصرَنَّ بفتح الراء **(وَ)** فِعْلُ **(الْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ)** نحو لتنصُرَنَّ **(وَيُضَمُّ)** ءاخِرُ الفعل **(إِذَا كَانَ)** الفعل **(فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ)** غائبًا كان أو مخاطبًا، نحو: لِيَنْصُرُنَّ بضم الراء **(وَيُكْسَرُ)** ءاخر الفعل **(إِذَا كَانَ)** الفعل **(فِعْلَ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ)** نحو لِتَنْصُرِنَّ **(فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ)** حال كونه **(مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ)** نحو **(لِيَنْصُرَنَّ)** بفتح الراء لكونه فعل الواحد، أصله: لِيَنْصُرْ بسكونها **(لِيَنْصُرَانِّ)** أصله: لِيَنْصُرَا **(لِيَنْصُرُنَّ)** أصله: لِيَنْصُروا **(لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ)** أصله: لِيَنْصُرْنَ، فدخل عليه نون التوكيد، فصار لِيَنْصُرْنَنَّ، فأدخل الألف بين نون جمع المؤنث ونون التوكيد لما تقدم، فصار لِيَنْصُرْنَانِّ **(وَ)** تقول في أمر الغائب مؤكدًا **(بِالْخَفِيفَةِ لِيَنْصُرَنْ)** بفتح الراء **(لِيَنْصُرُنْ)** بضم الراء **(لِتَنْصُرَنْ)** ولا تدخل الخفيفةُ من أمثلة أمر الغائب في غير هذه الثلاثة

وَفي أَمْرِ الْحاضر مؤكَّدًا بالثقيلة: اُنصُرَنَّ اُنْصُرَانِّ اُنْصُرُنَّ اُنْصُرِنَّ اُنْصُرَانِّ اُنْصُرْنَانِّ، وبالخفيفةِ: اُنْصُرَنْ اُنْصُرُنْ اُنْصُرِنْ، وقِسْ على هذا نظائرَهُ. وأما اسمُ الفاعلِ والمفعولِ مِنَ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ فالأكثرُ أَنْ يَجِيءَ اسمُ الفاعلِ منهُ على وَزْنِ فَاعِلٍ؛

كما[1] عرفت سابقًا (وَ) تقول (في أَمْرِ الْحاضرِ) أي المخاطب (مؤكَّدًا بالثقيلة أنصُرَنَّ) بفتح الراء، أصله: انصُرْ بسكونها (أُنْصُرَانِّ) أصله انصُرا (أُنْصُرُنَّ) بضم الراء مع حذف الواو، إذ أصله: أُنْصُرُوا (أُنْصُرِنَّ) بكسر الراء لكونه فِعْلَ الواحدة المخاطبة، مع حذف الياء، إذ أصله: أُنْصُرِي (انْصُرَانِّ) أصله: أُنْصُرا (انْصُرْنَانِّ) أصله: أُنْصُرْنَ، ففعل به ما سمعته، فصار أُنْصُرْنَانِّ (و) تقول في أمر المخاطب مؤكدًا (بالخفيفةِ انْصُرَنْ) بفتح الراء (أُنْصُرُنْ) بضم الراء (أُنْصُرِنْ) بكسر الراء؛ كُلُّ ذلك معلومٌ مما تقدم، لكنْ كلما تكرر تقرر (وقِسْ على هذا) المذكور (نظائرَهُ) أي نظائرَ كلِّ ما ذكر في أمر الغائب وأمر المخاطب، نحو: لِيَضْرِبَنَّ لِيَضْرِبَانِّ لِيَضْرِبُنَّ إلى ءاخره، واضْرِبَنَّ واضْرِبَانِّ [و] اضْرِبُنَّ إلخ، وغير ذلك.

ولما كان من الأمثلة المختلفة اسمُ الفاعل واسمُ المفعول تعرَّض لهما بقوله (وأما اسمُ الفاعلِ و) اسم (المفعولِ من الثلاثيّ المجردِ فالأكثرُ أَنْ يَجِيءَ اسمُ الفاعلِ منهُ) أي من الثلاثي المجرد (على وَزْنِ فَاعِلٍ) ولهذا سمي باسم الفاعل، وهو مشتقٌّ

---

(١) في نسخة: «لِمَا».

تقولُ: نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُوْنَ نَاصِرَةٌ نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ وَنَواصِرُ، وأَنْ يجيءَ اسمُ المفعولِ منهُ على مَفْعُوْلٍ؛ تقولُ: مَنْصُوْرٌ مَنْصُوْرَانِ مَنْصُوْرُوْنَ مَنْصُوْرَةٌ مَنْصُوْرَتَانِ

من المضارع المبني للفاعل، لازمًا كان أو متعديًا. والقاعدةُ في بنائه منه: أنْ يحذف منه حرف المضارعة، ويُحركَ ما بعده بالفتحة، ويبتدأَ بها، وأن يزادَ ألفٌ بين فاء فعله وعينه، ويكسرَ ما قبلَ ءاخره إنْ لم يكن مكسورًا (تقول) في اسم الفاعل إذا بنيتَهُ مِنْ يَنصُرُ مثلًا (ناصِرٌ) للمفرد المذكرِ، ويستوي فيه الغائبُ والحاضرُ والمتكلمُ، وكذلكَ في غيرِهِ، تَأَمَّلْ. [وتقولُ] (نَاصِرَانِ) لمثناه (نَاصِرُوْنَ) لجَمْعِهِ (نَاصِرَةٌ) للمفردةِ المؤنثة (نَاصِرَتَانِ) لمثناها (نَاصِرَاتٌ)[1] لجمعها (وَنواصِرُ) أيضًا لجمعها (و) الأكثرُ (أَنْ يجيءَ اسمُ المفعولِ منهُ) أي مِنَ الثلاثيِّ المجردِ (على) وزن (مَفْعُوْلٍ) ولهذا سُمِّيَ باسمِ المفعولِ، وهو مُشْتَقٌّ من المضارعِ المبنيِّ للمفعول، فلا يُبنى من الفعلِ اللازم إلا إذا عُدِّيَ بحرفِ الجرِّ كما يجيء، والقاعدةُ في بنائِهِ منهُ: أَنْ تَحْذِفَ منه حرفَ المضارعة، وتَضَعَ موضعَ حرفِ المضارعةِ الميمَ المفتوحةَ، وتَضُمَّ عينَ فعله، ثم تُشبعَ تلك الضمةَ فيحدُثَ منه واوٌ (تقولُ) في اسم المفعول إذا بنيته من يُنْصَرُ مبنيًا للمفعول (مَنْصُوْرٌ) للمفرد المذكر (مَنْصُوْرَانِ) لمثناه (مَنْصُوْرُوْنَ) لجمعه (مَنْصُوْرَةٌ) للمفردةِ المؤنثةِ (مَنْصُوْرَتَانِ)

---

(١) قال عبد الحق: «أصله (ناصرتات)، حذفت التاء الأولى لكراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد، فهو جمعٌ سالم لبقاء صيغة مفرده» (انظر تدريج الأداني (ص/ ٩٤)).

مَنْصُوْرَاتٌ، وتقولُ: مَمْرُوْرٌ بِهِ مَمْرُوْرٌ بِهِمَا مَمْرُوْرٌ بِهِمْ مَمْرُوْرٌ بها مَمْرُوْرٌ بهما مَمْرُوْرٌ بِهِنَّ، فَتُثَنِّي وَتجْمَعُ، وتُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ الضميرَ فيما يَتَعَدَّى بحرفِ الجرِّ، لا اسمَ المفعولِ. وفَعِيْلٌ قد يَجِيءُ بمعنى الفَاعِلِ كالرَّحِيْمِ،

لمثناها **(مَنْصُوْرَاتٌ)** لجمعها؛ وهذا الذي ذكرناه من القواعد في بناء اسم المفعول إذا كان الفعلُ الذي اشْتُقَّ[1] هو منه متعديًا. أما إذا كان لازمًا فلا بدّ فيه مع ما ذُكِرَ مِنْ تَعْدِيَةٍ بحرفِ جرٍّ ليمكن بناء اسم المفعول منه.

وأشار إليه بقوله: **(وتقولُ)** رجلٌ **(مَمْرُوْرٌ بِهِ)** أصله: يُمَرُّ به، فحذفتَ منه حرفَ المضارَعَةِ، وَزِدْتَ في موضعها الميمَ المفتوحةَ، وضممتَ الراءَ الأولى، وأشبعتها، فحدثت الواوُ بين الراءين، فصار: ممرورٌ به، ورجلان **(مَمْرُوْرٌ بِهِمَا)** ورجالٌ **(مَمْرُوْرٌ بِهِمْ)** وامرأةٌ **(مَمْرُوْرٌ بها)** وامرأتان **(مَمْرُوْرٌ بهما)** ونساءٌ **(مَمْرُوْرٌ بِهِنَّ، فَتُثَنِّي)** أنت **(وَتجْمَعُ)** أي تثني وتجمع مَبْنِيًّا للمفعول **(وتُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ الضميرَ فيما)** أي في الاسم الذي **(يَتَعَدَّى بحرفِ الجرِّ لا اسمَ المفعولِ)** فلا يقالُ مَمْرُورَانَ مَمْرُورُونَ مَمْرُورَةٌ. ولمَّا ذكَرَ أن الأكثرَ أَنْ يجيءَ اسمُ الفاعِلِ من الثلاثيِّ المجردِ على وزنِ فاعلٍ، واسمُ المفعولِ منه على وزنِ مفعولٍ أرادَ أن يُبَيِّنَ أنَّ كُلًّا منهما قَدْ يجيءُ على وزنِ فَعيلٍ فقال: **(وفَعِيْلٌ قد يجيءُ بمعنى)** اسمِ **(الفَاعِلِ كالرَّحِيْمِ)** بمعنى الراحمِ؛ تقولُ في تصريفه: رحيمٌ، رحيمانِ، رحيمونَ،

---

(١) في نسخة: «يُشتق».

وبمعنى المَفْعُوْلِ كالقَتِيْلِ.

إلى ءاخره **(و)** قد يجيءُ **(بمعنى)** اسم **(المَفْعُوْلِ كالقَتِيْلِ)** بمعنى المقتول، تقول في تصريفه: قتيلٌ، قتيلان، قتيلون[1]، إلى

(١)*** تنبيه مهم: هنا لا بُدَّ منا من وقفة تصحيح واستدراك: فلفظة (قتيلون) التي وردت في الشرح، كما تظهرها النسخ المطبوعة، ونسختنا الخطية، هي بلا ريبٍ **خطأٌ صُرَاح**، وإنما أثبتناها، كما في الأصول التي بين أيدينا لما تقتضيه أمانة النقل، واضعين نصب أعيننا التعليق عليها بما يشفي العَليل ويُروي الغليل؛ فنقول: إنَّا **لنَعْجَبُ** كيف فات من طبع الكتاب من قَبْلُ أَنْ يُنَبِّهَ إلى ذلك؛ فلفظةُ (قتيل) هي وصفٌ مشتقٌّ على زنةِ فَعيلٍ بمعنى مفعولٍ، أي مقتولٍ، وهي لفظةٌ مشتركةٌ بين المذكر والمؤنث، وقاعدتها المتفق عليها في الجمع أنها لا تجمع جمع سلامة، **فلا** يقال: قتيلون، ولا يقال: قتيلات، بَلْ تجمعُ جَمع تكسير، فيقال: قَتْلَىٰ؛ هم قَتْلَىٰ وهنَّ قَتْلَىٰ، للمذكر والمؤنث. وعليه نصوص الأئمة، دونما خلاف، وعلى رأسهم **سيبويهِ**، رضي الله عنه؛ ونصُّ كلامه في الكتاب: «وأما فعيلٌ إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءٌ، وهو بمنزلةِ فَعُولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون، . . . ، وإذا كَسَّرْتَهُ كَسَّرْتَهُ على فَعْلَىٰ، وذلك: **قتيلٌ وقتلى**، وجريحٌ وجرحَىٰ». (انظر الكتاب (٣/ ٦٤٧ - ٦٤٨))، وفي نصِّ **(الشافية)**: «وفعيلٌ بمعنى مفعول **بابه** [أي في الجمع] فعْلى، كجرحى وأسرى **وقتلى**، . . . ، ولا يجمع جمع التصحيح، فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الأصل». وقال **النَّيسَارِيُّ** في ألفيته **(الوافية)**:

«فعيلُ مفعولٍ يُقَاسُ فَعْلَىٰ   في جمعه كمثل جَرحى قَتلى».

وعلى هذه أئمة اللسان؛ وإننا لا نَظُنُّ بالشارح أبي الحسن الكيلاني - رحمه الله - ذي الكعب العالي في هذا الفن أن يصدر منه ذلك، فالراجح أنها إمَّا سبق قَلَم أو سهوٌ من النُّسَّاخ، كما هو الحال في كثير من الأحيان؛ ولَعَلَّ الشارح - والله أعلم - أوردها **«قتيلين»** لاعتبار النصب أو الجر، فحرفها النساخ سهوًا إلى «قتيلون».=

وأَمَّا ما زَادَ على الثَّلاثةِ فالضابطُ فيهِ أَنْ تَضَعَ في مضارعِهِ الميمَ المضمومةَ مَوْضِعَ حرفِ المضارَعَةِ، وتَكْسِرَ ما قبلَ ءاخرِهِ في الفاعِلِ، وتفتحَهُ في المفعولِ، نحوُ: مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ، ومُدَحْرِجٍ ومُدَحْرَجٍ، ومُسْتَخْرِجٍ

ءاخره. هذا كُلُّهُ إذا كان الفعل ثلاثيًا مجردًا **(وأَمَّا ما)** أي الفعلُ الذي **(زادَ على الثلاثةِ)** أي ثلاثةِ أحرفٍ، سواءٌ كان ثلاثيًا مزيدًا فيه أو رباعيًا مجردًا أو مزيدًا فيه **(فالضابطُ فيهِ)** أي القاعدةُ في بناءِ اسم الفاعل واسم المفعول منه بعد حذف حرف المضارعة **(أَنْ تَضَعَ في مضارعِهِ الميمَ المضمومةَ مَوْضِعَ حرفِ المضارَعَةِ)** أي في موضع حرف المضارعة **(و)** أَنْ **(تَكْسِرَ ما قبلَ ءاخرِهِ)** أي الذي قبل ءاخرِ المضارع **(في)** اسم **(الفاعِلِ)** كما في فعله **(و)** أَنْ **(تفتحَهُ)** أي تفتحَ الحرفَ الذي قبلَ ءاخرِ المضارع **(في)** اسم **(المفعولِ)** كما هو في فعله تمييزًا بينهما **(نحوُ: مُكْرِمٍ)** بكسر الراء، اسمُ فاعلٍ، أصله: يُكْرِمُ مبنيًا للفاعل، فحذفتَ منه حرفَ المضارعة، ووضعتَ في موضعها الميم المضمومة، وكسرتَ ما قبل ءاخره، أي أبقيته على الكسر، فصار مُكرِم **(ومُكْرَمٍ)** بفتح الراءَ، اسمُ مفعولٍ، أصله: يُكرَم مبنيًا للمفعول، ففعلتَ به ما تقدم، إلا أنك فتحتَ هنا الراء لِمَا تقدم **(و)** كذلك نحو **(مُدَحْرِجٍ)** بكسر الراء، اسمُ فاعل **(ومُدَحْرَجٍ)** بفتحها اسمُ مفعول **(ومُسْتَخْرِجٍ)** بكسر الراء

= ورحم الله صاحب (المُلْحَةِ) إذْ قال:

وإنْ تجد عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلا فَجَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فيه وعَلا

ومُسْتَخْرَجٍ، وقد يَسْتَوِي فيهِ لفظُ اسم الفاعلِ والمفعولِ في بعضِ المواضعِ، كمُحَابٍّ ومُتَحَابٍّ، ومُخْتَارٍ، ومُضْطَّرٍ، ومُعْتَدٍّ، ومُنْصَبٍّ ومُنْصَبٍّ فيهِ، ومُنْجَابٍ ومُنْجَابٍ عنهُ.

اسم الفاعل

(ومُسْتَخْرَج) بفتحها، وهكذا حُكْمُ سائرِ الأمثلةِ المزيدةِ على الثلاثةِ فتدبرْ (وقد يَسْتَوِي فيهِ لفظُ اسم الفاعلِ و) لفظُ اسم (المفعولِ في بعضِ المواضعِ) لسكونِ ما قبل الآخر فيهِ (كمُحَابٍّ) فإنه يحتمل أن يكونَ اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ، لكنَّ أصلَه: مُحَابِبٌ بكسر الباء الأولى إن كان اسمَ فاعلٍ، وبفتحها[1] إن كان اسم مفعول، فلما أُسكنت الباءُ الأولى، وأُدغمت في الباء الثانية صار مُحَابٌّ، فاستوى فيه لفظهما (ومُتَحَابٍّ) كمُحابٍّ في التقدير (ومُخْتَارٍ) أصله: مُخْتَيِرٌ بكسر الياء إن كان اسم فاعل، وبفتحها إن كان اسم مفعول، وعلى التقديرين: قُلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار مُختارٌ (ومُضْطَّرٍ ومُعْتَدٍّ) مثل مُتحابٍّ فيما مضى (ومُنْصَبٍّ) في اسم الفاعل (ومُنْصَبٍّ فيهِ) اسم المفعول (ومُنْجَابٍ) أي مُنْكَشِفٍ في اسم الفاعل، أصله: مُنْجَوِبٌ بكسر الواو (ومُنْجَابٍ عنهُ) أصله: مُنْجَوَبٌ بفتح الواو، وعلى التقديرين: قلبت الواو ألفًا، فصار مُنْجَابٌ، وإنما أُتيَ بحرف الجر في (مُنْصَبٍّ فيه) و(منجابٍ عنه) في اسم المفعول لأنهما من اللازمِ، وقد تقدَّمَ أنَّ بناءَ اسمِ المفعولِ منه إنما يكونُ بعد تعديته بحرفِ الجَرِّ،

---

(١) أي: محابَبٌ.

ويَخْتَلِفُ التقديرُ.

ففي مثلِ هذه المواضعِ المذكورةِ اسمُ الفاعل مثلُ اسمِ المفعولِ لفظًا (ويَخْتَلِفُ التقديرُ) في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول فيهما كما عَلِمْتَ.

ولمَّا فَرَغَ المصنِّفُ مِنْ بَيَانِ السالِم، وكان غيرُ السالِمِ ثلاثةَ أقسامٍ: المضاعفُ والمعتَلُّ والمهموزُ، أورد كُلًّا منها في فصلٍ على الترتيبِ المذكور، فقال:

فَصْلٌ في المُضَاعَفِ

ويُقَالُ لَهُ الأَصَمُّ، وهوَ من الثلاثيِّ المجرَّدِ والمزيدِ فيهِ ما كَانَ عينُهُ ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، كـرَدَّ وأَعَدَّ، فَإِنَّ أصلَهُما رَدَدَ وأَعْدَدَ،

(فصلٌ في) بيان (المضاعَفِ)[1] وهو لغةً اسمُ مفعولٍ من المضاعفة، بمعنى الزيادة على الشيء، واصطلاحًا سيجيء (ويُقَالُ لَهُ) أي للمضاعَفِ (الأَصَمُّ) لتحقق الشدةِ فيه بواسطةِ الإدغام. والأَصَمُّ لغةً هو الشديدُ؛ تقولُ حجرٌ أَصَمٌّ أي صُلْبٌ (وهو) أي المضاعَفُ (من الثلاثيِّ المجرَّدِ و) الثلاثيِّ (المزيدِ فيهِ ما) أي الفعلُ الذي (كَانَ عينُهُ ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ) بمعنى: أنَّ أيَّ حرفٍ يكونُ عَيْنَ فعلِهِ كان ذلك الحرف بعينه لامَ فعله (كـرَدَّ) في الثلاثيّ المجرد (وأَعَدَّ) في الثلاثيّ المزيد (فَإِنَّ أصلَهُمَا) أي رَدَّ وأعدَّ، يعني أن أصل رَدَّ (رَدَدَ) فعينُ فعلِهِ دالٌ، ولامُ فعله دالٌ، فلمَّا سُكِّنَتِ[2] الدالُ الأولى وأدغمت في الثانية صارَ رَدَّ (و) أصلُ أَعَدَّ (أَعْدَدَ) كذلك، فنقلتْ حركةُ

---

(١) قلتُ: ويقال له أيضًا: المُضَعَّفُ، فهما بمعنًى، أي المضاعَفُ والمُضَعَّفُ؛ إذِ المضاعَفُ من باب ضاعَفَ، **فاعَل بمعنى فعَّل**؛ أي: ضاعَفَ بمعنى ضَعَّفَ، فمضاعَفٌ بمعنى مُضَعَّف؛ قال **النيساريُّ** في مبحث معاني فاعَلَ في (**الوافية**):

«وربُّـمَا جـاء بـمـعـنـى فَـعَّـلا كمِثْلِ ضاعَفْتُ، ومعنى فَعَلا».

(٢) في نسخة: «أُسكِنَتْ».

وهوَ من الرباعيّ ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذا عينُهُ ولامُهُ الثانيةُ من جنسٍ واحدٍ، ويُقالُ له المُطَابَقُ أيضًا، نحوُ: زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا. وإنما أُلْحِقَ المضاعَفُ بالمعتلاتِ لأنَّ حرفَ التضعيفِ يلحقُهُ الإبدالُ

الدالِ الأولى إلى العين، وأدغمت في الثانية، فصار أَعَدَّ[1]

(وهوَ) أي المضاعَفُ (من الرباعيّ) مجردًا كان أو مزيدًا فيه (ما) أي الفعلُ الذي (كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ وَاحدٍ وكَذا عينُهُ ولامُهُ الثانيةُ من جنسٍ واحدٍ) بالمعنى الذي تقدم (ويُقالُ له) أي للمضاعَفِ من الرباعي (المُطَابَقُ أيضًا) بفتح الباء للموافقة بين الفاء واللام الأولى، وبين العين واللام الثانية (نحو زَلْزَلَ) أي حَرَّكَ (زَلْزَلَةً وزِلْزَالاً) بفتح الزاي وكسرها[2] (وإنما أُلْحِقَ المضاعَفُ) في كونه غير سالم (بالمعتلاتِ لأنَّ حرفَ التضعيفِ) الذي هو أحد المتجانسين (يَلحقُهُ الإبدالُ) كما أنَّ حرف العلة يلحقه الإبدال، كما سيجيء في باب المعتل،

---

(١) قال ابن عيسى:

«فَهْوَ منَ الفعلِ الثلاثِيْ مطلقَا ... ما عينُهُ ولامُهُ توافَقَا
في الجنسِ نحو رَدَّ زيدٌ وأَعَدّْ ... إذ أصلُ أَوَّلِ المثالينِ رَدَدْ»

(انظر الترصيف (ص/٣٩ - ٤٠)).

(٢) قلت: يحتمل قوله (بفتح الزاي وكسرها) أنه أراد: بفتح زاي زَلزلة، وكسر زاي زلزال، ويحتمل أنه أراد: بفتح زاي زلزالٍ وكسرها، لأن مصدر فعلل من الرباعي المضاعف كزَلْزَلَ يجيء على الفِعْلال والفَعْلال، فيقال: زِلْزال وزَلْزال، ووِسواس ووَسواس.

كقولِهِمْ أَمْلَيْتُ بمعنى أَمْلَلْتُ، والحذفُ كما قالوا مِسْتُ وظِلْتُ - بفتح الفاءِ وكسرِها - وأَحَسْتُ، أي مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ. والمضاعفُ يلحقُهُ الإدغامُ،

وهو: أَنْ يُجْعَلَ حرفٌ موضعَ حَرْفٍ ءاخرَ؛ مثاله في المضاعَفِ (كقولِهِمْ أَمْلَيْتُ بمعنى أَمْلَلْتُ) يعني أنَّ أصله: أملَلْتُ، فقلبت اللام الثانيةُ ياءً دفعًا للثقل، فصار أملَيْتُ (و) حرفُ التضعيفِ يلحقه (الحذفُ) كما أن حرف العلةِ يلحقه الحذفُ، كما يجيء في بابه؛ مثاله في التضعيف (كما قالوا مَسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاءِ وكسرِها، وأَحَسْتُ أي مَسِسْتُ) يعني أن أصل مَسْتُ: مَسِسْتُ بفتح الميم وكسر السين الأولى وسكون الثانية، فَلَكَ أن تحذفَ السينَ الأولى مع حركتها، فيصيرَ حينئذ مَسْتُ بفتح الميم، ولك أن تنقل حركةَ السين الأولى إلى الميم بعد سلب حركتها، وتحذفَ أحد السينين، فيصيرَ حينئذ مِسْتُ بكسر الميم (وَظَلِلْتُ) يعني أن أصل ظَلْتُ ظَلِلْتُ بفتح الظاءِ، وكسر اللام الأولى، وسكون الثانية، فَفُعِلَ به ما فُعِلَ بِمَسِسْتُ من غير فرقٍ (وأَحْسَسْتُ) يعني أن أصل أَحَسْتُ أَحْسَسْتُ بسكون الحاء وفتح السين الأولى وسكون الثانية، نُقِلَتْ فتحةُ السين إلى الحاءِ، وحذفت إحدى السينين، فصار أَحَسْتُ؛ فلما صار المضاعَفُ مشابهًا للمعتل في لُحُوقِ الإبدال والحذف أُلْحِقَ المضاعَفُ به، وجُعِلَ غيرَ سالمٍ كالمعتل[1] (والمضاعفُ يلحقُهُ الإدغامُ) بالدال

---

(١) قلت: هذا عند من لا يفرق بين السالم والصحيح؛ أما في مذهب مَنْ يعد السالم من أقسام الصحيح، وقسيما للمضاعف والمهموز، فإنه لا يُلحق المضاعف بالمعتلات، فَتَنَبَّهْ!

وهو: أَنْ تُسَكِّنَ الأول وتُدْرِجَ في الثاني، ويُسَمَّى الأولُ مُدْغَمًا والثاني مُدْغَمًا فيهِ؛ وذلكَ واجبٌ

المهملة مخففةً من باب الإِفْعَال، ومشددةً من باب الافْتِعَال[1] (وهو) أي الإدغام في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح (أَنْ تُسَكِّنَ) الحرفَ (الأول) من الحرفين المتجانسين إن كان متحركًا[2] (وتُدْرِجَ) ذلك الحرف (في) الحرف (الثاني) نحو مدَّ، فإن أصله: مَدَدَ، فَسَكَّنْتَ الدالَ الأولى، وأدرجْتَها في الدالِ الثانية، فصار مدَّ (ويُسَمَّى) الحرفُ (الأولُ) من المتجانسين (مُدْغَمًا) اسم مفعول لإدغامك إيَّاه (و) يُسَمَّى الحرفُ (الثاني) منهما (مُدْغمًا فيه) لإدغامِكَ الحرفَ الأولَ فيه؛ والمدغَمُ والمدغَمُ فيه حرفان في التلفظِ، حرفٌ واحدٌ في الكتابةِ كما رأيتَ (وذلكَ) أي الإدغامُ ثلاثةُ أقسامٍ؛ القسمُ الأولُ إدغامٌ (واجبٌ) وهو فيما إذا اجتمع حرفانِ من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، ويكون الثاني منهما متحركًا، وذلك في الماضي والمضارع وغيرهما؛ أما في الماضي فما لم يتصلْ بآخره ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ متحرك، وهو خمسةُ أمثلةٍ من الغائب بالترتيب، فإن اتصل به ذلك فالإدغامُ ممتنعٌ كما سيجيء؛ تقول: مدَّ مَدَّا مَدُّوا مَدَّتْ مَدَّتا مَدَدْنَ، مَدَدْتَ مَدَدْتُما مَدَدْتُم مَدَدْتِ مَدَدْتُما مَدَدْتُنَّ، مَدَدْتُ مَدَدْنا.

---

(١) أي: الادّغام، فهو من باب الافتعال، وفعله: ادَّغَم = افتعل؛ هذا والادّغام تسمية بصرية، والإدْغام بتسكين الدال تسمية كوفية.

(٢) قال التفتازاني: «لمّا ذكرَ أنَّ المتحرّك يُسَكَّنُ عند إدغامه عُلِمَ إبقاءُ الساكنِ بحالِهِ بالطريقِ الأَوْلى» (انظر شرح التفتازاني (ص/٩٧)).

في نحوِ مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ، واسْوَدَّ يَسْوَدُّ، واسْوَادَّ يَسْوَادُّ، واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ، وتَمادَّ يَتَمادُّ. وكذا هٰذهِ الأفعالُ إذا بُنِيَتْ للمفعولِ نحوُ مُدَّ يُمَدُّ

وأما في المضارع فما لم يتصل بآخره نونُ جمعِ المؤنثِ، وهو اثنا عشر مثالًا، فإن اتصل به النون فالإدغام ممتنع؛ مثاله: يَمُدُّ يَمُدَّانِ يَمُدُّونَ تَمُدُّ تَمُدَّانِ يَمْدُدْنَ، تَمُدُّ تَمُدَّانِ تَمُدُّونَ تَمُدِّينَ تَمُدَّانِ تَمْدُدْنَ، أَمُدُّ نَمُدُّ؛ وعلى هذا القياسِ غيرُهُما، وإلى جميع ما ذكرنا أشار بقوله **(في نحوِ مَدَّ)** بفتح الميم، أصلُه: مَدَدَ، فأسكنتَ الدالَ الأولى، وأدرجتَ في الثانية، فصار مَدَّ كما سبق **(يَمُدُّ)** أصله: يَمْدُدُ، نقلت حركة الدالِ الأولى إلى الميم، ثم أدغمت في الثانية، فصار يَمُدُّ **(و)** على هذا **(أَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ)** ولا يخفى على المتأمل كيفيةُ الإدغامِ في هذه الأبواب مما سبقَ من البيانِ **(واسْوَدَّ يَسْوَدُّ)** من بابِ الافْعِلَالِ **(واسْوَادَّ يَسْوَادُّ)** مِنْ بابِ الافعيلالِ، وليسا من المضاعَفِ، لكنْ أَوْرَدَهُما هنا استطرادًا مِنْ حيثُ إنهما يَجِبُ الإدغام فيهما **(واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ)** مضاعَفٌ من بابِ الاسْتِفْعَال **(واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ)** من باب الافْعِلالِ، كالاقْشِعْرَارِ وليس بمضاعفٍ **(وتَماد يَتَمادُّ)** مضاعَفٌ مِنْ بابِ التفاعُلِ، فيجبُ الإدغامُ في جميعِ هذه الأمثلة لاجتماع الحرفين المتجانسين فيها، مع تحرك الحرف الثاني منهما **(وكذا هذه الأفعالُ)** التي تقدم ذكرها يجب الإدغامُ فيها **(إذا بُنِيَتْ للمفعولِ نحو مُدَّ)** بضم الميم، أصله مُدِدَ؛ وهكذا تقول: مُدَّا مُدُّوا إلى ءاخره **(يُمَدُّ)**

ونظائرِهِ، وفي نحوِ مَدًّا[١] مَصْدرًا، وكذلكَ إذا اتصلَ بالفعلِ ألفُ الضميرِ أو واوُهُ أو ياؤُهُ نحوَ: مَدَّا مَدُّوْا مُدِّي؛ وَمُمْتَنِعٌ

أصله: يُمْدَدُ، إلى ءاخر الأمثلة (ونظائرِهِ) أي نظائرُ مُدَّ يُمَدُّ كأُعِدَّ يُعَدُّ، وانقُدَّ يُنْقَدُّ فيهِ، وغيرُهُما (و) الإدغامُ واجبٌ أيضًا (في نحوِ مَدًّا مصدرًا) أصله: مَدَدًا (وكذلكَ) الإدغامُ واجبٌ (إذا اتصلَ بالفعلِ) المضاعفِ وما شابهه (ألفُ الضميرِ أو واوُهُ أو ياؤُهُ) مثالُ الألفِ (نحو: مَدَّا) يجوز فيه فتحُ الميم على أنه فِعْلُ الاثنين من الماضي مبنيًا للفاعل، فحينئذٍ أصله: مَدَدَا، وضَمُّ الميمِ إما على أنه فِعْلُ الاثنين من الأمر، فحينئذٍ أصله: تَمْدُدانِ، أو على أنه فعلٌ ماضٍ مبنيًا للمفعول، فحينئذٍ أصله: مُدِدا؛ ومثالُ الواو (مَدُّوْا) بفتح الميم، على أنه فعلُ جمعِ المُذَكَّرِ من الماضي مبنيًا للفاعل، وأصلُهُ حينئذٍ مَدَدُوا، أو بضمِّ الميم إما على أنه فعلُ الجمعِ من الأمر، وأصله حينئذٍ: تَمْدُدونَ، أو على أنه فعلُ الجمعِ من الماضي مبنيًا للمفعول، فحينئذٍ أصله: مُدِدُوا، وقس على ما قلناه غيرَهُ من النظائرِ والأشباه. ومثالُ الياءِ (مُدِّي) بضم الميم فقط، وهو فعلُ الأمرِ للواحدة المؤنثة، أصله: تَمْدُدِينَ.

(و) القسمُ الثاني من أقسام الإدغامِ إدغامٌ (مُمْتَنِعٌ) وهو فيما إذا اجتمعَ فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، والثاني

---

(١) إعراب (مَدًّا) هنا على اعتبار الحكاية، فهو مجرور بكسرة مقدرة.

في نحوِ مَدَدْتُ مَدَدْنَا مَدَدْتَ إلى مَدَدْتُنَّ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ ولا تَمْدُدْنَ؛

منهما ساكنٌ سكونًا لازمًا، وذلك مِنَ الماضي إذا اتصل به[1] ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ متحرّكٌ، أعني التاءَ والنونَ، وهو في تسعةِ أمثلةٍ منه (في) المتكلم وحدَهُ (نحو مَدَدْتُ) وفي المتكلم مَعَ الغيرِ نحو (مَدَدْنَا) وفي المخاطَبِ من نحو (مَدَدْتَ) مَدَدْتُما مَدَدْتُمْ مَدَدْتِ مَدَدْتُمَا (إلى مَدَدْتُنَّ و) في جمع المؤنثِ الغائبِ نحو (مَدَدْنَ) فهذه تسعةُ أمثلةٍ مِنَ الماضي يَمْتَنِعُ الإدغام فيها لِمَا مَرَّ.

(و) من المضارع إذا اتصلَ بآخره نونُ جمعِ المؤنثِ، وهو في مثالين منه؛ في جمع المؤنثِ الغائبِ نحوُ (يَمْدُدْنَ و) في المخاطب نحو (تَمْدُدْنَ، و) مِنْ أمَرِ المُخاطَبِ في جمع المؤنث نحو (امْدُدْنَ و) من أمر الغائب فيه أيضًا نحو لِيَمْدُدْنَ، ومِنَ النهي فيه أيضًا نحو (لا تَمْدُدْنَ) ولا يَمْدُدْنَ. فهذه أمثلةٌ من المضارع وما في حكمه[2] يمتنع الإدغامُ فيها لما تقدم[3].

---

(١) في نسخة: «بآخره».
(٢) يتضمن الأمر والنهي.
(٣) قال ابن عيسى:

«وإنْ به ضميرُ رَفعٍ قَدْ وُصِلْ	وكانَ ذا تحرُّكٍ فذا حُظِلْ
إدغامُهُ إذْ ذا الضميرُ فيهِ	يطلُبُ تسكينَ الذي يليه
وذاكَ للتحريكِ فيهِ يقتضي	فعارضَ المانعُ هذا المقتضي
فقُلْ إذن (مَدَدْتُ) بالفَكّ كذا	(مَدَدْتَ) والباقي افككَنَّ مثلَ ذا»

(انظر الترصيف (ص/٤٢)).

وجائزٌ إذا دَخَلَ الجازمُ على فِعْلِ الوَاحِدِ؛ فإنْ كانَ مكسورَ العينِ كيَفِرَّ، أو مفتوحَهُ كيَعَضَّ، فتقولُ: لم يَفِرَّ ولم يَعَضَّ بكسرِ اللامِ وفتحِها،

(و) القسم الثالث من أقسامِ الإدغامِ إدغامٌ (جائزٌ) وهو فيما إذا اجتمعَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، والثاني منهما ساكنٌ سكونًا غيرَ لازم وذلك (إذا دَخَلَ الجازمُ على فِعْلِ الوَاحِدِ) من المضاعَفِ نَحوُ: لَم يَمُدَّ ولم تَمُدَّ، وما في حكم فعل الواحد[1] نحو لَمْ أَمُدَّ ولم نَمُدَّ[2] (فإنْ كانَ) فعلُ الواحد الذي دخلَ عليه الجازمُ (مكسورَ العينِ كيَفِرَّ) إذْ أصلُه: يَفْرِرُ، وهو من الباب الثاني (أو) كان (مفتوحَهُ) أي مفتوحَ العَيْنِ (كيَعَضَّ) إذْ أصله: يَعْضَضُ، وهو من الباب الرابع (فتقولُ) فيه عندَ دخول الجازم مع الإدغام (لم يَفِرَّ ولم يَعَضَّ بكسرِ اللامِ وفتحِها)[3]

---

(١) لم نَمُدَّ هو الذي في حكم الواحد.

(٢) قال التفتازاني: «فيجوز عدم الإدغام نظرًا إلى أنَّ شرطَ الإدغام تحركُ الحرف الثاني، وهو ساكنٌ هنا، فلا يُدْغَمُ، ويُقال: لَمْ يَمْدُدْ، وهو لغة الحجازيين... ويجوز الإدغام نظرًا إلى أنَّ السكونَ عارضٌ لا اعتداد به، فَيُحَرَّكُ الثاني، ويُدْغَمُ فيه الأول، فيقال (لم يَمُدَّ) بالضم أو الفتح أو الكسر، كما سيأتي إن شاء الله، وهو لغة بني تميم. والأول هو الأقرب إلى القياس». (انظر شرح التفتازاني (ص/١٠١)).

(٣) يقول ابن عيسى في بيان حكم اللام إن كان الفعلُ مكسورَ العين أو مفتوحَها:

«إن كانَ ذا مكسورَ عينٍ كيفِرّْ فالكسرُ والفتحُ للامِهِ يَقِرّْ
كذا إذا مفتوحُها كانَ كلا يَعَضُّ والكسرُ لفتحِهِ تلا(*)»

(انظر الترصيف (ص/٤٢)). =

ولم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ، وهكذا حكمُ يَقْشَعِرُّ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ. وإنْ كانَ مضمومًا فيجوزُ فيهِ الحركاتُ الثلاثُ مع الإدغامِ، وفكُّه، تقولُ: لم يَمُدَّ، بحركاتِ الدالِ، ولم يَمْدُدْ. وهكذا حكمُ الأمرِ،

ووجه جواز الإدغام فيهما وفي أمثالهما أن تقولَ: أصلُهما لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ بسكونِ اللامِ علامةً للجزمِ، فنَقَلْتَ حركةَ عينِ الفعلِ إلى ما قبلها دفعًا للثِّقَلِ، فالتقى ساكِنان، فحَرَّكْتَ اللامَ دفعًا لالتقاء الساكنين، إما بالكسرةِ لأنَّ الساكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسرة، وإما بالفتحة للخفَّةِ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ العَيْنَ في اللامِ، فصار لَمْ يفرِّ، ولم يعضَّ بكسر اللام وفتحها؛ وقسْ على هذا نظائِرَهُ (و) تقولُ (لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ) بفَكِّ الإدغام؛ لسكون الحرف الثاني من المتجانسين (وهكذا حكمُ يَقْشَعِرُّ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ) عند دخول الجازم عليها، فتقول مع الإدغام: لَمْ يَقْشَعِرَّ، ولم يَحْمَرَّ، ولَمْ يَحْمَارَّ بكسر اللام وفتحها، ووجهُهُ ما تقدم. وتقولُ: لم يَقْشَعْرِرْ، ولم يَحْمَرِرْ، ولم يَحْمَارِرْ، بفكِّ الإدغام (وإنْ كانَ) عينُ المضارعِ من فِعْلِ الواحدِ الذي دخلَ عليهِ الجازمُ (مضمومًا فيجوزُ فيهِ الحركاتُ الثلاثُ مع الإدغامِ) الضمُّ لمتابعة عينِ فِعْلِهِ، والفتحُ والكسرُ لِمَا قلناهُ ءانفًا، فلا نعيدُهُ (و) يجوزُ (فكُّه) أي فكُّ الإدغام (تقولُ: لم يَمُدَّ بحركاتِ الدالِ) مع الإدغامِ (و) تقولُ (لم يَمْدُدْ) بفكِّ الإدغامِ. ووجهُ الجميعِ ما تقدم (وهكذا حُكْمُ الأمرِ) يعني يجوزُ فيه - إذا كان

= (*) يعني أنَّ الفتح هو الأصلُ والكسر تابعٌ له.

فتقولُ: فِرَّ وعَضَّ بكسرِ اللامِ وفتحِها، وافْرِرْ واعضَضْ ومُدَّ، بحركاتِ الدالِ، وامْدُدْ، وتقولُ في اسمِ الفاعلِ: مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّوْنَ مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ وَمَوَادُّ، واسمُ المفعولِ مَمْدُوْدٌ كمَنْصُوْرٍ.

فِعْلَ الواحِدِ - ما يجوز في المضارع المجزوم، فلا تنسَ ما تقدم من البيان، فإنْ كانَ الأمرُ مِنْ مكسورِ العين أو مفتوحِه (فتقولُ) فيه (فِرَّ وعَضَّ بكسرِ اللامِ وفتحِها) معَ الإدغامِ، ووجهُهُ أنَّ أصلَهُما: افْرِرْ واعضَضْ، فنقلتْ حركةُ العين إلى الفاء، فالتقى الساكنان[1]، فحركتِ اللامُ دفعًا لالتقاء الساكنين، إما بالكسر أو الفتح، لما مَرَّ، ثم أُدغمتِ العينُ في اللام، فاستغنيَ عن همزةِ الوصل، فحذفتْ، فصار: فِرَّ وعَضَّ (و) تقول فيه أيضًا (افْرِرْ واعضَضْ) بفكِّ الإدغام (و) إنْ كانَ الأمرُ من مضموم العين فتقولُ (مُدَّ بحركاتِ الدالِ) الضمِّ والفتحِ والكسرِ مع الإدغام[2] (وامْدُدْ) بفكِّ الإدغام، ووجهُ الجميع تقدَّمَ، فليتأملْ فيما سبق.

(وتقولُ في) بناء (اسمِ الفاعلِ) مِنْ يَمُدُّ (مَادٌّ) بالإدغام وجوبًا، وأصله: مادِدٌ، سُكِّنَت الدالُ الأولى، وأدغمت في الثانية، فصار: مادًّا، وكذا (مَادَّانِ مَادُّوْنَ مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ وَمَوَادُّ، و) تقول في بناء (اسمِ المفعولِ) من يُمَدُّ (مَمْدُوْدٌ كمَنْصُوْرٍ) من غير إدغامٍ؛ لعدم اجتماع الحرفين المتجانسين.

---

(١) في نسخة: «ساكنان».

(٢) قال التفتازاني: «وقد رويت الحركات الثلاث في قول جرير: [من الكامل]

ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوَىٰ   والعيشَ بَعْدَ أولئكَ الأَيَّامِ»

(انظر شرح التفتازاني (ص/ ١٠٤)).

فصلٌ في المُعْتَلِّ

هُوَ ما أحدُ أصولِهِ حرفُ عِلَّةٍ، وهيَ الواوُ والألفُ والياءُ، وتُسَمَّى حروفَ المَدِّ واللِّينِ، والألفُ حينئذٍ تكونُ مُنْقَلِبَةً عن وَاوٍ

هذا (فصلٌ في) بيانِ الفعلِ (المُعْتَلِّ)

وهو لغةً اسمُ الفاعِلِ[1] مِنْ يَعتَلُّ أي يَمرَضُ فهو المريض.

وأما في الاصطلاح فـ(هُوَ ما أحدُ أصولِهِ) الذي هو إما فاءُ الفعلِ، أو عينُ الفعلِ، أو لامُ الفعل (حرفُ عِلَّةٍ) فلا يكونُ مثلُ قاتَلَ واعْشَوْشَبَ مُعْتَلًّا (وهيَ) أي حروفُ العلة (الواوُ والألفُ والياءُ وتُسَمَّى) الواوُ والألفُ والياءُ التي هي حروفُ العلة في اصطلاح الصرفيين (حروفَ المَدِّ) إذا كانت ساكنةً وحركةُ ما قبلها من جنسِها، كقَالَ ويقُولُ ويَبِيعُ (وَ) تسمى هذه الحروف أيضًا حروفَ (اللِّينِ) إذا كانت ساكنةً، سواءٌ كان حركةُ ما قبلَها من جنسها كما تقدم أوْ لا، كالقَوْلِ والبَيْعِ؛ فَعُلِمَ من هذا أنّ الألفَ حرفُ مدٍّ ولين دائمًا، وأن كلَّ مدٍّ لينٌ وليس كلُّ لينٍ بمدٍّ، وأنّ الواوَ والياءَ إذا كانتا متحركتين كوَعَدَ ويَسَرَ فليستا حينئذٍ بحرف مدٍّ ولينٍ (والألفُ حينئذٍ) أي حينَ إذْ كانت أحدَ أصول المعتل (تكونُ مُنْقَلِبَةً عن وَاوٍ) نحو قال، فإن

---

(١) في نسخة: «اسم فاعل».

أو ياءٍ، وأنواعُهُ سَبْعَةٌ.

[القسم] الأول: المُعْتَلُّ الفاءِ، ويُقالُ لَهُ المِثَالُ؛ لمماثلتِهِ الصحيحَ في احتمالِهِ الحركاتِ.

أصله: قَوَلَ **(أو)** عن **(يَاءٍ)** نحو باعَ، فإن أصله: بَيَعَ كما سيجيء، ولا تقع الألف في الفعل أصليةً. **(وأنواعُهُ)** أي أقسام المعتل **(سَبْعَةٌ)**[1] لأن حروف العلة إما أن تقع في المعتل متحدة أو متعددة؛ فإن كانت متحدةً فإما أن تكون فاءً أو عينًا أو لامًا، فهذه أقسامٌ ثلاثة، وإن كانت متعددةً؛ فإما أن تكون اثنتين أو ثلاثةً، الثاني قسمٌ واحدٌ، والأولُ إما أن يفترقا أو يقترنا، والأولُ قسمٌ واحدٌ، والثاني إما فاءٌ وعينٌ أو عينٌ ولامٌ، فهذه أقسامٌ أربعةٌ أُخَرُ، فالمجموعُ سبعةٌ كما يجيء تفصيله.

النوع **(الأولُ)** من أنواع المعتل **(المُعْتَلُّ الفاءِ)** وهو الذي فاءُ فعلِهِ حرفُ علةٍ فقط **(ويُقالُ لَهُ)** أي للمعتلِّ الفاءِ **(المِثَالُ لمماثلتِهِ)** أي لمشابهته **(الصحيحَ في احتمالِهِ[2] الحركاتِ)** يعني أنَّ حروف العلة إذا وقعت أولًا تحتمل الحركةَ كالحرفِ الصحيح، تقول: وَعَدَ ويَسَرَ كما تقولُ نَصَر، بخلاف ما إذا وقعت غيرَ أولٍ فإنها تكون ساكنة غالبًا نحو: قالَ ورَمى.

ثم حروفُ العلة التي تقع فاءَ الفعل إما واوٌ وإما ياءٌ؛ إذ

---

(١) قال ابن عيسى:

«وليس في الأفعالِ والأسما أَلِفْ أصليَّةٌ بل ذاتُ قَلْبٍ قد أُلِفْ
عن واوٍ أو ياءٍ، وذا المعتلُّ في سبعة أنواعٍ لَهُ حَصْرٌ قُفِي»
(انظر الترصيف (ص/ ٤٤)).

(٢) في نسخة: «احتمال».

أما الواوُ فتُحْذَفُ مِنَ المضارعِ الذي عَلَى يَفْعِلُ بكَسْرِ العينِ، ومِنْ مَصْدَرِهِ الذي على فِعْلَةٍ، وتَسْلَمُ في سائرِ تصاريفِهِ؛ تقولُ: يَعِدُ

الألفُ لا تقع في أول الكلمةِ لا أصليةً ولا منقلبةً؛ لسكونها، ولتعذر الابتداءِ بالساكن **(أما الواوُ فتُحْذَفُ)** من المعتلِّ الفاءِ في[1] موضعين: **(من)** الفعل **(المضارعِ الذي)** يكون **(عَلى)** وزن **(يَفْعِلُ بكَسْرِ العينِ، و)** تحذف الواو أيضًا **(مِنْ مَصْدَرِهِ)** أي مصدرِ معتلِّ الفاءِ[2] **(الذي)** يكون **(على)** وزنِ **(فِعْلَةٍ)** بكسر الفاء **(وتَسْلَمُ)** الواوُ **(في سائرِ تصاريفِهِ)** أي في باقي تصاريف المعتلِّ الفاءِ من الماضي، والمضارعِ الذي لا يكون على وزن يَفعِلُ بكسر العين، واسم الفاعلِ، واسم المفعول وغيرِها **(تقولُ)** في الماضي: وَعَدَ بثبوت الواو، وفي المضارع المكسور العين **(يَعِدُ)** إلى ءاخر الأمثلة، بحذفها؛ إذْ أصله: يَوْعِدُ، فحذفت الواوُ لوقوعها بين ياء وكسرة[3]، وهو مستثقَلٌ،

---

(١) في نسخة: «من».
(٢) في نسخة: «المعتل الفاء».
(٣) قلت: الآراء والمذاهب في تعليل حذف واو المثال في نحو: وَعَدَ يَعِدُ متشعبة، ومن أشهرها ما ذكره الشارح رحمه الله. ومنها تعليلٌ لطيفٌ لابن مسعودٍ - صاحب (مَراح الأرواح) - جاء فيه: «وأصل (يَعِدُ): يَوْعِدُ، فحذفت الواو لأنه يلزم الخروج من **الكسرة التقديرية** [التي هي بعضِ الياء] إلى **الضمة التقديرية** [التي هي بعض الواو، عند مَنْ يرى أنَّ الحركات أبعاضُ حروف المدِّ واللين]، ومن **الضمةِ التقديريةِ** إلى **الكسرة التحقيقية**، ومثلُ هذا ثقيل» (انظر: مراح الأرواح (ص/٣٠)).

عِدَةً ووَعْدًا، فهو وَاعِدٌ وذَاكَ مَوْعُودٌ، وعِدْ ولا تَعِدْ، وكذلكَ: وَمِقَ يَمِقُ مِقةً. فإذا أُزِيلَتْ كسرةُ ما بعدَها أُعِيْدَتِ الواوُ نحوُ لمْ يُوْعَدْ، وتَثْبُتُ في يَفْعَلُ - بالفتحِ -

---

ثم حُمِلَ الباقي عليه. وتقول في المَصدرِ المكسورِ الفاءِ **(عِدَةً)** بحذف الواو أيضًا؛ إذ أصلها: وِعْدٌ بكسر الواو وسكون العين، فنُقلت حركة الواو إلى العين، وحذفت الواو، ثم عُوّضت عنها التاء في الآخر، فصار عِدةً **(و)** تقول في المصدر الذي ليس على وزن فِعْلَةٍ بكسر الفاء **(وَعْدًا)** بسلامة الواو **(فهو وَاعِدٌ)** واعِدان واعدون إلى ءاخر الأمثلة في اسم الفاعل منه بسلامة الواو أيضًا **(وذَاكَ مَوْعُودٌ)** موعودان إلى ءاخره في اسم المفعول منه كذلك **(و)** تقول في الأمر من تَعِدُ **(عِدْ)** بحذف الواو **(و)** في النهي **(لا تَعِدْ)** بحذفها أيضًا **(وكذلكَ)** أي كمثل ما تقدم من الحذف وعدمه في وَعَدَ يَعِدُ عِدةً **(وَمِقَ)** كعَلِمَ، أي أَحَبَّ، بثبوت الواو **(يَمِقُ)** بحذفها؛ إذْ أصله: يَوْمِقُ **(مِقةً)** والأصل: وِمْقًا، بكسر الواو وسكون الميم، ففُعِل بهما ما فُعِلَ بيَعِدُ عِدةً **(فإذا أُزِيلَتْ كسرةُ ما بعدَها)** أي ما بعد الواو **(أُعِيْدَتِ الواوُ)** المحذوفة لانتفاء علة حذفها **(نحوُ لمْ يُوْعَدْ)** بفتح العين مبنيًا للمفعول[1] **(وتَثْبُتُ)** الواو **(في يَفْعَلُ بالفتحِ)** أي بفتح

---

(١) قال ابن عيسى:

«. . . . . في الأمرِ والنهيِ تقولُ (لا تَعِدْ)
فإنْ أُزيلَ الكسرُ ممّا بعدَها أعيدَتِ الواو كَلَمْ يُوْعَدْ بِها».

(انظر الترصيف (ص/ ٤٥)).

كوَجِلَ يَوْجَلُ اِيْجَلْ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً لسكونِها وكسرِ ما قَبْلَها، فإنِ انضَّمَ ما قبلَها عادَتِ الواوُ؛ تقولُ: يا زيدُ ايْجَلْ، وتُكْتَبُ بالياءِ. وتثبُتُ في يَفْعُلُ بالضمِّ، كوَجُهَ يَوْجُهُ أُوْجُهْ لا تَوْجُهْ،

العين **(كوَجِلَ)** بالكسر أي خاف **(يَوْجَلُ)** بالفتح، بثبوت الواو فيهما **(ايْجَلْ)** أمرٌ من تَوْجَلُ، فحذفت التاء، وزيدت همزة مكسورة كما[1] تقدم، فصار: اِوْجَلْ، ثم **(قُلبتِ الواوُ ياءً لسكونِها وكسرِ ما قَبْلَها)** فصار: اِيجَل **(فإنِ انْضَمَّ ما قبلَها)** أي ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو اِيجَل **(عادت الواو)** لزوال علةِ قلبها ياءً، أعني كسرةَ ما قبلها **(تقولُ: يا زيدُ ايْجَلْ)** تلفظ بالواو لزوال كسرة ما قبلها لأن الهمزة تسقُطُ[2] في الدَّرْجِ لفظًا **(وتُكْتَبُ بالياءِ)** مراعاةً لحال الابتداءِ بها عندَ الوقفِ على ما قبلَها، نحو: يا زيدْ اِيجَل، إذا وَقَفْتَ على الدال وابتدأتَ بالهمزة[3] **(وتثبُتُ)** الواو أيضًا **(في يَفعُلُ بالضمِّ)** أي بضم العين **(كوَجُهَ)** أي صار شريفا **(يَوْجُهُ أُوْجُهْ)** أمرٌ من تَوْجُهُ **(لا تَوْجُهْ)**

---

(١) في نسخة: «لِمَا».

(٢) في نسخة: «سَقَطَتْ».

(٣) قال ابن عيسى:

«وإن يكُن ما قبلَها انضَمَّ تَعُدْ تقولُ زيدُ اوْجَلْ وذا مِن كُلِّ بُدّْ
في اللفظِ أمّا الخطُّ فاكتُبْها بِيَا وقيل للتعليم بالواوِ اثْبِتَا

قال الشارح: الأصلُ في كل كلمةٍ أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقفِ عليها، فالابتداء فيه بالياء نحو (ايجل) فتكتب بالياء، فلو كتبت في الكتب التعليمية بالواو فلا بأس بهِ فإنه لتوضيحه وتفهيمه للمستفيدين». (انظر «المصدر السابق» (ص/ ٤٥ - ٤٦)).

وحُذِفَتِ الواوُ من يَطَأُ ويَسَعُ ويَضَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ؛ لأنها في الأصلِ على يَفعِلُ بكَسرِ العينِ، ففُتِحَ العينُ لحرفِ الحلقِ، وحُذِفَت مِنْ يَذَرُ لكونِهِ في معنى يَدَعُ، وأَمَاتُوْا

نهيٌ بثبوت الواو فيها **(و)** قولُهُ **(حُذِفَتِ الواوُ من يَطَأُ ويَسَعُ ويَضَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ)** أي يتركُ؛ جوابٌ عن سؤال مقدَّرٍ، تقديرُ السؤال: أنك قلت: «وتثبُتُ الواو في يَفعَلُ بفتح العين نحو يَوْجَلُ، وهذه الأمثلة كلُّها مفتوحةُ العين مع أنَّ الواوَ قد حذفت منها»؟ فأجاب المصنف عنه: بأنّ الواوَ إنما حذفت من هذه الأمثلة **(لأنها في الأصلِ على)** وزن **(يَفْعِلُ بكسرِ العينِ)** أي كانت في الأصل: يَوْطِئ ويَوْسِعُ ويَوْضِعُ ويَوْقِعُ ويَوْدِعُ، مكسوراتِ العينِ، فحذفت الواو منها لكسرة ما بعدها، فصارت: يَطِئ ويَسِعُ ويَضِعُ ويَقِعُ ويدِعُ بكسرِ العينِ **(ففُتِحَ العينُ)** بعدَ حذفِ الواو **(لحرفِ الحلقِ)** لأنه ثقيل، والفتحة أخف الحركات، فصار مفتوحَ العينِ بعد حذف الواو، فلم تحذف الواو إلا من يفعِلُ مكسورَ العينِ، فلا يَرِدُ نَقْضًا **(وحُذِفَت)** الواو **(من يَذَرُ)** هذا أيضًا جواب عن سؤال مقدر، تقديرُهُ أن يقال: «إنه حذفت الواو من يَذَرُ وهو مفتوح العين، ولا يمكن أن يقال إنه كان في الأصل مكسور العين ففتح بعد حذف الواو لحرف الحلقِ، كما قلتم في الجواب السابق، لعدم حرف الحلق ههنا»؟ أجاب: بأنه إنما حذف الواو من يَذَرُ **(لكونِهِ)** أي لكون يَذَرُ **(في معنى يَدَعُ)** فكما حُذفت الواو من يَدَعُ - لمَا مر - حذفت من يَذرُ حملًا عليه **(وأَمَاتُوْا)** أي لم

أي العرب لم يستعملوها وليس لنا نحن ان نستعملها

ماضِيَ يَدَعُ ويَذَرُ، فحَذْفُ الفاءِ دليلٌ على أنه واوٌ. وأما الياءُ فتثبُتُ على كلِّ حالٍ نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ. وتقولُ في أَفْعَلَ من اليائيِّ:

يستعملوا (**ماضِيَ يَدَعُ و**) ماضي (**يَذَرُ**) فلم يُسْمَع من لغة العرب وَدَعَ ولا وَذَرَ[1]. ثم ورد عليه السؤال بأنه إذا لم يُسمَعْ من اللغة وَدَعَ ولا وَذَرَ فما الدليل على أن المحذوف من المضارع هو الواوُ لا الياءُ؟ (**ف**)أجاب عنه بقوله (**حَذْفُ الفاءِ**) أي فاء الفعل من يدعُ ويذرُ (**دليلٌ على أنه**) أي على أن المحذوف الذي هو فاء الفعل (**واوٌ**) لا ياءٌ؛ إذ لو كان فاءُ الفعل ياءً لم يحذف، كما سيجيء.

ولما فرغ المصنف من بيان أحكام الواو من معتل الفاء شرع في بيان الياء منه فقال (**وأما الياءُ فتثبُتُ على كلِّ حالٍ**) أي سواءٌ كان مضمومَ العين أو مكسورَ العين أو مفتوحَ العين (**نحوُ يَمُنَ**) الرجل (**يَيْمُنُ**) إذا صار مَيْمُونًا، بضم العين فيهما (**ويَسَرَ**) الرجل (**يَيْسِرَ**) إذا لعب بالقِمار، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (**ويَئِسَ**) الرجل (**يَيْأَسُ**) إذا قَنِطَ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع. ثم هذا الذي ذكر من أحكام الواو والياء كلُّها فيما إذا كان الفعل مجردًا، أما أحكامها في المزيد فيه فأورد المصنف منه ما فيه إعلال، وترك ما لا إعلال فيه، فقال (**وتقولُ في أَفْعَلَ من اليائيِّ**) أي إذا

---

(١) قلتُ: الأَولى حمل هذه العبارة على معنى قلة الاستعمال. انظر تفصيل المسألة في الملحق المذيل به الكتاب، (ص/ ٢٠٠).

أَيْسَرَ يُوْسِرُ فهو مُوْسِرٌ، بقلبِ الياءِ واوًا؛ لسكونِها وانضمام ما قبلَها، وفي افْتَعَلَ منهما: اِتَّعَدَ يَتَّعِدُ فهو مُتَّعِدٌ، واِتَّسَرَ

نَقَلْتَ المعتلَّ الفاءِ اليائيَّ إلى باب الإِفْعال تقول في الماضي منه (أَيْسَرَ) وفي المضارع (يُوْسِرُ) أصله يُيْسِر (فهو مُوْسِرٌ) في اسم الفاعل (بقلبِ الياءِ) الذي هو فاء الفعل في المضارع واسم الفاعل (واوًا لسكونِها) أي لسكون الياء (وانضمام ما قبلَها) فصار: يُوسِرُ ومُوسِرٌ، وذلك قياس مُطَّرِدٌ (و) تقول (في افْتَعَلَ منهما) أي من الواوي واليائي، أي إذا نقلت المعتلَّ الفاءِ الواويَّ إلى باب الافتعال تقول في الماضي منه (اِتَّعَدَ) الرجل إذا قَبِلَ الوعدَ، أصله: اِوْتَعَدَ؛ قُلبت الواوُ تاءً لِئَلا تنقلِبَ بالياءِ كما في اللغة الأُخرى - على ما يجيء - وأُدغمَت التاءُ في التاءِ، فصارَ: اتَّعدَ. وتقولُ في المضارع (يَتَّعِدُ) أصله: يَوْتَعِدُ، قلبت الواو تاء لِئَلَّا تنقلبَ ألفًا - كما في اللغة الأخرى - وأدغمت التاء في التاء، فصار: يَتَّعِدُ (فهو مُتَّعِدٌ) في اسم الفاعل، أصله: مُوتَعِدٌ، قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء (و) إذا نقلتَ المعتلَّ الفاءِ اليائيَّ إلى باب الافْتِعال تقول في الماضي منه (اِتَّسَرَ)[1] أصله: ايتسر، قلبت الياء تاء، وأدغمت

(١) قلتُ: اتَّسَر أي لعب بالميسر، القمار؛ قاله الإمام الخَضْراليَزْدِيّ، وقال الصّبّان في حاشيته على الأُشْمُونيّ: «قوله (اتّسار) فَسَّرَهُ القارضيُّ بالقمار، وأقرَّهُ شيخنا، وَوَجَّهَ أخذه [أي اشتقاقه] من اليُسْرِ بأنَّ أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليَسار [أي الغِنَىٰ]» (انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (٤/ ٤٦٢)). وعلى هذا المعنى كان الشارح الكيلاني رحمه الله.

يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ، ويُقالُ: اِيْتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوْتَعِدٌ، واِيْتَسَرَ يَاتَسِرُ فهو مُوْتَسِرٌ، وهذا مكانٌ مُوْتَسَرٌ فيهِ. وحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ،

في التاء. وتقول في المضارع **(يَتَّسِرُ)** أصله: يَيْتَسِر، قلبت الياء تاء، وأدغمت في التاء **(فهو مُتَّسِرٌ)** في اسم الفاعل، أصله: مُيْتَسِرٌ، قلبت الياء تاء، وأدغمت في التاء.

ثم أشار إلى أن فيهما لغةً أخرى بقوله **(ويُقالُ)** من الواويِّ في الماضي منه **(اِيْتَعَدَ)** أصله: اِوْتَعَدَ كما تقدم، قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وفي المضارع **(يَاتَعِدُ)**[1] أصله: يَوْتَعِد، قلبت الواو ألفًا لسكونها وانفتاحِ ما قبلها **(فهو مُوْتَعِدٌ)** اسمُ الفاعل، على الأصل **(و)** يقال منَ اليائيِّ في الماضي منه **(اِيْتَسَرَ)** على الأصل، وفي المضارع **(يَاتَسِرُ)** أصله: يَيْتَسِر، قلبت الياء ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها **(فهو مُوْتَسِرٌ)** في اسم الفاعل، أصله: مُيْتَسِرٌ، قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **(وهذا مكانٌ مُوْتَسَرٌ فيهِ)** أي مكان يلعب فيه بالقِمار، في اسم المفعول، والأصل فيه كما مر في اسم الفاعل **(وحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ)** الذي هو **معتلُّ الفاءِ المضاعفُ** **(كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ)** الذي

---

(١) قلتُ: وهي لغة الإمام الشافعي رضي الله عنه، وأهل الحجاز عمومًا.
قال ابن الحاجب في الشافية: «... كما جاء ياتَعِدُ وياتَسِرُ، وعليه جاء مُوْتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ في لغةِ الشافعي رحمه الله». والإمام الشافعي رضي الله عنه مُطَّلبيٌّ هاشميٌّ قرشيٌّ، فهو حجازيٌّ، وتلك لغتهم؛ فهم يجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها؛ فيقولون: اِيْتَصَلَ، ياتَصِلُ، فهو مُوتَصِلٌ، واِيْتَسَرَ، ياتَسِرُ، فهو موتَسِرٌ. (انظر شرح الأُشموني على الألفية: (٤/٤٦٣)).

وتقولُ في الأمرِ: اِيْدَدْ كَاعْضَضْ.
و[القسم] الثاني: المُعْتَلُّ العينِ، ويُقالُ لَهُ: الأَجْوَفُ وذو الثلاثةِ؛ لكونِ ماضيهِ على ثلاثةِ أحرفٍ إذا أَخْبَرْتَ عن نفسِكَ. فالمجرَّدُ تُقْلَبُ عينُهُ ألفًا في الماضي سواءٌ كانَ

هو المضاعف في سائر أحكامه من وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه، وغيرها مما مضى في المضاعف، فلا تنس ما تقدم هناك **(وتقولُ في الأمرِ)** إذا بنيته من تَوَدُّ **(اِيْدَدْ)** أصله: اِوْدَدْ، بعد حذف حرف المضارعة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: اِيْدَدْ بفكّ الإدغام جوازًا **(كَاعْضَضْ)** كما مر في المضاعف.

(و) النوع **(الثاني)** من أنواع المعتل **(المُعْتَلُّ العينِ)** وهو الذي يكون عينُ فعله حرفَ علةٍ **(ويُقالُ له)** أي للمعتلِّ العينِ **(الأَجْوَفُ)** لخلوّ وسطه الذي هو كالجوف من الحرف الصحيح، أو من الحركة **(و)** يقال للمعتل العين **(ذو الثلاثةِ)** أيضًا **(لكونِ ماضيهِ)** أي ماضي المعتل العين **(على ثلاثةِ أحرفٍ)** في بعض الصور **(إذا أَخْبَرْتَ)** أنت **(عن نفسِكَ)** نحو: قلتُ وبعتُ، بضم التاء؛ وهذا القدر كاف في وجه التسمية، ولا يلزم اطراده[1] **(فالمجرَّدُ)** الثلاثي **(تُقْلَبُ عينُهُ ألفًا)** أي عين فعله **(في)** الفعل **(الماضي)** إذا كان مبنيًا للفاعل **(سواءٌ كانَ)** عينُ

---

(١) أي لا تطَّرد هذه التسمية في غير الأجوف مما كان على ثلاثة أحرف إذا أخبرت به عن نفسك. هذا، وتسميةُ نحو قلتُ وبعتُ من الأجوف بذي الثلاثة تسميةٌ كوفيةٌ، وكذا تسمية الناقص بذي الأربعة، كما سيأتي، فهي تسمية كوفية أيضًا، روينا عن الفرَّاء والإمام ابن السّكّيت. (انظر: تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي (ص/ ٢٤٢ - ٢٤٣)).

واوًا أو ياءً؛ لتحرُّكِهما وانفتاح ما قبلَهُما، نحوُ: صَانَ وبَاعَ. فإنِ اتَّصَلَ بهِ ضَميرُ المتكَلم أو المخاطَبِ أو جمعِ المؤنثِ نُقِلَ من الواويِّ إلى فَعُلَ، ومن اليائيِّ إلى فَعِلَ؛ دلالَةً عليهما،

الفعل منه **(واوًا أو ياءً لتحركهما)** أي لتحرك الواو والياء **(وانفتاحِ ما قبلَهما)** وذلك قياسٌ مطردٌ **(نحو صَانَ)** أصله: صَوَنَ، قلبت الواو الذي هو عين فعله ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار صان **(وبَاعَ)** أصله: بَيَعَ، قلبت الياء الذي هو عين فعله ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار باع **(فإنِ اتَّصَلَ بِهِ)** أي بالفعل الماضي المجرد المبني للفاعل **(ضميرُ المتكلم)** وحده أو مع الغير **(أو)** ضمير **(المخاطَبِ)** مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا **(أو)** ضميرَ **(جمعِ المؤنثِ)** الغائب **(نُقِلَ)** فَعَلَ مفتوحُ العين **(من الواويِّ إلى فَعُلَ)** مضموم العين بأَنْ يُضَمَّ عينُ فعلِهِ **(و)** نُقِلَ فَعَلَ مفتوحُ العين **(من اليائيِّ إلى فَعِلَ)** مكسورِ العين بأن تُكْسَرَ عينُ فعلِهِ، ثُمَّ تنقلَ ضمةُ العَيْنِ من الواويِّ، وكسرتُهَا من اليائيِّ إلى فاءِ الفعلِ بعد سَلْبِ حركتِها، وتُحْذَفُ العينُ لالتقاء الساكنين كما يجيء[1]؛ وإنما فعل ذلك **(دلالَة عليهما)** أي لتدل ضمةُ فاءِ الفعلِ من الواويِّ

---

(١) قال ابن عيسى:

«وانقُلْ من الواوِيْ (فَعَلْ) إلى (فَعُلْ) ... وهْوَ مِنَ اليائِيْ انقُلَنْ إلى (فَعِلْ)
إذا بـه الضـميـرُ لـلـمخـاطَـبِ ... أو مضمَرُ الجمعِ الإناثِ الغائبِ
أو مضـمَـرٌ لـذي تـكـلُّـم وُصِـلْ ... والضَمُّ والكسرُ دليلُ ما حُظِلْ»

(انظر الترصيف (ص/٤٨)).

ولم يُغيِّرْ فَعُلَ ولا فَعِلَ إذا كانا أَصْلِيَّيْنِ، ونُقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ إلى الفاءِ، وحُذِفَتِ العينُ لالتقاءِ الساكنينِ، فتقولُ: صَانَ صَانَا صَانُوْا صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ،

على الواوِ المحذوفَةِ، وكسرةُ فاءِ الفعلِ من اليائيِّ على الياءِ المحذوفة **(ولم يُغَيِّرْ)** أي لم ينقلْ **(فَعُلَ)** بضم العين إذا كان واويًا نحو طَوُلَ بضم الواو **(ولا فَعِلَ)** بكسر العين إذا كان يائيًا نحو هَيِبَ بكسر الياء، أو واويًا نحو خَوِفَ بكسر الواو عند اتصال هذه الضمائرِ المذكورة بها[1] **(إذا كانا أَصْلِيَّيْن)** أي الضمُّ والكسرُ لهما بطريقِ الأصالةِ، وهو بيان للواقع **(ونُقِلَت الضمةُ)** أي ضمةُ الواو **(والكسرةُ)** أي كسرةُ الياءِ من الأصلينِ وغيرِ الأصلينِ عند اتصالِ تلكَ الضمائرِ **(إلى الفاءِ)** أي فاءِ الفعل بعد سلبِ حركتها **(وحُذِفَتِ العينُ)** الذي هو الواو والياء **(لالتقاءِ الساكنينِ)** كما مر **(فتقولُ)** في مثال فَعَلَ مفتوحَ العين من الواويِّ **(صَانَ صَانَا صَانُوْا صَانَتْ صَانَتَا)** ففي هذه الأمثلةِ الخمسةِ قلبت الواوُ الذي[2] هو عين فعلها ألفًا لما مَرَّ **(صُنَّ)**

---

(١) قال ابن عيسى:

«و(فَعُلَ) المضمومَ لم يغيِّروا كذلك المكسورُ فيما قرَّروا
كطالَ هابَ فانقُلِ الضَّمَّ إلى فاءٍ كذاك الكسرُ واحذِفْ ما تلا
لـفـائـه تـقـولُ صـانَ صـانـا صـانـوا وصـانَـتْ صـانَـتَـا أتـانـا»

(انظر المصدر السابق (ص/٤٨ - ٤٩)).

(٢) فائدة: تُذَكَّرُ (الواوُ) على اعتبار معنى الحرف، وتؤنثُ على اعتبار اللفظ، فلفظها مؤنث؛ وكذلك الألف والياء، وسائرُ الحروف؛ فيقال: هذا واوٌ على المعنى، أي حرفٌ، وهذه واوٌ على اللفظ. والشارح في سياق عبارته قد لحظ الاعتبارين كما جرت به عادة المصنِّفين.

صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا، وبَاعَ بَاعَا بَاعُوْا بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ،

هذا مثال ما اتصل به ضمير جمع المؤنث الغائب وهو النون، ونحن نذكر إعلاله ليقاسَ إعلالُ بقيةِ الأمثلةِ عليه، فتقول: أصله: صَوَنْنَ بفتح العين، فأدغمت النون في النون فصار صَوَنَّ، ونقل إلى فَعُلَ مضمومِ العين بأن ضُمَّ الواو، فصارَ صَوُنَّ، ثم نقلت حركةُ الواوِ إلى الصاد بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان هما عين الفعل ولام الفعل، فحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين، فصار: صُنَّ[1]، وكذا **(صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ صُنْتُ صُنَّا)** وهكذا قياس كل أجوفَ واويٍّ مفتوحِ العين نحو: قالَ إلخ **(و)** تقول في مثالِ فَعَلَ مفتوح العين من اليائي **(بَاعَ بَاعَا بَاعُوْا بَاعَتْ بَاعَتَا)** ففي هذه الأمثلة قلبت الياء الذي هو عين فعلها ألفًا لما مَرَّ **(بِعْنَ)** أصله: بَيَعْنَ مفتوح العين، فنقل إلى فَعِلَ مكسورِ العين بأن كسر الياء، فصار بَيِعْنَ، ثم نقلت حركة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان هما الياء والعين، فحذفت الياء فصار: بِعْنَ،

(١) **قلت**: في بيانه إعلالَ نحوِ صان من الأجوف اليائي عند إسناده إلى نون الإناث الغائبات، أو أيّ ضميرٍ رفعٍ متحركٍ وجهٌ ءاخرُ؛ وهو أن يقال: صُنَّ أصله: صَوَنَ. ولمَّا اتصلَتْ به النونُ (ضميرُ الرفع المتحركُ) نُقِلَ من (صَوَنَ) إلى (صَوُنَ)، فصار: صَوُنْنَ، ثم نُقِلَتْ حركة الواو إلى ما قبلها، فصار: صُوْنْنَ، فالتقى ساكنان: الواو والنون الأولى (لام الفعل)، فحذفت الواو، فالتقى المثلان: نون صانَ (لام الفعل) الساكنة، ونون النسوة المتحركة، فأدغمت النون في النون، فصار: صُنَّ. وهو مذهب مُتَّجهٌ في **التحليل الصرفي**.

بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُم بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ، بِعْتُ بِعْنَا. وإذا بنيتَهُ للمفعولِ كَسَرْتَ الفاءَ مِنَ الجميع فقُلْتَ: صِينَ، وإعلالُهُ بالنقلِ والقلبِ، وبِيْعَ، وإعلالُهُ بالنَقلِ فَقَطْ

وكذا قياس وكذلك (**بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُم بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ بِعْتُ بِعْنَا**) كل أجوفَ يائيٍّ مفتوحِ العين نحو: كالَ إلخ (**وإذا بنيتَهُ**) أي الماضي من الثلاثي المجرد نحو صان وباعَ (**للمفعولِ كَسَرْتَ الفاءَ**) أي فاءَ الفعلِ (**من الجميعِ**) أي من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره، واويًا كان أو يائيًا، متصلًا بآخره الضمائرُ المذكورةُ أو لا (**فقُلْتَ**) في الواويِّ (**صِينَ**) أصله صُونَ بضم الصادِ وكسر الواو (**وإعلالُهُ بالنقلِ**) أي نقلِ حركةِ الواو إلى الصاد بعد سَلْبِ حركتها (**والقلبِ**) أي قلبِ الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: صِين، وهكذا تقول إلى ءاخر الأمثلة.

(**و**) في اليائي (**بِيعَ**) أصله بُيِعَ بضم الباء (**وإعلالُهُ بالنقل فَقَطْ**) أي بنقلِ كسرة الياءِ إلى الباءِ بعد سَلْبِ حركتها، فصار بِيعَ. وهكذا تقول إلى ءاخر الأمثلة[1]، لكن تَحْذِفُ عينَ الفعل من الواويّ واليائيّ إذا اتصل بهما الضمائرُ المذكورةُ لالتقاء الساكنين، وذلك من جمعِ المؤنثِ الغائبِ إلى الآخر كما لا يخفى. ومما ينبغي أن يُعلَمَ في هذا المقام أنه يشترك المبنيُّ

---

(١) قال ابن عيسى:

«بفائِهِ مِنَ الجميعِ صِينَ قُلْ   بالنَّقْلِ والقَلْبِ اعتلالُهُ كَمُلْ
وبِيْعَ بالنَّقْلِ فَقَطْ معلولُ   ....»

(انظر الترصيف (ص/٤٩)).

وفي المضارعِ يَصُوْنُ ويَبِيْعُ، وإعلالُهُما بالنقلِ فقطْ، ويَخَافُ ويَهَابُ، وإعلالُهُما بالنقلِ والقلبِ.

للفاعلِ والمفعولِ لفظًا في بعض المواضع، وذلك من جمع المؤنث أيضًا إلى الآخر، والفرقُ بينهما تقديريٌّ؛ إذْ أصلُ بِعْنَ إذا كان مبنيًا للفاعل: بَيَعْنَ مفتوحَ العين، فنقل إلى فَعِلَ مكسورِ العين، فصار بَيِعْنَ إلى ءاخر ما تقدم ءانفًا، وإذا كان مبنيًا للمفعول أصله: بُيِعْنَ بضم الباء وكسر الياء، فنُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهكذا تقول إلى ءاخر الأمثلة، فلا تغفل عنه فإن الفرق بينهما في أمثلة هذه المواضع مما يشتبه على كثير من الناس.

ولما فرغ المصنف من بيان الإعلال في الماضي شرع في بيانه في المضارع فقال **(و)** تقول **(في المضارعِ)** المبنيّ للفاعل من الواويّ **(يَصُوْنُ)** أصله: يَصْوُنُ، بسكون الصاد مع ضم الواو **(و)** من اليائي **(يَبِيْعُ)** أصله: يَبْيِعُ، بسكون الباء مع كسر الياء **(وإعلالُهُما[1] بالنقلِ فقطْ)** أي بنقل ضمةِ الواو إلى الصاد في يَصْوُن، ونقل كسرة الياء إلى الباء في يَبْيِعُ، فيصير يَصُونُ ويَبِيعُ **(ويَخَافُ)** أصله: يَخْوَفُ، بسكون الخاء مع فتح الواو **(ويَهَابُ)** أصله: يَهْيَبُ، بسكون الهاء مع فتح الياء **(وإعلالُهُما[2] بالنقلِ)** أي بنقل فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما **(والقلبِ)** أي قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما، فصار: يَخافُ ويَهابُ، وهكذا إلى ءاخر

(١) و(٢) في نسخة: «واعتلالهما».

ويدخُلُ الجازمُ على المضارعِ، فتَسْقُطُ العينُ إذا سَكَنَ ما بعدَهُ، وتثبُتُ إذا تحرَّكَ ما بعدَهُ؛ تقولُ: لم يَصُنْ لم يَصُوْنَا لم يَصُوْنُوْا لم تَصُنْ لم تَصُوْنَا لم يَصُنَّ،

الأمثلة منهما؛ وتقول في المضارع المبنيّ للمفعول من الواويّ واليائيّ: يُصانُ ويُباعُ ويُخافُ ويُهابُ، واعتلالُها بنقلِ حركة العين إلى الفاء، ثم قلبها ألفًا، وهو ظاهر لمن تأمل وتدبر[١].

(ويدخُلُ الجازمُ على) الفعل (المضارعِ) المعتلِّ العينِ مطلقًا (فتسْقُطُ العينُ) أي عينُ الفعل وهو الواو والياء والألف[٢] المنقلبة من أحدهما (إذا سَكَنَ ما بعدَهُ) أي الحرفُ الذي هو بعد عين الفعل، وهو لام الفعل سواء كان سكونه بالجازم أو بغيره، وذلك في سبعة مواضع كما يجيء تفصيله (وتثبُتُ) عين الفعل (إذا تحرَّكَ ما بعدَهُ) بحركة يُعْتَدُّ بها، وذلك في السبعة الباقية، كما يعلم ذلك مفصلًا (تقولُ) عند دخول الجازم في يَصُونُ (لم يَصُنْ) فدخل عليه الجازم، فحذف حركة الواحد، فالتقى ساكنان، فسقط الواو لالتقاء الساكنين، فصار لم يَصُن. وقسْ عليه غيرَهُ مما سَكَنَ ما بعدَهُ (لم يَصُوْنَا لم يَصُوْنُوْا) بثبوت العين فيهما لتحرك ما بعده (لم تَصُنْ) بسقوط العين لسكون ما بعده (لم تَصُوْنَا) بثبوت العين (لم يَصُنَّ) بحذفها كما حذفت في

---

(١) قال عبد الحق: «وإنّما مَثَّلَ المصنف بأربعة أمثلة لأنه أي المضارع الأجوف إمّا واوي أو يائي، والواوي إمّا مفتوح العين كيخَاف، أو مضمومه كيصُون، واليائي إمّا مفتوح العين كيهَاب، أو مكسوره كيبِيع» (انظر تدريج الأداني (ص/١٤١)).

(٢) في نسخة: «أو الألف».

لم تَصُنْ لم تَصُوْنَا لم تَصُوْنُوْا لم تَصُوْني لم تَصُوْنَا لم تَصُنَّ، لم أَصُنْ لم نَصُنْ، وهكذا قياسُ لم يَبِعْ لم يَبِيْعَا، ولم يَخَفْ لم يَخَافَا، وقِسْ عليهِ الأمرَ نحوُ: صُنْ صُوْنَا صُوْنُوْا

يَصُنْ (لم تَصُنْ) بالحذف (لم تَصُوْنَا لم تَصُوْنُوْا لم تَصُوْني لم تَصُوْنَا) بثبوت العين فيها (لم تَصُنَّ) بالحذف كما في يَصُنَّ (لم أَصُنْ لم نَصُنْ) بالحذف فيهما (وهكذا قياسُ لم يَبِعْ) بحذف عين الفعل الذي هو الياء لسكون ما بعدها، إذ أصله يَبِيْعْ (لم يَبِيْعَا) بثبوت عين الفعل لتحرك ما بعدها، وهكذا إلى ءاخر الأمثلة[1].

(ولم يَخَفْ) بحذف عين الفعل الذي هو الألف لسكون ما بعدها، إذ أصله يَخافْ (لم يَخَافَا) بثبوتها لتحرك ما بعدها، وهكذا إلى ءاخر الأمثلة.

(وقِسْ عليهِ) أي على المضارع المجزوم في سقوط عين الفعل إذا سكن ما بعده، وثبوته إذا تحرك (الأمرَ) يعني أنه يحذف عين الفعل منه إذا سكن ما بعده، ويَثْبُتُ إذا تحرك كالمضارع المجزوم (نحوُ صُنْ) أَمْرٌ من تَصُونُ، فَحُذِفَ منه حرف المضارعة، وسكن النون، فصار صُوْنْ، فالتقى ساكنان هما الواو والنون، فحذف الواو، فصار: صُنْ (صُوْنَا صُوْنُوْا

---

(١) قال ابن عيسى:

«وإنْ عليه جازمًا أدخَلْتَا فعينُهُ تسقُطُ إنْ أَسْكَنْتَا
ما بعدَها وإنْ تُحَرِّكْ تَثْبُتِ كلَمْ يَصُنْ وَلَمْ يصونا خُلَّتي»

(انظر الترصيف (ص/ ٥٠)).

صُونِي صُونَا صُنَّ، وبالتأكيد: صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ، وصُونَنْ صُونُنْ صُونِنْ، وبِعْ بِيْعَا بِيْعُوْا بِيْعِي بِيْعَا بِعْنَ، وخَفْ خَافَا خَافُوْا خَافِي خَافَا خَفْنَ، وبِيْعَنَّ وخَافَنَّ.

ومَزِيْدُ الثُّلاثِيِّ لا يَعْتَلُّ منهُ إلا أربعةُ أبنيةٍ، وهي

(صُونِي صُونَا) بثبوت عين الفعل فيها لتحرك ما بعدها (صُنَّ) أمر من تَصُنَّ بعد حذف الواو (و) قس على ما تقدم أيضًا الأمر المؤكّد (بالتأكيد) أي مع نون التأكيد الثقيلة (صُونَنَّ) بإعادة الواو المحذوفة لتحرك ما بعدها، إذ أصله صُنْ (صُونَانِّ صُونُنَّ صُونِنَّ صُونَانِّ) بثبوت عين الفعل فيها لتحرك ما بعدها (صُنَّانِّ) بحذف العينِ لِمَا مَرَّ ءانفًا (و) مع نون التأكيد الخفيفة (صُونَنْ) بإعادة الواو (صُونُنْ صُونِنْ) بثبوتها فيهما (و) هكذا نحو (بِعْ) بحذف الياء إذ هو أمر من تَبِيعُ (بِيْعَا بِيْعُوْا بِيْعِي بِيْعَا) بثبوت الياء لما مَرَّ (بِعْنَ) بحذفها لما مَرَّ غير مرة (و) نحو (خَفْ) بحذف الألف إذ هو أمر من تخافُ (خَافَا خَافُوْا خَافِي خَافَا) بثبوت الألف (خَفْنَ) بالحذف (و) بالتأكيد بالثقيلة (بِيْعَنَّ وخَافَنَّ) بإعادة عين الفعل، وهكذا إلى ءاخر الأمثلة، وكذا بالخفيفة بِيعَنْ وخافَنْ إلى الآخر.

ولما فرغ المصنف من بيان إعلال المعتل العين من الثلاثي المجرد شرع في بيانه من المزيد فيه فقال (ومَزِيْدُ الثُّلاثِيِّ) من المعتل العين (لا يَعْتَلُّ منهُ إلا أربعةُ أبنيةٍ) أي أربعة أبواب (وهي) أي هذه الأبواب الأربعة: بابُ الإِفْعَال، والاسْتِفْعَال،

نحوُ: أَجَابَ يُجِيبُ إجابةً، ونحوُ اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقامةً، ونحو انْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيادًا،

أفْعَل إمالة استفعل استعالة انفعل (الأخفش)

والانْفِعَال، والافْتِعَال[1]. مثال باب الإفعال (نحوُ أجَابَ) أصله: أجْوَبَ على وزنِ أفْعَلَ، فنقلت فتحة الواو إلى الجيم، وقلبت ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصار: أجَابَ (يُجِيبُ) أصله: يُجْوِبُ، نقلت كسرة الواو إلى الجيم، وقلبت ياء لكسرة ما قبلها (إجَابةً) أصلُها: إجْوابًا على وزن إفعالٍ، فنقلت فتحة الواو إلى الجيم، ثم قلبت الواو ألفًا، فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة والألف الزائدة في المصدر، فحذفت الألف المنقلبة، ثم عوضت عنها التاءُ، فصار: إجابة (و) مثال باب الاستفعال (نحوُ اسْتَقَامَ) أصله: استَقْوَمَ، نقلت فتحة الواو إلى القاف، وقلبت ألفًا، فصار: استقام (يَسْتَقِيمُ) أصله: يَسْتَقْوِم، نقلت كسرة الواو إلى القاف، وقلبت ياء لكسرة ما قبلها (اسْتِقَامَةً) أصله: استِقْوَامًا، فَفُعِلَ به ما فُعِلَ بإجوابًا على ما مَرَّ (و) مثال باب الانفعال (نحو انْقَادَ) أصله: انقَوَدَ، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها (يَنْقَادُ) أصله: يَنْقَوِدُ، قلبت الواو ألفًا لما قلنا (انْقِيَادًا) أصله: انقِوادا، قلبت

---

(١) قال ابن عيسى:

«ولا يُعَلُّ مِن مزيدٍ قد أتى من الثلاثيِّ ما عدا أربعَتا
أبنيةً (أجاب) و(استقاما) و(اختار) و(انقادَ) فَقُلْ إذا ما
صرفتها (يجيبُ) (يستقيمُ) ذا (إجابةً) كذا (استقامةً) خُذا
(ينقادُ) (يختارُ) (انقيادًا) وكذا قلِ (اختيارًا)......»

(انظر الترصيف (ص/٥١)).

افتعل

واخْتَارَ يَخْتَارُ اخْتِيَارًا. وإذا بَنَيْتَ للمفعولِ قُلْتَ: أُجِيْبَ يُجَابُ، وأُسْتُقِيْمَ يُسْتَقَامُ، وأُخْتِيْرَ يُخْتَارُ، والأمرُ منها أَجِبْ أَجِيْبَا، واِسْتَقِمْ اِسْتَقِيْمَا،

الواو ياء لكسرة ما قبلها **(و)** مثال باب الافتعال نحو **(اخْتَارَ يَخْتَارُ)** أصلهما: اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، قلبت الياء فيهما ألفًا لما مرَّ **(اخْتِيَارًا)** على الأصل **(وإذا بَنَيْتَ)** هذه الأبنية الأربعة **(للمفعول قُلْتَ: أُجِيْبَ)** أصله: أُجْوِبَ، نقلت كسرة الواو إلى الجيم، وقلبت ياءً لكسر ما قبلها **(يُجَابُ)** أصله: يُجْوَبُ، نقلت فتحة الواو إلى الجيم، وقلبت ألفًا لفتحة ما قبلها **(وأُسْتُقِيْمَ)** أصله: استُقْوِمَ، نقلت كسرة الواو إلى القاف، وقلبت ياء لكسر ما قبلها **(يُسْتَقَامُ)** أصله: يُسْتَقْوَمُ، نقلت فتحة الواو إلى القاف، وقلبت ألفًا، فصار: يُسْتَقَامُ **(وأُخْتِيْرَ)** أصله: أُختُيِرَ، نقلت كسرة الياء إلى التاء بعد سلب حركتها فصار: أُختِير **(يُخْتَارُ)** أصله: يُختَيَرُ، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار يُختارُ **(والأمرُ منها)** أي من هذه الأبواب الأربعة **(أَجِبْ)** مِنْ تُجِيبُ، فحذفت منه حرف المضارعة، وعادت الهمزة المتروكة، وحذفت حركة الواو فصار أُجِيْبْ، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء لما مر في بعْ، فصار: أَجِبْ **(أَجِيْبَا)** بثبوت الياء لتحرّك ما بعدها، وكذا أجيبوا أجيبي أجيبا أَجِبْنَ بحذف الياء كما في تُجِبْنَ، وقس عليه الباقي **(واِسْتَقِمْ)** من تستقيمُ، حُذفت منه التاء وحركة الآخر، وزيدت همزة الوصل في أوله فصار استقِيْمْ، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء فصار: استقِمْ **(اِسْتَقِيْمَا)** بثبوت الياء لما مَرَّ، وكذا استقيموا استقيمي استقيما استقِمْنَ

وانْقَدْ انْقادا، واخْتَرْ اخْتارا، ويَصِحُّ نحوُ: قَوَّلَ وقاوَلَ، وتَقَوَّلَ وتَقاوَلَ، وزَيَّنَ وتزَيَّنَ، وسَايَرَ وتسايَرَ، واسْوَدَّ وابْيَضَّ، وسائرُ تصاريفها. واسمُ الفَاعِلِ من المجرَّدِ يعتلُّ بالهمزةِ كصَائِنٍ

(وانْقَدْ) مِن تَنقادُ (انْقادا) مِن تنقادانِ، انقادوا انقادِي انقادا انقَدْنَ (واخْتَرْ) مِن تختارُ (اخْتارا) مِن تختارانِ، اختاروا اختاري اختارا اخْتَرْنَ. والضابط في إعلال هذه الأمثلة ما مر من أنه يحذف عين الفعل إذا سكن ما بعده، ويثبت إذا تحرك، فَتَذَكَّرْ ما تقدم وتدبر.

ولما بيَّن المصنف كيفية إعلال الأبواب الأربعة من الثلاثي المزيد فيه من المعتل العين أراد أنْ يبين أنَّ ما عدا هذه الأربعةَ لا إعلال فيها لعدم موجب الإعلال، وحصول الخِفَّةِ فيها، فقال (ويَصِحُّ) أي لا يَعتَلُّ (نحوُ قوَّلَ وقاوَلَ) من باب التَّفْعِيل والمُفَاعَلَةِ الوَاوِيَّيْنِ (وتَقوَّلَ وتَقاوَلَ) من باب التَّفَعُّلِ والتَّفَاعُلِ الواوِيَّيْنِ (وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ) من باب التفعيلِ والتَفَعُّلِ اليائِيَّيْنِ (وسَايَرَ وتَسَايَرَ) من باب التفاعُلِ والتفعُّلِ اليائِيَّيْنِ (واسْوَدَّ وابْيَضَّ) كلاهما من باب الافْعِلَالِ واويٌّ ويائيٌّ (و) كذلك لا يَعتَلُّ (سائرُ تصاريفِها) أي جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها نحو: يُقَوِّلُ ويُقاوِلُ وقاوِلْ ومُقاوِلٍ وغيرِ ذلك (واسمُ الفَاعِلِ) من الثلاثي (المجرَّد يعتلُّ) أي يُقلَبُ عين الفعل واوًا كان أو ياء (بالهمزةِ) لكون الهمزة هنا أخف منهما (كصَائِنٍ) أصله:

وبَائِع، ومن المزيدِ فيهِ يَعْتَلُّ بما اعْتَلَّ بهِ المضارعُ كمُجِيْبٍ ومُسْتَقِيْم ومُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ.

صاوِنٌ، قلبت الواو همزة، فصارَ صائِنًا، وهكذا صائِنان صائنونَ صائنةٌ صائنتانِ صائناتٌ بقلب الواو همزة (**وبائع**) أصلُه: بايِعٌ، قلبت الياء همزة، فصار بائِعًا، وهكذا بائعان بائعون بائعةٌ بائعتان بائعاتٌ بقلب الياء همزةً، وتكتبُ الهمزةُ في هذين الموضعين بصورة الياءِ[1] من غير نَقْطٍ[2] (**و**) اسم الفاعلِ (**من**) الثلاثيِّ (**المزيدِ فيهِ**) من الأبواب الأربعة المذكورة (**يَعْتَلُّ بما اعْتَلَّ بهِ المضارعُ**) يعني إعلالُ اسمِ الفاعلِ من الأبوابِ الأربعة المذكورة مثلُ إعلالِ مضارعِ تلك الأبوابِ الذي اشْتُقَّ اسمُ الفاعلِ منه[3] (**كمُجِيْبٍ**) أصله: مُجْوِبٌ، نقلتْ كسرةُ الواوِ إلى الجيم، ثم قلبت ياء، وكذا مُجيبان مُجيبون... إلخ، كيُجيب يجيبانِ يُجيبون... إلخ، على ما عرفتَ (**ومُسْتَقِيْم**) أصله: مُسْتَقْوِمٌ، نقلت كسرة الواو إلى القاف، ثم قلبتْ ياء، وكذا مستقيمان مستقيمون... إلخ، كيستقيم يستقيمان... إلخ (**ومُنْقَادٍ**) أصله: مُنْقَوِدٌ، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذا مُنقادان منقادون... إلخ، كيَنقادُ ينقادان ينقادون... إلخ (**ومُخْتَارٍ**) أصله: مختيِر، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذا مختاران

---

(١) قوله (بصورة الياء) معناه على سِنٍّ (نَبْرَةٍ) كسِنِّ الياء.

(٢) في نسخة: «نقطة».

(٣) في نسخة: «بعينه».

واسمُ المَفْعُوْلِ من المجرَّد يَعْتَلُّ بالحذف، كمَصُوْنٍ ومَبِيْعٍ،

مختارون. . . إلخ، كيختار يختاران يختارون. . . إلخ[(١)] (واسمُ المَفْعُوْلِ من) الثلاثي (المجرَّدِ) واويًا كان أو يائيًا (يَعْتَلُّ بالحذفِ) بعد نقلِ الحركة لالتقاء الساكنين (كمَصُوْنٍ) أصلُهُ: مَصْوُوْنٌ، إذ هو مشتق من يَصُون، فنقلت ضمة الواو الأولى التي هي عين الفعل إلى الصاد، فالتقى ساكنان هما: الواوان الأولى التي هي عين الفعل، والثانية الزائدة للمفعول، فتحذف الواو الزائدة عند سيبويه، فمَصُونٌ عنده على وزن مَفُعْلٍ، وتحذف الواو التي هي عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش، فوزن مَصونٍ عنده مَفُولٌ (ومَبِيْعٍ) أصلُهُ: مَبْيُوعٌ، نُقِلَت ضمةُ الياءِ إلى الباءِ، [فصارَ: مَبُيْوْعٌ]، فالتقى ساكنان: الياءُ التي هي عينُ الفعلِ، والواوُ الزائدةُ، فتحذفُ الواوُ الزائدةُ عندَ سيبويهِ، فيصيرُ مَبُيْعًا، ثم تُبْدَلُ ضمةُ الباءِ بالكسرةِ لسلامةِ الياءِ[(٢)]، فصارَ: مَبِيعًا على وزنِ مَفِعْلٍ، وتحذف الياء التي هي عينُ الفعل عندَ أبي الحسنِ الأخفشِ، فيصيرُ مَبُوعًا، ثمَّ تُبْدَلُ ضمةُ

---

(١) قال ابن عيسى:

«ثم اسمُ فاعلٍ منَ المجرَّدِ يعتلُّ بالهمزةِ والمُزَيَّدِ
فيه بما اعتلَّ به المضارعُ يَعْتَلُّ كَهْوَ (صائنٌ) و(بائعُ)
و(مستقيمٌ) و(مجيبٌ) ثُمَّ قُلْ (مختارٌ) (منقادٌ) إلى باقي المُثُلْ»

(انظر الترصيف (ص/٥٢)).

(٢) لأنه إنْ بقيت ضمةُ الباء ولم تبدلْ بالكسرة أُعِلَّتِ الياء، فانقلبت واوًا، فصار اللفظ (مَبُوع)، فالتبس حينئذٍ بالأجوف الواويّ.

والمحذوفُ واوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وعينُ الفعلِ عندَ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ.

الباءِ بالكسرةِ، وقلبَتِ الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلَها، فصار: مَبِيعًا على وزن مَفِيلٍ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله **(والمحذوفُ)** من مَصُونٍ ومَبيعٍ لدفع التقاء الساكنين **(واوُ مفعولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْه)** وهو الأصوب لأنها زائدة، وهي بالحذف أولى، وكونها علامةً[1] ممنوعٌ، ولئن سُلِّمَ، فههنا علامة أخرى وهي الميم **(و)** المحذوف منهما **(عينُ الفعلِ عندَ أبي الحَسَنِ الأَخْفَش)** لأن عين الفعل كثيرًا ما يعرض له الحذفُ، والواو علامةٌ لاسم

(١) قلتُ: قوله (علامة) أي علامةً على صيغة اسم المفعول؛ فالأخفش قَدَّم اعتبار الدلالة على الصيغة على اعتبار الأصل، فرجَّحَ حذف العين - وإن كانت أصلًا - على حذف الواو وإن كانت زائدةً؛ لِئَلَّا يفوت معنى الصيغة؛ ولأنَّ الميم الزائدة وحدها ليست دليلًا على اسم المفعول - على مذهب الأخفش ومن وافقه - لعدم اختصاصها به. هذا، والشارح الكيلاني - رحمه الله - قد اتَّبَعَ في قوله (وكونها علامة ممنوعٌ) التفتازانيَّ وغيره؛ إذْ عَدُّوا (واو) مفعولٍ إشباعًا لضمة العين لا علامةً لاسم المفعول، لاعتبارهم أن بناءَ (مَفْعُل) - بدون إشباع - مرفوض في كلام العرب إلَّا ألفاظًا قليلة ورد بها السماع فلا ينبني عليها قياس، والمقام مقام إقرار قاعدة على قياس مطرد. ثم هذا الفريق من النحاة يرى الميم وحدها العلامةَ على الصيغة؛ لعدم زيادة الواو عند بناء اسم المفعول من المزيد فيه، نحو: مُجَاب ومُستَقام، فلو كانت الواو علامةً لظهرت، والعلامة حَقُّها أن تبقى ولا تتغير. وفي المبحث بسط وتفصيل تنوء به حواشي هذا الكتاب، ولا يحتمله المقام، وفيما أوردناه كفاية للطالب والراغب والنبيه.

وبَنُو تَمِيْم يُثبتونَ الياءَ فيقولونَ: مَبْيُوْعٌ. ومن المَزيدِ يَعْتَلُّ بالقلبِ إنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ، كمُجابٍ ومُسْتَقام ومُنْقادٍ ومُخْتارٍ.

القسمُ الثالثُ: المُعْتَلُّ اللامِ، ويُقالُ لَهُ الناقِصُ

المفعول، والعلامةُ لا تحذف[1] (وبَنُو تَمِيْم) هم طائفة من العرب (يُثبتونَ الياءَ) لأنها أخف دون الواو (فيَقولونَ مَبْيُوْع) من غير تغيير كمَضْرُوبٍ (و) اسمُ المفعول (من) الثلاثي (المَزيدِ) فيه (يَعْتَلُّ) عينه (بالقلبِ) أي بقلب عين فعله ألفًا، واوًا كان أو ياءً لوجود علة القلب فيه (إن اعْتَلَّ فِعْلُهُ) أي فعلُ اسم المفعول، وهو المضارعُ المبنيُّ للمفعولِ بأنْ يكون من الأبواب الأربعة المذكورة (كمُجابٍ) أصله: مُجْوَبٌ، نقلت فتحة الواو إلى الجيم، ثم قلبت ألفًا، وكذا مُجابانِ مُجابون... إلخ، كيُجابُ يُجابان... إلخ، وقس عليه غيره (ومُسْتَقام) أصله: مُسْتَقْوَم كيُستقامُ (ومُنْقَادٍ) أصله: مُنْقَوَدٌ، قلبت الواو ألفًا كيُنْقَادُ (ومُخْتَارٍ) أصله: مُخْتَيَرٌ، كيُخْتَارُ، فإعلال هذه الأمثلة من اسم المفعول مثلُ إعلال المضارع المبني للمفعول من غير فرق (القسمُ الثالثُ) من أقسام المُعْتَل (المُعْتَلُّ اللام) وهو الذي يكون لامُ فعله حرفَ علة (ويُقالُ لَهُ) أي المعتلِّ اللام (الناقِصُ) لنقصان لام فعله من الحرف الصحيح أو من الحركة

---

(١) قال ابن عيسى:

«وواوُ مفعولٍ هوَ المحذوفُ أَمْ ذا العينُ من فِعْلٍ لهُ قولانِ ثَمّْ
فأوَّلٌ عن سيبويهِ قد فشا والثانِ عن عليٍّ اعني الأخفشا»

(انظر المصدر السابق (ص/٥٣)).

وَذُو الأربعةِ؛ لكونِ ماضيهِ على أربعةِ أَحْرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ عن نفسِكَ. وتُقْلَبُ الواوُ والياءُ ألفًا إذا تحرَّكتا وانْفَتَحَ ما قَبْلَهُما، كغَزَا ورَمَى، وعَصًا ورَحًى،

(و) يقال له أي للمعتل اللام أيضًا (ذو الأربعةِ لكونِ ماضيهِ على أربعةِ أحْرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ) أنت (عن نفسِكَ) نحو رَمَيْتُ وغَزَوْتُ (وتُقْلَبُ الواوُ والياءُ) اللتان هما لام الفعل من المعتل اللام (ألفًا إذا تَحرَّكتا وانْفتَحَ ما قَبْلَهُمَا) ولم يكن فيه ما يمنع من الإعلال - كما يجيء - سواء كانتا في الفعل أو في الاسم؛ مثالهما من الفعل (كغَزَا ورَمَى) أصلهما: غَزَوَ ورَمَيَ، قلبت الواوُ في الأولى[1] والياءُ في الثانية ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، مع عدم المانع منه[2] (و) مثالهما في[3] الاسم (عَصًا ورَحًى) أصلهما: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قلبت الواو والياء ألفًا، كما[4] مرَّ، فالتقى ساكنان هما الألف والتنوين، فحذفت الألف، فصار عصًى ورحًى، وكذلك العصا والرحى، وتكتب الألف المنقلبة من الواو في الاسم الثلاثي والفعل بصورة الألف - وإن كانت محذوفة لفظًا - ومن الياء بصورة الياء كما

---

(١) في نسخة: «الأول».

(٢) قال التفتازاني: احترازًا من نحوِ (غَزَوَا) و(رَمَيَا) و(عَصَوَانِ) و(رَحَيَانِ) و(يرضَيَانِ) و(ارضَيَا) و(يُغْزَوَانِ) و(يُرْمَيَان) مبنيين للمفعول، فإنَّ ألفَ التثنية تقتضي فتح ما قبلها، فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة لئلا تزولَ الفتحةُ، ولو قلبت ألفًا وحذف الألف لأدّى إلى الالتباس ولو في صورةٍ، فتدبَّرْ (انظر شرح التفتازاني (ص/ ١٣٧)).

(٣) في نسخة: «من».

(٤) في نسخة: «لِمَا».

وكذلكَ الفعلُ الزائدُ على الثلاثةِ كأعْطَى واشْتَرَى واسْتَقْصَى، والمُعْطَى والمُشْتَرَى والمُسْتَقْصَى، وإذا لم يُسَمَّ الفاعلُ منَ المضارعِ

رأيت، للفرقِ **(وكذلكَ الفعلُ الزائدُ على الثلاثةِ)** فإنه تُقلَبُ لام فعله - واوًا كان أو ياءً - ألفًا أيضًا كما[1] تقدم، وكذا[2] اسمُ المفعول من المزيد فيه، فإنه تقلب أيضًا لام فعله ألفًا كما[3] مَرَّ؛ مثالُ الفعل الزائد على الثلاثة **(كأَعْطَى)** أصله: أَعْطَوَ، قلبت الواو ياءً، لما سيجيء، فصار أعطَيَ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: أَعْطَى **(واشْتَرَى)** أصله: إشْتَرَيَ، قلبت الياء ألفًا لما سبق **(واسْتَقْصَى)** أصله: اِسْتَقْصَوَ، قلبت الواو ياءً، فصار استقصَيَ، ثم قلبت الياء ألفًا فصار: استقصَى **(و)** مثالُ اسم المفعول **(المُعْطَى)** أصله: المُعْطَوُ، قلبت الواو ياءً، والياءُ ألفًا **(والمُشْتَرَى)** أصله: المُشْتَرَيُ، قلبت الياءُ ألفًا **(والمُسْتَقْصَى)** أصله: المستقصَوُ، فَفُعِلَ به ما فُعِلَ بالمُعْطَى. وتُكتَبُ الألف المنقلبة من الواو والياء في المزيد من[4] الثلاثي - فعلًا كان أو اسمًا - بصورة الياء لكونها منقلبةً عن الياء بلا واسطة كما عَرَفت **(و)** كذلك تقلب لامُ الفعل ألفًا **(إذا لم يُسَمَّ الفاعلُ)** أي في المبني للمفعول **(من)** الفعل **(المضارع)** مجردًا كان أو مزيدًا فيه لتحركها وانفتاح ما قبلها

---

(١) في نسخة: «لِمَا».
(٢) في نسخة: «وكذلك».
(٣) في نسخة: «لِمَا».
(٤) في نسخة: بإسقاط «من».

كقولك: يُغْزَى ويُعْطَى ويُرْمَى. أمَّا الماضي فتُحْذَفُ اللامُ في مثالِ فَعَلُوْا مطلقًا، وفي مثالِ فَعَلَتْ فَعَلَتا إذا انْفَتَحَ ما قبلَها، وتَثْبُتُ لامُ الفعلِ في غيرِهَا، فتقولُ: غَزَا غزَوا

(كقولِكَ يُغْزَى ويُعْطَى) أصلهما: يُغزَوُ ويُعْطَوُ، قلبت الواوُ فيهما ياءً، والياءُ ألفًا **(ويُرْمَى)** أصله: يُرمَيُ، قلبت الياء ألفًا **(أمّا الماضي فتُحْذَفُ اللامُ)** أي لام الفعل منه **(في مثالِ فَعَلُوْا)** أي في جمع المذكر الغائب **(مطلقًا)** أي سواء كان مفتوحَ العين، أو مكسورَ العين، أو مضمومَ العين، وسواء كان مجردًا أو مزيدًا فيه **(و)** تحذف لامُ الفعل أيضًا **(في مثالِ فَعَلَتْ فَعَلَتَا)** أي في المفردة المؤنثة الغائبة، وتثنيتها، سواءٌ كان مجردًا أو مزيدًا فيه **(إذا انْفَتَحَ ما قبلَها)** أي ما قبلَ لام الفعل، وهذا الحذف لالتقاء الساكنين كما سيجيء[1] **(وتَثْبُتُ لامُ الفعلِ في غيرِهَا)** أي في غير مثال فَعَلُوا، وفَعَلَتْ وفَعَلَتا مَفْتُوحَي العين، وذلك بألَّا يكون على مثال فَعَلُوا، ولا على مثال فَعَلَتْ وفَعَلَتَا، أو يكون على مثال فَعَلَتْ وفَعَلَتَا ولكن غير مفتوحي العين، كما يجيء مثالُ الكلّ مفصلًا **(فتقولُ)** في الماضي المفتوحِ العينِ من الواويّ **(غزَا)** أصله: غَزَوَ، قلبت الواوُ ألفًا كما تقدم **(غزَوا)** لم تقلب واوه ألفًا وإن كانت متحركة وما قبلها مفتوحًا[2] لوجود المانع، وهو سكونُ ما بعد الواو، وحينئذ لو قلبت ألفًا لالتقى ساكنان هما الألفان، فإذا حَذَفْتَ

---

(١) وفي نسخة: «ستعرف».

(٢) وفي نسخة: «مفتوح».

غَزَوْا غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا؛

إحداهما التبس بالمفرد، وهذا قياس مطرد فلا تغفل عنه **(غَزَوْا)** هذا مثال فَعَلُوا، أصله: غَزَوُوْا، قلبت الواو الأولى التي هي لام الفعل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، [فصار: غَزَاوْا]، فالتقى ساكنان هما الألفُ وواوُ الضمير، فحذفت الألفُ، فصار: غَزَوْا **(غَزَتْ غَزَتَا)** هذان مثالا فَعَلَتْ وفَعَلَتَا مفتوحَي العين، أصلهما: غَزَوَتْ وغَزَوَتَا، قلبت الواوُ فيهما ألفًا، [فصارا: غَزَاتْ وغَزَاتَا] فالتقى ساكنان هما[1] الألفُ المنقلبةُ والتاء، فحذفت الألف، فصار غَزَتْ وغَزَتَا، وفي نحو غَزَتَا وإن كانت التاء متحركة ظاهرًا لكن هي في الحقيقة ساكنة؛ إذْ هي تاءُ غَزَتْ، حُرِّكَتْ ههنا[2] لسكون ما بعدها وهو الألف، فهذه الحركةُ عارضةٌ لا اعتداد بها[3]، فالتقاءُ الساكنين حاصلٌ هنا حقيقةً؛ وقِسْ عليه ما يرد عليك من الأمثلة، وتَدَبَّرْ **(غَزَوْنَ غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا)** ففي

---

(١) في نسخة: بإسقاط لفظ «هما».

(٢) في نسخة: «هنا».

(٣) **قلتُ**: والعارض كالمعدوم، فلا اعتبار له. فالتقاء الساكنين في نحو (غَزَاتَا) **تقديريٌّ اعتباريٌّ**، ولأنه اعتباريٌّ فهو في حُكم الحقيقيِّ الملفوظ، ولذا عَبَّرَ عنه الشارح بأنه (حاصلٌ هنا **حقيقةً**). وقَدَّر النحاة السكون في التاء لأن التاء المتحركة من خواص الاسم، لكنها هنا حركة **عارضة** لأجل ألف التثنية، فلم يَعْتَدَّ بها جمهور العرب خلافًا لقوم من أهل اليمن، يقولون: غَزَاتَا في المثال الواويّ، ورَمَاتَا في المثال اليائيّ، وهو خلاف لغة الفصحاء.

رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُم
ورمى رمَيا رمَوْا رمَتْ رمتا رمَيْن، رميتَ رميتُما رميتُم [١]
رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ رَمَيْنَا؛ رَضِيَ رَضِيَا رَضُوْا
رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِيْنَ، رَضِيْتَ رَضِيْتُمَا

جميع هذه الأمثلة تثبت لام الفعل الذي هو الواو، مع عدم قلبها ألفًا لسكونها (و) تقول في الماضي المفتوح العين في اليائي (رمى) أصله: رَمَيَ، قُلِبَت الياءُ ألفًا لِمَا مَرَّ (رمَيا) لم تقلب الياءُ فيه ألفًا لما مَرَّ في غزَوَا (رمَوْا) هذا مثال فَعَلُوا، أصله: رَمَيُوْا، قلبت الياء ألفًا لِمَا سَبَقَ، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ وواوُ الضميرِ، فحذفت الألفُ، فصار رَمَوْا (رمَتْ رمَتا) مثالُ فَعَلَتْ فَعَلَتَا، أصلهما: رَمَيَتْ رَمَيَتَا، قلبت الياءُ فيهما ألفًا، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف على ما مَرَّ في غَزَتْ غزَتَا (رمَيْن رمَيْت رمَيْتُما رمَيْتُمْ رمَيْتِ رمَيْتُما رمَيْتُنَّ، رمَيْتُ رمَيْنا) ففي جميع هذه الأمثلة تَثْبُتُ لامُ الفعلِ الذي هو الياءُ مع عدم قلبها ألفًا لسكونها، وتقول في الماضي المكسورِ العينِ من الواويِّ (رَضِيَ) أصله رَضِوَ، قلبتْ الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلها، فصارَ رضِيَ (رَضِيَا) أصله: رَضِوَا، قُلِبَت الواوُ ياءً (رَضُوْا) مثالُ فَعِلُوا، أصله: رَضِوُوْا، قلبت الواو الأولى ياءً فصار رضِيُوا، ثم نقلت ضمةُ الياء إلى الضاد بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياءُ، فصار رَضُوا (رَضِيَتْ رَضِيَتَا) مثال فَعِلَت فَعِلَتا غيرَ مفتوح العين، ولهذا تثبت لام فعلهما، ولكن قلبت الواو فيهما ياءً؛ إذْ أصلُهما: رَضِوَتْ رَضِوَتَا، وهكذا في بقية الأمثلة، تقول (رَضِيْنَ رَضِيْتَ رَضِيْتُمَا

رَضِيْتُمْ رَضِيتِ رَضِيْتُمَا رَضِيْتُنَّ، رَضِيْتُ رَضِينا؛ وكذلك سَرُوَ سَرُوَا سَرُوْا سَرُوَتْ سَرُوَتَا إلخ. وإنما فَتَحْتَ ما قَبْلَ واوِ الضميرِ في

رَضِيْتُمْ رَضِيتِ رَضِيْتُمَا رَضِيْتُنَّ، رَضِيْتُ رَضِينا) ففي جميع هذه الأمثلة تقلب الواو ياء، وتَثْبُتُ اللام **(وكذلك)**[1] تقول في الماضي المضموم العين **(سَرُوَ)** أي صار سَيِّدا، وهو على الأصل لعدم عِلَّةِ الإعلال فيه **(سَرُوَا)** كذلك **(سَرُوْا)** مثالُ فَعُلُوْا، أصله: سَرُوُوا، فإنْ شِئْتَ تحذفُ ضمة الواو لثقلها عليها، فيلتقي[2] ساكنان، فتحذف الواو الأولى، وإن شئتَ تَنقلُ ضمة الواو الأولى إلى الراء بعد سلب حركتها، وتَحذفُ الواو الأولى فيصير سَرُوْا، وظاهر كلام المصنف فيما يأتي يدل على الثاني؛ تأمل **(سَرُوَتْ سَرُوَتَا إلخ)**[3] هذان مثالا فَعُلَتْ فَعُلَتَا مضمومَي العين، ولهذا لم تحذف اللام منهما، بل هما على أصلهما لِمَا مَرَّ، وكذا سَرُوْنَ، سَرُوْتَ سَرُوْتُما سَرُوْتُم سَرُوْتِ سَرُوْتُما سَرُوْتُنَّ، سَرُوْتُ سَرُوْنا.

ثم أشار إلى جواب سؤال مقدر هو: «أنه لِمَ فُتِحَ ما قبل واو الضمير في مثال[4] فَعَلُوا من الفعل الناقص في بعض الأمثلة، وضُمَّ في البعض الآخر ولِمَ لَمْ يُجعَل في الجميع على سَنَنٍ واحد»؟ بقوله **(وإنما فتَحْتَ)** أنتَ **(ما قَبلَ واوِ الضميرِ في**

---

(١) في نسخة: بإسقاط لفظ «كذلك».
(٢) في نسخة: «فالتقى».
(٣) في نسخة: بإسقاط لفظ «إلخ».
(٤) في نسخة: «مِثْلِ».

غَـزَوْا ورَمَـوْا، وضَـمَـمْـتَ فـي رَضُـوْا وسَـرُوْا؛ لأنَّ واوَ الضميرِ إذا اتصلَ بالفعلِ الناقصِ بعدَ حذفِ اللامِ فإنِ انْفتَحَ ما قَبْلَهَا أُبْقِيَ على الفتحِ، وإنْ ضُمَّ أو كُسِرَ ضُمَّ. وأصلُ رَضُوْا: رَضِيُوْا؛ نُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الضادِ،

(غَزَوْا ورَمَوْا) وهو الزاي والميم (وضَمَمْتَ) ما قبل واو الضمير (في رَضُوْا وسَرُوْا) وهو الضاد والراء (لأَنَّ واوَ الضميرِ إذا اتصلَ بالفعلِ الناقصِ) اتصالًا يثبت (بعدَ حذفِ اللامِ) أي لامِ الفعل (فإنِ انْفتَحَ ما قَبْلَهَا) أي ما قبل واو الضمير (أُبْقِيَ) ما قبلَها (على الفتحِ[1]) لخفة الفتحة، وعدم المانع كما في غَزَوْا ورَمَوْا (وإنْ ضُمَّ) ما قبل واو الضمير كما في سَرُوْا (أو كُسِرَ) ما قبل واو الضمير كما في رَضُوا (ضُمَّ) أي نُقِلَ ضمةُ لام الفعل إليه فيهما، ولهذا لم يَقُلْ هنا: وإنْ ضُمَّ أبقي على الضمة - كما قال في الأول - تنبيهًا على أن ضمة ما قبل واو الضمير في هاتين الصورتين إنما هي ضمةُ اللام انقلبت إليه؛ تأمل فيه فإنه موضع تأمل وتدبر. أما أَنَّ ما قبلَ واو الضمير مضمومٌ في سَرُوْا فظاهِرٌ، وأما أَنَّ ما قبلها مكسورٌ في رَضُوا فتَعَرَّضَ له بقوله (وأصلُ رَضُوْا رَضِيُوْا) بعد قلب الواو ياء، وإلا فأصله[2] رَضِوُوا، قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار رَضِيُوا كما مَرَّ، ثم (نُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الضادِ) بعد سلب حركتها،

---

(١) في نسخة: «الفتحة».

(٢) في نسخة: «أصله».

وحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنينِ. وأما المضارعُ فتسكُنُ اللامُ منهُ في الرفعِ، وتُحْذَفُ في الجزمِ،

[فصار: رَضُيْوْا]، **(وحُذِفَت)** الياء **(لالتقاءِ الساكنينِ)** هما الياءُ والواو، فصار: رَضُوْا.

واعلم أن جعل الضادِ في رَضُوا ما قبل واو الضمير إنما هو بحسب ظاهر اللفظ لا بحسب أصل الكلمة، وكذا الزايُ والميمُ في غَزَوْا ورَمَوْا. تأمل وتفكر!

(وأما المضارعُ فتسكُنُ اللامُ منهُ) أي لامُ الفعل، واوًا كان أو ياءً أو ألفًا؛ أما سكونُ الواو والياء فلأنهما مضمومتان، والضمةُ ثقيلةٌ عليهما، وأما سكونُ الألف فلأنها لا تقبل الحركة **(في الرفعِ)** أي حال كون المضارع مرفوعًا وذلك إذا كان المضارع مجردًا عن الجوازم والنواصب، تقول: يَغْزُوْ ويَرْمِيْ - بسكون الواو والياء - أصلهما: يَغْزُوُ ويرمِيُ - بضم الواو والياء - حذفت الضمة منهما لثقلها عليهما؛ ويَخْشَى - بسكون الألف على صورة الياء - أصله: يَخْشَيُ بضم الياء، قلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما[١] مرَّ، فصار يخشى **(وتُحْذَفُ)** لامُ الفعل، واوًا كان أو ياء أو ألفًا **(في الجزم)** أي في حال كون المضارع المعتل اللام مجزومًا، وذلك إذا كان في أوله أحدُ[٢] الجوازم؛ لأن هذه الأحرف في المعتل اللام بمنزلة الحركات في الصحيح، فكما يَحذف الجازمُ

---

(١) في نسخة: «لما».

(٢) في نسخة: إحدى.

وتُفْتَحُ الياءُ والواوُ في النصبِ، وتثبُتُ الألفُ، ويُسْقِطُ الجازِمُ والناصِبُ النوناتِ سِوَى نونِ جماعةِ المؤنثِ، فتقولُ: لم يَغْزُ لم يَغْزُوَا لم يَغْزُوْا، ولم يَرْمِ لم يَرْمِيَا ولم يَرْمُوْا،

الحركاتِ في الصحيح - كما مر - يحذفُ هذه الأحرفَ في المعتلِ؛ تقول في يَغزو ويَرمي ويَخشى: لم يغزُ ولم يرمِ ولم يَخشَ، بحذف الواو والياء والألف كما يجيء **(وتُفْتَحُ الياءُ والواوُ في النصبِ)** أي في حال كون المضارع منصوبًا، وذلك إذا كان في أوله أحدُ[1] النواصب؛ لخفة الفتحة على الياء والواو. تقول في يَغزو ويَرمي بسكون الواو والياء: لن يغزوَ ولن يرميَ، بفتحهما كما يجيء **(وتثبُتُ الألفُ)** بحالها في حال النصب؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، ولا مُوجِبَ لحذفها، نحو: لن يخشى بثبوت الألف كما يجيء، وعلى هذا فقس النظائر **(ويُسْقِطُ الجازِمُ والناصِبُ النوناتِ)** التي في أواخر المضارع المعتل اللام علامةً لهما **(سِوَى نونِ جماعةِ المؤنثِ)** فإنهما لا يَحذفانها على ما مر. إذا عرفت هذا **(فتقولُ)** في يَغْزُو، [ويَغْزُوَان، ويَغْزُونَ] ممَّا في ءاخره واوٌ أو نونٌ إذا دخل عليه الجازم **(لم يَغْزُ)** بحذف الواو **(لم يَغْزُوَا)** بحذف النون، وكذلك **(لم يَغْزُوْا)** إلى ءاخره **(و)** تقول في نحو يرمي، [ويرمِيَان، ويرمُون] مما في ءاخره ياءٌ أو نونٌ إذا دخل عليه الجازم **(لم يَرْمِ)** بحذف الياء **(لم يَرْمِيَا)** بحذف النون **(و)** كذلك **(لم يَرْمُوْا)**

---

(١) في نسخة: إحدى.

ولم يَرْضَ لم يَرْضَيا لم يَرْضَوْا، ولن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ ولن يَرْضَى ولن يَرْضَيا، وتثبُتُ لامُ الفعلِ في فعلِ الاثنينِ وجماعةِ الإناثِ،

إلى ءاخره (و) تقول في نحو يرضى، [ويرضَيَانِ، ويرضَوْنَ] مما في ءاخره ألفٌ أو نونٌ (لم يَرْضَ) بحذف الألف (لم يَرْضَيَا) بحذف النون، وكذلك (لم يَرْضَوْا) إلى الآخر (و) تقول في نحو يَغْزُو [ويَغْزُوَانِ] مما في ءاخره واو أو نون إذا دخل عليه الناصب (لن يَغْزُوَ) بفتح الواو[1]، ولن يَغْزُوَا بحذف النون، وهكذا إلى ءاخره (و) في نحو يرمي [ويرميانِ] مما في ءاخره ياءٌ أو نون (لن يَرْمِيَ) بفتح الياء، ولن يرميَا بحذف النون (و) تقول في نحو يرضى [وَيَرْضَيَانِ] مما في ءاخره ألف أو نون (لن يَرْضَى) بثبوت الألف (ولن يَرْضَيا) بحذف النون، وهكذا إلى الآخر (وتثبُتُ لامُ الفعلِ) من المضارع المعتلِّ اللامِ سواءٌ كان واوًا أو ياءً (في فعلِ الاثنينِ) متحركةً مفتوحةً نحو يَغزُوَان ويرمِيَان ويَرضَيَان؛ أما في نحو يَغزُوَان ويَرمِيَان فلعدم موجِبِ الحذف، وأما في نحو يرضَيَان فلأنَّ الياءَ لو قُلِبَتْ ألفًا للزم التقاء الساكنين، ولو حُذفت إحدى الألفين لأدى إلى الالتباس بين المفرد والتثنية لفظًا عند دخول الناصب عليه؛ إذ تقول فيهما حينئذٍ لن يرضى (و) تثبت لام الفعل أيضًا من المضارع واوًا كان أو ياء في فِعْلِ (جماعةِ الإناثِ) ساكنةً في الخطاب والغَيبة نحو: تَغْزُوْنَ ويَرْمِينَ ويَرضَيْنَ، لعدم مقتضِي

---

(١) في نسخة: بإسقاط «بفتح الواو».

وتُحْذَفُ من فِعْلِ جماعةِ الذكورِ وفِعْلِ الواحدةِ المخاطَبةِ، فتقولُ: يَغْزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُوْنَ تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُوْنَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ

الحَذْفِ **(وتُحْذَفُ)** لامُ الفعل **(من فِعْلِ جماعةِ الذكورِ)** في الخطابِ والغَيبةِ نحو: تَغْزُوْنَ ويَرمُونَ ويرضَوْنَ، والأصل: تَغْزُوُوْنَ، ويَرمِيُونَ، ويَرضَيُونَ؛ ففي الأَوَّلَيْنِ نُقلت حركةُ الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سلب حركته، ثم حُذفَت لالتقاء الساكنين، وفي الثالث قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين **(و)** تحذف لام الفعل أيضًا، واوًا كان أو ياءً من[1] **(فِعْلِ الواحدةِ المخاطَبةِ)** نحو تَغزِيْنَ وتَرمِيْنَ وترضَيْنَ، والأصل: تَغزُوِينَ، وترمِيِينَ، وترضَيِيْنَ؛ ففي الأَوَّلَيْنِ نُقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سلب حركته، وحذفتا لالتقاء الساكنين، وفي الثالث قُلِبَت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[2]، ثم حذفت الألف[3] لالتقاء الساكنين. إذا عرفتَ هذا[4] **(فتقولُ)** في المضارع المضموم العين من المعتل اللام الواوي **(يَغْزُوْ)** بثبوت لام الفعل ساكنةً، وأصله: يَغْزُوُ بضمها **(يَغْزُوَانِ)** بثبوتها متحركةً مفتوحةً **(يَغْزُوْنَ)** بحذفها كما تقدم **(تَغْزُو)** مثل يغزو **(تَغْزُوَانِ)** بثبوتها **(تَغْزُوْنَ)** بثبوتها كما مر **(تَغْزُو)** بثبوتها **(تَغْزُوَانِ)** بثبوتها

---

(١) في نسخة: «في».
(٢) قوله لتحركها وانفتاح ما قبلها ساقط من بعض النسخ.
(٣) في نسخة: بإسقاط لفظ «الألف».
(٤) في نسخة: «ذلك».

أنتم أنتنّ
تَغْزُوْنَ تَغزِيْنَ تَغْزُوَانِ تَغْزُوْنَ، أَغْزُو نَغْزُو. ويَسْتَوِي فِيهِ لفظُ جماعةِ الذكورِ والإناثِ في الخطابِ والغَيْبَةِ جميعًا، والتقديرُ فيهما مُخْتَلِفٌ؛ فوَزْنُ جمعِ المذكرِ يَفْعُوْنَ وتَفْعُوْنَ، ووَزْنُ جمعِ المؤنثِ يَفْعُلْنَ

(تَغْزُوْنَ) بحذفها كما مر (تَغْزِيْنَ) بحذفها كما سبق (تَغْزُوَانِ) بثبوتها (تَغْزُوْنَ) بثبوتها (أَغْزُو نَغْزُو) بثبوتها فيهما (ويَسْتَوِي فيهِ) أي في المضارعِ المعتل اللام الواويِّ (لفظُ جماعةِ الذكورِ و) لفظ جماعة (الإناثِ في الخطابِ والغيبةِ جميعًا) يعني لفظُ جمعِ المذكرِ الغائبِ مثلُ لفظِ جمعِ المؤنثِ الغائبِ في الصورةِ؛ لأنك تقول فيهما: يَغْزُوْنَ، وكذلك لفظُ جمعِ المذكرِ المخاطَبِ مثلُ لفظِ جمعِ المؤنثِ المخاطَبِ في الصورة؛ لأنك تقول فيهما: تَغْزُوْنَ (و)[1] لكنْ (التقديرُ فيهما مُخْتَلِفٌ) والفرقُ التقديريُّ بين الألفاظ معتبر عندهم، ويتميز كل عن صاحبه في الموارد بالقرائن (فوَزْنُ جمعِ المذكرِ) الغائب (يَفْعُوْنَ) بحذف لام الفعل نحو يغزون، فهذا الواوُ الثابتُ فيه هو الواوُ الزائد لضمير الجمع (و) وزن جمع المذكر المخاطب (تَفْعُوْنَ) بحذف لامِ الفعل أيضًا، نحو تغزون؛ وهذا الواو الثابتُ فيه أيضًا ضمير الجمع، وإعلالهما قد مَرَّ (ووَزْنُ جمعِ المؤنثِ الغائب[2] (يَفْعُلْنَ) بثبوت لام الفعل، نحو يَغْزُونَ، إذِ الواو

---

(١) في نسخة: بإسقاط الواو.
(٢) في نسخة: «الغائبة».

وَتَفْعُلْنَ. وتقولُ: يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُوْنَ تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِيْنَ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُوْنَ تَرْمِيْنَ تَرْمِيَانِ تَرْمِيْنَ، أَرْمِي نَرْمِي. وأصلُ يَرْمُوْنَ: يَرْمِيُوْنَ؛ ففُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ برَضُوْا، وهكذا

الثابتُ فيه هو لامُ الفعل (و) وزنُ جمع المؤنث المخاطب[1] (تَفْعُلْنَ) بثبوت لام الفعل أيضًا، نحو تَغْزُونَ[2]. وقس عليه النظائر[3] (وتقول) في المضارع المعتل اللام من[4] اليائي المكسور العين (يَرْمِي) بثبوت لام الفعل ساكنةً، والأَصْلُ: يَرْمِيُ مضمومةً (يَرْمِيَانِ) بثبوتها مفتوحةً (يَرْمُوْنَ) بحذفها كما مر (تَرْمِي) بثبوتها (تَرْمِيَانِ) بثبوتها (يَرْمِيْنَ) بثبوتها (تَرْمِي) بثبوتها (تَرْمِيَانِ) بثبوتها (تَرْمُوْنَ) بحذفها كما تقدم[5] (تَرْمِيْنَ) بحذفها كما تقدم (تَرْمِيَانِ) بثبوتها (تَرْمِيْنَ) بثبوتها (أَرْمِي نَرْمِي) بثبوتها فيهما، ولا يخفى إعلالُ هذه الأمثلة على من تأمل فيما سبق (وأصلُ يَرْمُوْنَ يَرْمِيُوْنَ ففُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِرَضُوْا) كما تقدم فلا نعيده (وهكذا) أي مثل حكم يرمي في الإعلال وعدمه في

---

(١) في نسخة: «المخاطبة».

(٢) قال ابن عيسى:

«فلفظُ جمعٍ للرجالِ والنِّسا   في غيبةٍ كذا خطابٌ ذو ائتسا
لكنَّ في التقدير قد تخالَفا   فالوزنُ للذكور (يَفْعُونَ) (وَفَى)
والوزنُ للإناث (يفعُلْن) فَقُلْ   (يَغْزُونَ) (تَغْزُونَ) وقِسْ باقي المُثُلْ»

(انظر الترصيف (ص/٥٦)).

(٣) في نسخة: «نظائره».

(٤) في نسخة: بإسقاط لفظ «من».

(٥) في نسخة: «مرَّ».

حُكْمُ كُلِّ ما كَانَ قَبْلَ لامِهِ مَكْسُورًا كَيَهْدِي ويُنَاجِي ويَرْتَجِي ويَعْتَرِي ويَنْبَرِي ويَسْتَدْعِي ويَرْعَوِي

جميع أمثلته على التفصيل المذكور (**حُكْمُ كُلِّ ما**) أي كل فِعْلٍ (**كانَ**) الحرفُ الذي (**قَبْلَ لامِهِ**) أي لامِ فعله وهو عين الفعل (**مَكْسُورًا كَيَهْدِي**) أصله: يَهدِيُ، فحذفت[1] ضمةُ الياءِ، يَهدِيان يَهْدُون إلى الآخر (**ويُنَاجِي**) أصله: يناجِوُ، قلبت الواوُ ياءً، ثم حُذِفَتْ ضَمَّتُها (**ويَرْتَجِي**) أصله: يَرْتَجِوُ (**ويَعْتَرِي**) أي يعترِضُ، أصله: يَعْتَرِوُ (**ويَنْبَرِي**) أصله: يَنبرِوُ (**ويَسْتَدْعِي**) أصله: يَستدعِوُ (**ويَرْعَوِي**) أي يَكُفُّ، ماضيه ارعوى، والأصل فيهما: اِرْعَوَوَ يَرْعَوِوُ، وهو من باب الافْعِلالِ، قلبت الواوُ الأخيرةُ فيهما[2] ياءً، ثم قلبت الياء في الماضي ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع حُذفت ضمة الياء، فصارا: ارعَوَى يَرْعَوِي، ولم تقلب الواو الأولى فيهما ألفًا لأن الإعلال في الآخر أولى إذ هو محل التغيير والتبديل، وبعد قلب الواو الأخيرة لو قلبت الأولى أيضًا للزم اجتماعُ الإعلالين من غير فاصلة، والإجحافُ بالكلمة، وهو غير جائز، ولهذا ترى أنهم تركوا الواو الأولى بحالها في جميع الأمثلة مع تحركها وانفتاح ما

---

(١) في نسخة: «حُذِفَتْ».

(٢) لأنَّ الواو فيهما وقعت متطرفةً، فوق رابعةٍ، غير مسبوقةٍ بضم؛ فالقاعدة المطردة: أنها - حينئذٍ - تقلب ياءً أولًا، ثم ألفًا ثانيًا عند وجود موجِبِ الإعلال. انظر تفصيل الشارح فيما سيأتي في (ص/ ١٥٤ - ١٥٥) من هذا الكتاب. ارجع إلى ما ذكرناه في تعليقنا على إعلال (لَتُبْلَوُنَّ) في حاشية (ص/ ٩٤ - ٩٥).

ويَعْرَوْرِي. وتقولُ

قبلها، ولم تُدغم[1] ابتداءً أيضًا مع وجود شرط الإدغام حينئذٍ؛ لأنه إذا اجتمع الإعلال والإدغام في الكلمة يقدم الإعلال على الإدغام[2]، وذلك لخفة الإعلال، ولَمَّا أُعِلَّ بالقلب فات شرطُ الإدغام[3]. إذا عرفتَ ذلك فتقول في تصريفه: يَرعَوي يَرعَويانِ يَرْعَوُونَ تَرعَوي ترعَويانِ يَرْعَوِينَ، تَرعَوي ترعَويانِ ترعَوُون ترعَوِينَ تَرعَويانِ تَرْعَوِيْنَ، أرْعَوِي نَرعَوِي **(ويَعْرَوْرِي)** إذا رَكِبَ الفَرَسَ عُرْيانًا، وهو من باب الافْعِيعَالِ؛ أصله: يَعْرَوْرِوُ، قلبت الواو ياءً، ثم حُذفت ضمةُ الياء، فصارَ: يَعْرَوْرِي يَعْرَوْرِيَانِ يَعْرَوْرُونَ، تَعْرَوْرِي تَعْرَوْرِيَانِ يَعْرَوْرِينَ، تَعْرَوْرِي تَعْرَوْرِيَانِ تَعْرَوْرُونَ تَعْرَوْرِينَ تَعْرَوْرِيَانِ تَعْرَوْرِينَ، أَعْرَوْرِي نَعْرَوْرِي. وإذا تأملت في إعلال يَرْمِي حَقَّ التأملِ لا يخفى عليك إعلالُ هذه الأمثلة، فلا حاجةَ إلى التطويل المُمِلِّ **(وتقولُ)** في المضارعِ

---

(١) في نسخة: «يدغم».

(٢) * تنبيهٌ: ليُعْلَمْ أنَّ تقديم الإعلال على الإدغام إذا اجتمعا ليس قاعدة مطردة، بل ليس قولا متفقًا عليه؛ فما ذكره الشارح - رحمه الله - هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك، وتبعهم التفتازاني. وَوَجَّهُوا تقديم الإعلال على الإدغام بأنَّ سببَ الإعلال موجِب، وسببَ الإدغام ليس بموجِبٍ، بدليل امتناع التصحيح في باب (رَضِيَ)، وجواز الفَكّ في باب (حَيَّ). أما ابنُ هشام وءاخرون فيرون أنَّ العكس، أي تقديم الإدغام على الإعلال، هو المعروف!! ودليلهم مسألة (أَيِمَّة)، وعدم إعلالها؛ إذ لو قدم الإعلال لقيل: ءامِمَة، لكن لمراعاة تقديم الإدغام قالوا (أَيِمَّة)، ولم يُعِلُّوا. هذا، والمبحث مبسوط، فنكتفي بما ذكرنا.

(٣) لعدم الجِنْسِيَّةِ (المِثْلِيَّة).

يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ تَرْضَى تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ، أَرْضَى نَرْضَى، وهكذا قياسُ يَتَمَطَّى ويَتَصَابَى

المعتلِّ اللَّام، الواويِّ بحسب الأصل، المفتوح العين **(يَرْضَى)** بثبوت لام الفعل؛ إذْ أصله: يَرْضَوُ، قلبتِ الواوُ ياءً ثم الياءُ ألفًا **(يَرْضَيانِ)** بثبوتها من غيرِ قلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قَبلها لِمَا سبق **(يَرْضَوْنَ)** بحذفها، إذْ أصله: يَرْضَيُون بعد قلب الواو ياء، فقلبت الياء ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاءِ الساكنين كما تقدم **(ترْضَى)** بثبوتها **(ترْضَيانِ)** بثبوتها **(يَرْضَيْنَ)** بثبوتها **(تَرْضَى)** بثبوتها **(تَرْضَيَانِ)** بثبوتها **(تَرْضَوْنَ)** بحذفها كما في يرضون **(تَرْضَيْنَ)** بحذفها؛ إذ أصله: ترضَيِينَ، قلبت الياء ألفًا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين **(تَرْضَيانِ)** بثبوتها **(تَرْضَيْنَ)** بثبوتها **(أَرْضَى نَرْضَى)** بثبوتها فيهما، لكنْ في جميع هذه الأمثلة قلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة مَعَ غيرِ ضَمٍّ ما قبلها **(وهكذا)** أي مِثْلُ حُكْمِ إعلالِ يرضى[1] إلى ءاخره **(قياسُ)** كل فِعْلٍ قَبْلَ لام فعله مفتوحٌ نحو **(يَتَمَطَّى)** أصله: يَتَمَطَّوُ[2] **(ويَتَصَابَى)** أصله:

---

(١) في نسخة: «ترضى».

(٢) قلت: هذا على اعتبار (يتمطَّىٰ) من المعتلّ اللام؛ وإلَّا فقد قيل إنَّه من المضاعف، وأصله: التَّمطُّط، ذُهِبَ به مذهبَ: (تَقَضِّي البازي) استثقالًا لتوالي الطَّاآت، فقلبت إحداها ياءً، كما قالوا: التَّظَنِّي والتَّقَضِّي، في التَّظَنُّن والتَّقَضُّض. ومعنى يتمطَّى: يتَمَدَّد، ويَتَبَخْتَرُ في المَشْي.

2018/9/3 (مراجعة) شرف عن الأستاذة هادية

ويَتَقَلْسَى. ولفظُ الواحدةِ المؤنثِ في الخِطاب كلفظِ الجمعِ المؤنثِ في بابَيْ يَرْمِي ويَرْضَى، والتقديرُ مُخْتَلِفٌ؛

يتصابَوُ[1] (ويَتَقَلْسَى) أصله: يتقلسَوُ[2]، قلبت الواو في هذه الأبواب الثلاثة ياءً، ثم الياءُ ألفًا، ولا يخفى عليك تصاريفُ هذه الأمثلة، وإعلالُها على التفصيل المذكور في ترضى[3].

تأمَّلْ (ولفظُ الواحدةِ المؤنثِ في الخطابِ كلفظِ الجمعِ المؤنثِ في) الخطاب في (بابَيْ يَرْمِي ويَرْضَى) أي في كل فعل قبل لامه مكسورٌ كيرمي، أو مفتوحٌ كيرضَى، فإنه يقال في الواحدةِ المؤنثة المخاطَبَة، وفي الجَمْعِ المؤنث المخاطَبِ: تَرْمِينَ وتُهْدِينَ وتُناجِينَ، وكذا يقال فيهما: تَرْضَيْنَ وتَتَمَطَّيْنَ (والتقديرُ) بينهما في البابين المذكورين (مُخْتَلِفٌ) إذْ أَصْلُ تَرْمِينَ وتُهْدِينَ وتُناجِينَ إذا كانت للواحدة المخاطبة: تَرْمِيِيْنَ وتُهْدِيِيْنَ وتُنَاجِيِيْنَ؛ حذفت كسرة الياء لاستثقالها عليها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، والياءُ الثابت فيها[4] هو الياء الزائد. وإذا كانت هذه الأمثلة لجمع المؤنث المخاطبات فهي على أصلها، وهذه الياء الثابت فيها حينئذ هو لام الفعل، وإذا كان كذلك

---

(١) تصابَىٰ: أي تمايَلَ. والصَّبْوُ المَيْلُ. قيل: سميّ الصبيُّ صَبِيًّا لميله إلى ما لا يعنيه.

(٢) فائدة: يُقال: قَلْسَاهُ، فَتَقَلْسَىٰ (تَفَعْلَلَ) وتَقَلْنَس إذا أَلْبَسَهُ القَلَنْسُوَة فَلَبِسَهَا. والمصدر منه: التَّقَلْسِي.

(٣) في نسخة: «يَرْضَى».

(٤) فيها: أي في الأمثلة الثلاثة السابقة: تَرمين وتُهدين وتُناجين، في خطاب المفردة المؤنثة.

(١) أي من جميع هذه الأفعال الناقصة

فوَزْنُ الواحدةِ تَفْعِيْنَ وتَفْعَيْنَ، ووَزْنُ الجمع تَفْعِلْنَ وتَفْعَلْنَ. والأمرُ مِنها (١): اُغْزُ اُغْزُوَا اُغْزُوْا اُغْزِي اُغْزُوَا اُغْزُوْنَ، وارْمِ ارْمِيَا ارْمُوْا ارْمِي ارْمِيَا ارْمِيْنَ، وارْضَ ارْضَيَا ارْضَوْا ارْضَيْ ارْضَيَا ارْضَيْنَ، وإذا دخلَتْ عليهِ نونُ التأكيدِ أُعِيْدَتِ اللامُ المحذوفةُ، فقُلْتَ:

(فوَزْنُ الواحدةِ) المخاطبة من يَرْمِي **(تَفْعِيْنَ)** بكسر العين مع حذف لام الفعل **(و)** من يَرْضَى **(تَفْعَيْنَ)** بفتحها مع حذفها أيضًا، كما مَرَّ غيرَ مَرَّةٍ **(ووَزْنُ الجمعِ)** المؤنثِ المخاطب من يرمي **(تَفْعِلْنَ)** بكسر العين مع ثبوتِ لام الفعل **(و)** من يَرْضَى **(تَفْعَلْنَ)** بفتحها مع إثبات اللام لأنها تثبت في جماعة الإناث، وعلى هذا فقس[1] الباقي **(والأمرُ منها)** أي من تَغْزُو وتَرْمِي وتَرْضَى **(اغْزُ)** بحذف الواو **(اُغْزُوَا اُغْزُوْا اُغْزِي اُغْزُوَا اُغْزُوْنَ، وارْمِ)** بحذفِ الياء **(ارْمِيَا ارْمُوْا ارْمِي ارْمِيَا ارْمِيْنَ، وارْضَ)** بحذفِ الألف **(ارْضَيَا ارْضَوْا ارْضَيْ ارْضَيَا ارْضَيْنَ)** ولا يخفى إعلالُها على من له أدنى تأمُّلٍ فيما مضى **(وإذا دخَلَتْ[2] عليهِ نونُ التأكيدِ)** خفيفةً كانَتْ أو ثقيلةً على نحوِ اُغْزُ وارْمِ وارْضَ محذوفَةَ اللام **(أُعِيْدَتِ اللامُ المحذوفةُ)** متحركةً مفتوحةً **(فقُلْتَ**

---

(١) قال ابن عيسى:
«فالوزنُ في (يَرْمِي) أتى (تَفْعِيْنَا) لها وفي (يَرْضَىٰ) أتى (تَفْعَيْنَا)
والوزنُ للجَمْعِ مِنَ ٱوَّلٍ زُكِنْ (تَفْعِلْنَ)، والثاني بيَفْعَلْنَ وُزِنْ»
(انظر الترصيف (ص/ ٥٧)).
(٢) في نسخة: «أُدخِلَت».

أُغْزُونَّ وارْمِيَنَّ وارْضَيَنَّ، واسمُ الفاعلِ منها غازٍ غازِيَانِ غازُونَ غازِيَةٌ غازِيَتَانِ غازِيَاتٌ وغَوازٍ،

(أُغْزُونَّ) بإعادةِ الواوِ مَعَ فَتْحِها (وارْمِيَنَّ) بإعادةِ الياءِ مَعَ فَتْحِها (وارْضَيَنَّ) بإعادةِ الألفِ وَرَدِّهَا إلى الياءِ التي هي أصلها مع فتحها؛ إذِ الألفُ لا تَقْبَلُ الحركة[١] (واسمُ الفاعلِ منها) أي مِنْ يَغْزُو ويَرْمِي ويَرْضَىٰ (غازٍ) أَصْلُهُ: غازِوٌ، قلبت الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلها مع وقوعها في الطَرَف، فصار غَازِيٌ، ثُمَّ حُذِفَتْ ضَمَّةُ الياءِ، فالتقى الساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياء، فصار غازٍ (غازِيَانِ) أصله: غازِوَانِ، قلبت الواو ياءً (غازُونَ) أصله: غازِوُوْنَ، قلبت الواوُ الأولى ياءً، فصارَ غازِيُونَ، ثم نُقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصارَ: غازُونَ (غازِيَةٌ) أصله: غازِوَةٌ، قلبت الواوُ ياءً (غازِيَتَانِ) أصله: غازِوَتَان، قلبت الواوُ ياءً (غازِيَاتٌ) جمعَ تصحيح، أصله[٢]: غازِوَاتٌ، قلبت الواوُ ياءً (وغَوازٍ) جمعَ المُكَسَّرِ، أصله[٣]: غَوَازِوُ، قلبت الواو ياءً، فصار غوازِيُ، استُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ على الياء، فَحُذِفَتْ[٤]، فصارَ غَوَازِيْ بسكون الياء، ثم حذفت

---

(١) قال ابن عيسى:

«.................... ...... وإن بِـهِـنَّ قَـدْ قُـرِنْ
النونُ ذو التوكيد فاللامُ التي حذفتَها من هٰهنا لها اثبِتِ
[فالواوَ في اغْزُونَّ قُلْ كذا ارْمِيَنْ] والألفَ اقلِبْها لياءٍ في ارضَيَنْ»

(انظر الترصيف (ص/٥٧)).

(٢) في نسخة: «جمع المصحح أصلها».

(٣) في نسخة: «أصلها».

(٤) في نسخة: «فحذفت».

وكذلكَ رَام ورَاضٍ. وأصلُ غَازٍ: غَازِوٌ، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً لتطرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها، كما قُلِبَتْ في غُزِيَ، ثُمَّ قالوا: غَازِيَةٌ؛ لأنَّ المؤنثَ فَرْعُ المذكَّرِ والتاءَ طارِئَةٌ.

اكتفاءً بالكسرة، وعُوِّضَ[1] عنها التنوين، فصار: غَوَازٍ **(وكذلكَ رَام)** أصله: رامِيٌ، حذفت ضمةُ الياء، فالتقى ساكنان الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياء فصار رام. رامِيَان، رامُوْنَ أصله: رامِيُونَ، رامِيَةٌ رامِيَتَانِ رامِيَاتٌ ورَوَامٍ **(وراضٍ)** كغازٍ، أصله: راضِوٌ، أُعِلَّ إعلالَ غازٍ، راضِيانِ راضُونَ راضِيَةٌ راضِيَتَانِ راضِيَاتٌ ورَوَاضٍ **(وأصلُ غازٍ)** كما مر **(غازِوٌ، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً لتطرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها)** ثم حذفت ضمةُ الياء، ثم الياءُ كما سبق، وهذا قياسٌ مطردٌ[2] **(كما قُلِبَت)** الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها **(في غُزِيَ)** الماضي المبنيِّ للمفعولِ، إذْ أصلُهُ: غُزِوَ **(ثم)** ورد عليه سؤال بأنهم **(قالوا غازِيَةٌ)** في غازِوَةٌ بقلب الواو ياءً مع عدم تطرفها، فأجاب عنه بقوله **(لأن المؤنثَ)** الذي هو غازِيَةٌ **(فَرْعُ المذكَّرِ)** الذي هو غازٍ لتقدمه عليها، فلَمَّا قلبت الواو ياءً في المذكر للعلة المذكورة قلبت في المؤنث أيضًا، وإن لم تكن العلة موجودة فيها إلحاقًا للفرع بالأصل **(و)** لأنَّ **(التاءَ)** في غازية **(طارِئَةٌ)** على أصل الكلمة للتأنيث، فكانت الواوُ متطرفةً في الحقيقة، فحينئذٍ قُلِبَت الواوُ

---

(١) في نسخة: «وعَوَّضْتَ».

(٢) ❋ تنبيهٌ: هذا الإعلال إنما هو حالَ الرفع والجرّ، وأمّا حالَ النصب فتقول: رأيتُ غازِيًا وراضيًا وراميًا.

وتقولُ في المَفْعُولِ من الوَاوِيِّ: مَغْزُوٌّ، ومن اليائِيِّ مَرْمِيٌّ، تُقْلَبُ الواوُ ياءً ويُكْسَرُ ما قَبْلَها؛ لأن الواوَ والياءَ إذا اجْتَمَعَتَا في كلمةٍ واحدةٍ والأُولى منهما ساكنةٌ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ. وتقول في فَعُوْلٍ من الواويِّ عَدُوٌّ، ومِنَ اليائيِّ بَغِيٌّ،

ياءً في غازيةٍ لوجود العلة المذكورة فيها[١] **(وتقولُ في)** اسم **(المَفْعُولِ من)** الثلاثي المجرد **(الوَاوِيِّ مَغْزُوٌّ)** أصله: مَغْزُوْوٌ، أدغمت الواو الأولى في الثانية، فصار مَغْزُوٌّ مَغْزُوَّانِ مَغْزُوُّونَ مَغْزُوَّةٌ مَغْزُوَّتَانِ مَغْزُوَّاتٌ **(و)** تقول في اسم المفعول **(من)** الثلاثي المجرد **(اليائِيِّ مَرْمِيٌّ)** أصله: مَرْمُوْيٌ **(تُقْلَبُ الواوُ ياءً)** وتدغم الياء الأولى في الثانية **(ويُكْسَرُ[٢] ما قَبْلَها)** أي ما قبل الياء لِتَسْلَمَ **(لأن الواوَ والياءَ إذا اجْتَمَعَتَا في كلمةٍ واحدةٍ[٣] والأولى منهما)** أي الواوِ والياءِ **(ساكنةً قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ)** طلبًا للخِفَّةِ **(وتقول في)** اسم الفاعل على وزن **(فَعُوْلٍ من الواويِّ)** أي من المعتلِّ اللام الواويِّ **(عَدُوٌّ)** أصله: عَدُوْوٌ، أدغمت الواوُ الأولى في الثانيةِ، فصار: عَدُوٌّ عَدُوَّانِ إلى ءاخره **(و)** تقولُ في اسم الفاعل على وزن فَعُوْلٍ **(من اليائيِّ)** أي من المعتل اللام اليائي **(بَغِيٌّ)** أصله: بَغُوْيٌ،

---

(١) قال ابن عيسى:
«وفي مؤنثٍ أَتَوْا بغازِيَهْ لأَنَّهُ فرعٌ وذي التا طارِيَهْ»
(انظر الترصيف (ص/٥٨)).

(٢) في نسخة: «تُكْسَرُ».

(٣) في نسخة بإسقاط لفظ «واحدة».

وتقولُ في فَعِيْل مِنَ الواويِّ: صَبِيٌّ، ومنَ اليائيِّ: سَرِيٌّ. والمَزِيدُ فيهِ تُقْلَبُ واوُهُ ياءً؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وَقَعَتْ رابعةً فصاعدًا ولم يُضَمَّ ما قَبْلَها قُلِبَت ياءً، فتقولُ: أَعطى يُعْطِي،

اجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء لسلامتها، فصار: بَغِيٌّ بَغِيَّانِ إلى ءاخره (وتقولُ في فَعِيْل) أي اسمِ الفاعلِ على وزن فَعِيلٍ (من الواويِّ) أي من الثلاثيِّ المجردِ المعتلِّ اللامِ الواويِّ (صَبِيٌّ) أصله: صَبِيْوٌ، قلبت الواوُ ياءً، وأدغمت في الياء، فصار: صَبِيٌّ صبيانِ إلى ءاخره (ومن اليائيِّ) أي من المعتلِّ اللامِ اليائيِّ (سَرِيٌّ) أصلُهُ: سَرِيْيٌ، أدغمت الياءُ الأولى في الثانية، فقيل: سَرِيٌّ سَرِيَّانِ إلى ءاخره (و) الثلاثيُّ (المَزِيدُ فيهِ) من المعتلِّ اللامِ الواويِّ (تُقْلَبُ واوُهُ ياءً) أوّلًا، والياءُ ألفًا ثانيًا إنْ وُجدت العلة (لأن كلّ واوٍ وقعَتْ) في المعتل اللام (رابعةً فصاعدًا) أي فوقَ رابعةٍ (ولم يُضَمَّ ما قَبْلَها) لِيَخْرُجَ نحو يَغْزُو (قُلِبَت) تلك الواوُ (ياءً) طلبًا للخفةِ، وطردًا للباب. إذا عرفت ذلك (فتقولُ) فيما إذا كانت الواو رابعةً (أَعْطَى) أصله: أَعْطَوَ، قلبت الواو ياءً، والياءُ ألفًا، وإنما لم تقلب الواو في أمثاله ألفًا ابتداء طردًا للباب، أو لأنه لمَّا وقع حرف العلة في لام الفعل[1] الذي هو محل التغيير والتبديل خُصَّ بكثرة التغييرات والتبديلات من بين أقسام المعتلات (يُعْطِي)

---

(١) في نسخة: «فِعلِهِ».

واعْتَدَى يَعْتَدِي، واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي، وتقولُ مَعَ الضَّمِيرِ: أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك تَغازَيْنا وتَراجَيْنا.

و[القِسْمُ] الرَّابِعُ: المُعْتَلُّ العَيْنِ واللامِ، ويُقالُ لَهُ اللَّفِيْفُ المَقْرُوْنُ؛ فتقولُ: شَوَى يَشْوِي شَيًّا،

أصله: يُعطِوُ، قلبت الواو ياء، فصار يُعطِيُ، بضم الياء، ثم حذفت ضمة الياء، فصار: يُعْطِي (و) تقول فيما إذا كانت الواو خامسةً (اعْتَدَى) أصله: اعتدَوَ، أُعِلَّ إعلالَ أعطى (يَعْتَدِي) أصله: يعتدِوُ، أُعِلَّ إعلال يُعطي (و) تقول فيما إذا كانت الواو سادسةً (اسْتَرْشَى) أصله: اسْتَرْشَوَ (يَسْتَرْشِي) أصله: يسترشِوُ (وتقولُ) بقلب الواو ياء إذا وقعت رابعة (مَعَ) اتصال (الضَّمِيرِ) به (أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ) أصلها: أَعْطَوْتُ واعْتَدَوْتُ واسْتَرْشَوْتُ، قلبت الواو في الجميع ياءً لِمَا تقدم (وكذلك تَغازَيْنا وتَراجَيْنا) بقلب[1] الواو ياء، والأصل تَغازَوْنا وتَراجَوْنا.

(و) القسم (الرَّابِعُ) من أقسام المعتل (المُعْتَلُّ العَيْنِ واللامِ) وهو ما يكون عينُ فعله ولامُ فعله حَرْفَيْ عِلَّةٍ (ويُقالُ لَهُ اللَّفِيْفُ المَقْرُوْنُ) أما تسميته باللفيفِ فلاجتماع حَرْفَيِ العلة؛ يُقالُ للمجتمِعين من قبائلَ شَتَّى: لفيفٌ، وأما تسميته بالمقرون فلمقارنَةِ حرفي العلةِ فيه من غير فاصلٍ بينهما (فتقولُ شَوَى) أصله: شَوَيَ، قلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، دونَ الواو لِمَا تقدَّم، فلا تَغْفُلْ عنه (يَشْوِي) أصله: يَشْوِيُ، استُثْقِلَت الضمةُ على الياء، فحذفت (شَيًّا) مصدره، أصله: شَوْيًا؛

---

(١) في نسخة: «تُقْلَب».

كرَمى يَرْمِي رَمْيًا، وقَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً ورَوِيَ يَرْوَى رِيًّا، مثلُ رَضِيَ يَرْضَى،

اجتمعت الواو والياء، وسبقتْ إحداهما بالسكونِ، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء (كرَمى يَرْمِي رَمْيًا) على الوجهِ الذي عَرَفْتَهُ في الناقص من القلب والحذف وغيرِ ذلك، ومن التصريف للماضي والمضارع إلى أربعة عشر مثالًا، ومعرفةِ إعلال كل واحد على التفصيل المذكور هناك، فعليك بالتأمل فيما مضى (و) تقول (قَوِيَ) أصله: قَوِوَ، قلبتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً، ولم تقلب الأُولى ألفًا مع وجود عِلَّةِ القلب، ولَمْ تُدْغَمْ أَيْضًا كَمَا سَبَقَ كُلُّ ذلك في ارعَوَى يرعوي، فلا فائدةَ في الإعادة (يَقْوَى) أصله: يقوَوُ، قُلِبَتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً، ثم الياءُ ألفًا (قُوَّةً) أَصْلُهُ: قُوْوَةً، أدغمتِ الواوُ في الواوِ (ورَوِيَ) بكسر العينِ على الأصلِ، ولم تُقْلَبْ عينُ فعلِهِ ألفًا، مَعَ تحركها وانفتاح ما قبلها، لأنها لو قلبت ألفًا لقلبت في المضارع أيضًا تبعًا له، ولو قلبت في المضارع لَلَزِمَ ضَمُّ الياءِ في ءاخر المضارع أيضًا[1]، وهو مرفوضٌ في كلامهم[2] (يَرْوَى) مفتوحَ العين، أصله: يَرْوَيُ، قلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاحِ ما قبلها (رِيًّا) مصدرٌ، أصلُهُ رِوْيًا، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء (مثلُ رَضِيَ يَرْضَى) أي إعلالُ قَوِيَ يَقْوَىٰ ورَوِيَ يَرْوَى مثلُ

(١) في نسخة: بإسقاط لفظ «أيضًا».

(٢) قال عبد الحق: «العرب رفضوا أي تركوا ذلك، أي ضَمَّ الياء في المضارع». (انظر تدريج الأداني (ص/ ١٨٣)).

فهو رَيَّانُ، وامرأةٌ رَيَّا مثلُ عَطْشَانَ وعَطْشَى، وأَرْوَى كأَعْطى، وحَيِيَ كرَضِيَ،

إعلال رَضِيَ يَرْضَىٰ في جميع تصاريفه، في الماضي والمضارع، وجميع أحكامه من القلب والحذف وغير ذلك بلا تفرقة بينهما **(فهو رَيَّانُ)** اسمُ فاعلٍ من رَوِيَ يَرْوَى، ويقال في الصِّفة المُشَبَّهةِ أيضًا رَيَّانُ للواحد المذكر، أصله: رَوْيَانُ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأدغمت في الياءِ **(وامرأةٌ رَيَّا)** أصله[1]: رَوْيَا، أُعِلَّ إعلالَ رَيَّانَ **(مثلُ عَطْشَانَ)** للواحدِ المذكرِ **(وعَطْشَى)** للمؤنث[2]؛ تقول: رَيَّانُ، رَيَّانانِ، رِوَاءٌ؛ أصله: رِوَايٌ، قلبت الياءُ همزةً لوقوعها طَرَفًا بَعْدَ ألفِ مدةٍ، وهو قياسٌ مُطَّرِدٌ، [وهي] رَيَّا رَيَّيَانِ رِواءٌ أيضًا، فالجمعُ مشتركٌ بين المذكر والمؤنث، كما تقول [رَجُلٌ] عَطْشَانُ، [رجلان] عَطْشَانانِ، [رجالٌ] عِطاشٌ، [امرأةٌ] عَطْشَى، [امرأتان] عَطْشَيَانِ، [نساءٌ] عِطاشٌ **(وأَرْوَى)** إعلاله **(كأَعْطَى)** أي كإعلالِ أعطى في جميع تصاريفه؛ لأن أَرْوَى مُعْتَلُّ اللامِ اليائيُّ، إذ المعتبر في هذا القسم هو اللام دون العين **(و)** يَجوز **(حَيِيَ كرَضِيَ)** من غير

(١) في نسخة: «أصلها».

(٢) قال التفتازاني: «لا يقال (راوٍ) و(راوية)، بل تبنى من الصفة المشبهة؛ لأنَّ المعنى لا يستقيم إلا عليها، لأنَّ صيغةَ (فاعِلٍ) تدل على الحدوث، والصفة المشبهة تدل على الثبوت، والمعنى في هذا يدل على الثبوت لا على الحدوث، فتأمَّل».
(انظر شرح التفتازاني (ص/١٥٩)). أي: **يقال ريَّان وريَّا عوضًا عن راوٍ وراوية، لما تقدم تعليله.**

وحَيَّ يَحْيَا حَيَاةً

إعلالٍ ولا إدغامٍ؛ لأنه لو أُعِلَّ بقلبِ عين فعله ألفًا، أو أُدغِمَ العين في اللام لوجب أن يُفعَلَ مثلُ ذلك في المضارع؛ إذ المضارع في مثل ذلك تابع للماضي غالبًا، فيكون المضارعُ في آخره ياءٌ مضمومة، وهو مرفوض في كلامهم (و) يجوز (حيَّ) بالإدغام نظرًا إلى اجتماع المثلين، وهذه هي اللغة الشائعةُ؛ وتقول في مضارع حَيِيَ وحَيَّ بالإدغام وفَكِّهِ (يَحْيَا) أصله: يَحْيَيُ، فقلبت[1] الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها (حَيَاةً) مصدرٌ، أصله: حَيَيَةٌ، قلبت الياءُ الأخيرةُ ألفًا، ولكنْ تكتب الألف بصورة الواو على لغةِ مَنْ يُمِيلُ الأَلِفَ إلى الواوِ[2]، والحَقُّ أنه إن كان في غير المُصْحَفِ فهو بصورة الألف، وإن كان فيه فهو بصورة الواو تَبَعًا لِرَسْمِهِ، وكذلك

---

(١) في نسخة: «قلبت».

(٢) قال عبد الحق: «قال الغَزِيُّ: إنَّ من العرب مَن يقرِّب اللفظ بالألف إلى اللفظ بالواو، وهو المسمّى تفخيمًا عند القُرَّاء، وهو لغة أهل الحجاز» (انظر تدريج الأداني (ص/ ١٨٥ - ١٨٦)).

* قلتُ: جاء في (المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار) لأبي عمرٍو الداني ما نَصُّه: «باب ذكر ما رسمت الألفُ واوًا على لفظ التفخيم ومراد الأصل: ورسموا في كل المصاحف الألفَ واوًا في أربعة أصول مطردة، وأربعةِ أحرفٍ متفرقة؛ فالأربعةُ الأصول هي: «الصَّلَوة»، و«الزكَوة»، و«الحيَوة»، و«الرِّبَوا»، حيثُ وَقَعْنَ، والأربعة الأحرف هي: قوله في الأنعام [الآية (٥٢)] والكهف [الآية (٢٨)] «بالغَدَوة»، وفي النور [الآية (٣٥)] «كَمِشْكَاةٍ»، وفي المؤمن [الآية (٤١)] «النَّجوة»، وفي النجم [الآية (٢٠)] «ومَنَوة». (انظر: المقنع (ص/ ٥٤)).

فهُو حَيٌّ، وحَيَّا وحَيِيَا فهما حَيَّانِ، وحَيُّوْا فهم أَحْيَاءٌ، ويجوزُ حَيُوا بالتخفيفِ، والأمرُ اِحْيَ كارْضَ، وأَحْيَا يُحْيِي، وحَايَا

الصلاةُ والزكاةُ **(فهُو حَيٌّ)** في اسم الفاعل، أصله: حَيِيٌ، [حُذِفَتْ كسرةُ الياءِ الأولى للتخفيف، فصارت ساكنةً][١]، وأدغمت الياء في الياء **(وحَيَّا)** تثنيةُ حَيَّ بالإدغام **(وحَيِيَا)** تثنيةُ حَيِيَ بِفَكِّ الإدغام **(فهما حَيَّانِ)** تثنيةُ حَيٍّ، اسمِ الفاعل **(وحَيُّوْا)** جمعُ حيَّ، تقول: حيَّ حَيَّا حَيُّوا بالإدغام في الجميع **(فهم أَحْيَاءٌ)** جمعُ حَيٍّ، تقول: حيٌّ حَيَّانِ أحياءٌ **(ويجوزُ)** أن يقال في حَيُّوا بالياءين **(حَيُوا بالتخفيفِ)** كرَضُوا، أي بحذف الياء الثانية بعد نقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته، وهو حَيِيَ بفك الإدغام، تقول: حَيِيَ حَيِيَا حَيُوا **(والأمرُ)** من تَحْيَا **(اِحْيَ)** بحذف الألف **(كارْضَ)** في جميع تصاريفه وإعلاله، تقول: اِحْيَ اِحْيَيَا اِحْيَوْا اِحْيَيْ اِحيَيَا اِحْيَيْنَ **(و)** تقول في بناء أفعلَ من حَيِي يَحْيَا **(أَحْيَا)** أصله: أَحْيَيَ، قلبت الياء ألفًا، فصار: أَحْيَا **(يُحْيِي)** أصله: يُحْيِيُ، حذفت ضمة الياء، فصار يحييْ كأعطى يعطي بلا فرق، ولا يخفى عليك تصاريفُ الماضي والمضارع والإعلال فيهما مما سبق **(و)** إذا نقلتَهُ إلى باب المفاعلة تقول **(حَايَا)** أصله: حايَيَ، قلبت الياءُ الأخيرة

---

(١) إضافةٌ من الأستاذة المحققة جاريةٌ على نسق الشارح - رحمه الله - وأسلوبه في بيان الإعلال، وقدْ رأيْنَا إثباتها زيادة في الإيضاح، وجبرًا لما نَظُنُّهُ سقط من المخطوطة، والنسخ المطبوعة؛ إذْ لم تَجْرِ عادةُ الشارح على هذا الإيجاز والاقتضاب.

يحَابي، واسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي اسْتِحْيَاءً، والأَمرُ منهُ اِسْتَحْيِ. ومنهم مَنْ يقولُ اسْتَحى يَسْتَحِي اسْتَحِ؛ وذلكَ لكثرةِ الاستعمالِ، كما قالوا: «لا أَدْرِ» في لا أَدْرِي.

أَلفًا **(يحابي)** أصله: يحايِيُ، حذفت ضمةُ الياءِ **(و)** إذا نقلته إلى بابِ الاستفعال تقول **(اسْتَحْيَا)** أصلُهُ: استحيَيَ، قُلِبَتِ الياءُ الأخيرةُ ألفًا **(يَسْتَحْيِي)** أصلهُ يستَحْيِيُ، حُذِفَت ضمةُ الياءِ **(اسْتِحْيَاءً)** أصله: اسْتِحْيَايًا، قلبت الياءُ همزةً، فصار: استحياءً **(والأَمرُ منهُ اِسْتَحْيِ)** بكسر الياء من تستَحْيِيْ، فحذفت منه التاء، وزيدت الهمزةُ في موضعها، وحذفت الياءُ الأخيرةُ، فصار: استَحْيِ **(ومنهم)** أي من العرب[1] **(مَنْ)** يحذف لامَه، أو عينَ فعله، والأَوَّلُ أولى و**(يقولُ اسْتَحى)** أصله: اسْتَحْيَيَ، كما تقدم، قلبت الياءُ الأخيرةُ ألفًا، فصار استَحْيَا، ثم نقلت فتحةُ الياء إلى الحاء، [فصار: اسْتَحْيَا]، وقلبت ألفًا، فالتقى ساكنانِ فحذف أحدهما، فصار: اسْتَحَى **(يَسْتَحِي)** أصلُهُ: يستَحْيِيُ، حذفت ضمةُ الياء فصار يَسْتَحْيِيْ، ثم نقلت كسرةُ الياء إلى الحاء، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما فصار: يستَحِيْ، والأمر منه **(اسْتَح)** بكسر الحاء أمرٌ من تَسْتَحِي، فحذفت منه التاء، وزيدت الهمزةُ في موضعها، وحذفت الياءُ، فصارَ اسْتَحِ **(وذلكَ)** أي الحذفُ المذكورُ في استحَى يستَحِي **(لكثرةِ الاستعمالِ)** أي لكثرةِ استعمالِ هذا اللفظِ في كلامهم، وذلك يقتضي الخِفَّة **(كما قالوا لا أَدْرِ)** بحذف الياءِ اكتفاءً بالكسرة **(في لا أَدْرِي)** مع

---

(١) وهم بنو تميم.

[القسم] الخامسُ: المُعْتَلُّ الفاءِ واللام ويُقالُ لَهُ اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ. تقولُ: وَقَى ـ كرَمَى ـ يَقِي يَقِيَانِ يَقُوْنَ، كيَرْمِي، وفي الأمرِ: قِ قِيَا قُوْا قِيْ قِيَا قِيْنَ، ويلزمُهُ لُحُوْقُ الهاءِ

أنَّ لا نافيةٌ لا ناهيةٌ، وذلك لكثرة الاستعمال أيضًا[1].

القسمُ **(الخامسُ)** من أقسام المعتلات **(المُعْتَلُّ الفاءِ واللام)** وهو الذي يكون فاءُ فِعْلِهِ ولامُ فِعْلِهِ حَرْفَيْ عِلَّةٍ **(ويُقالُ لَهُ اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ)** أما إنه لفيفٌ فلاجتماع حرفَيْ علةٍ، وأما إنه مفروق فلأنه فُرِقَ بينهما بحرفٍ صحيحٍ **(تقولُ)** فيه من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ **(وَقَى)** أصله: وَقَيَ، قلبت الياءُ ألفًا؛ وَقَيَا لم تقلب ياؤه ألفًا لِمَا مَرَّ. وَقَوْا أصله: وَقَيُوا، قلبت ياؤه ألفًا، وحذفت لالتقاء الساكنين، وهكذا إلى ءاخر الأمثلة **(كرَمَى)** رَمَيَا رَمَوْا إلى ءاخره في جميع ما سبق **(يَقِي)** أصله: يَوْقِيُ، فَحُذِفَت الواو منه كما في يَعِدُ على ما سبق في المثال، ثم حذفت ضمة الياء فصار: يَقِي **(يَقِيَانِ يَقُوْنَ)** إلى ءاخره **(كيَرْمِي)** يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ إلى ءاخره من غير فرق **(و)** تقول **(في الأمرِ قِ)** أمرٌ من تَقِي، فحذفت التاءُ من أوله، والياءُ من ءاخره، فصار قِ **(قِيَا قُوْا قِيْ قِيَا قِيْنَ، ويلزمُهُ)** أي يلزم قِ **(لُحُوْقُ الهاءِ)** أي

---

(١) قال ابن عيسى:

«.................. حايا يُحايي وكذا يَسْتَحْيِيْ
ومنهُمْ مَن قال في هذا (اسْتَحِي) و(يسْتَحِي) و(اسْتَحِ) فَهْوَ (مُسْتَحِي)
وذا لِكَوْنِهِ كثيرًا يجري كقولهم (لا أدرِ) في (لا أدري)».
(انظر الترصيف (ص/٦١)).

في الوقفِ. وتقولُ في التأكيدِ: قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ قِنَّ قِيَانِّ قِيْنَانِّ، وبالخفيفةِ: قِيَنْ قُنْ قِنْ، وتقولُ: وَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضَى، والأمرُ منهُ اِيْجَ كارْضَ.

[القسم] السَّادِسُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ

هاءِ السكتِ (في) حالة (الوقفِ) عليه نحو قِهْ[١] (وتقولُ في التأكيدِ) بالنون الثقيلة (قِيَنَّ) بإعادة لام الفعل[٢] (قِيَانِّ قُنَّ) بحذف الواو لدلالة ضمة القاف عليها (قِنَّ) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها (قِيَانِّ قِيْنَانِّ، وبالخفيفةِ قِيَنْ قُنْ قِنْ، وتقولُ[٣]:) من باب عَلِمَ يَعْلَمُ (وَجِيَ) الفرسُ إذا وُجِدَ في حافِرِهِ وَجَعٌ (يَوْجَى) أصله: يَوْجَيُ، قلبت الياء ألفًا (كرَضِيَ يَرْضَى) في جميع ما تقدم من الإعلال (والأمرُ منهُ اِيْجَ) من تَوْجَى، حُذِفَتِ التاءُ من أولِهِ، مَعَ زيادة الهمزة المكسورة في موضعها، وحذفت الألف من ءاخره، فصار اِوْجَ، ثم قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار اِيجَ (كارْضَ).

القسم (السَّادِسُ) من المعتلات (المعتلُّ الفاءِ والعينِ) وهو ما

---

(١) قال عبد الحق: «وأمّا حالَ الوصل فتقول (قِهْ يا رجل) ولكن تكتب أيضًا بالهاء؛ لأنَّ الوقف عليه بهاء، وقد عرفتَ أنَّ الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها». (انظر تدريج الأداني (ص/١٩١)).

(٢) قال التفتازاني: «لِما عرفتَهُ في (اغزُوَنَّ)». (انظر شرح التفتازاني (ص/١٦٧)).

(٣) في نسخة: «تقول» بإسقاط الواو.

كيـيْنٍ ويَوْمٍ ووَيْلٍ، ولا يُبْنَى منهُ فِعْلٌ.

يكون فاءُ فعله وعينُهُ حرفَي علةٍ **(كيـيْنٍ)** في اسم مكان[1]، وهو وادٍ في جهنم، وكلمةُ عذابٍ أيضًا **(ولا يُبْنَى)** أي لم يوجد في كلام العرب **(منهُ فِعْلٌ)**[2].

(ويَـوْمٍ) في اسم زمان **(ووَيْـلٍ)** في اسم مكان،

---

(١) قال ابن منظور: «يَيْنٌ: اسم بلد؛ عن كراعٍ قال: «ليس في الكلام اسم وقعت في أوّلِهِ ياءان غيره». وقال ابن جني: «إنما هو (يَيْنٌ) اسمُ وادٍ بين ضاحِكٍ وضُوَيحكٍ جبلين أسفلَ الفَرْشِ، والله أعلم» (انظر لسان العرب: مادة يين).

(٢) قال عبد الحق: «وأمّا ما جاء في الشعر من قوله: [من الهزج]

فـــمـــا والَ ولا واحَ ولا واسَ أبـــو هِـــنْـــدِ

فمصنوع، كذا قاله أبو حيان» (انظر تدريج الأداني (ص/١٩٣)).

* قلتُ: وأئمة اللسان مختلفون في ذلك؛ فبعضهم لم يثبت ورود فِعْل من (وَيْل) وأخواتها، وآخرون أثبتوا ذلك؛ قال مرتضى الزبيدي في (التاج) [مادة و ي ل]: «ونقل شيخنا عن ابن عصفور أنه نقل من كتاب الجُمَلِ أنَّ من الناس من ذهب إلى أنه **قد استعمل** من (ويح) فعل، فانظره».

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: «ويقال تأوَّهَ الرجلُ إذا قال أوَّه، وتَوَيَّلَ: إذا دعا بالوَيْل. وأخبرني أبو عمر قال: حضرنا مجلس أبي العباس ثعلب، فأقبل علينا، فقال: كيف الفعلُ من الوَيْلِ؟ فَبَلَحَ القومُ، ولم يكن عند واحدٍ منهم جواب، وفي المجلس ابنُ كَيْسَانَ وغيره؛ فأنشدنا [من الوافر]:

تَـوَيَّـلَ إذْ مـلأتُ يَـدِي وكـانـتْ   يـمـيـني لا تُـعَـلَّـلُ بـالـقـلـيـلِ

قال أبو عمر: ويقال في هذا أيضًا: وَالَ يَوِيلُ، على وَزْنِ: مَالَ يَمِيلُ» (انظر غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٤٠)). [وقوله «فَبَلَحَ القومُ» أي أَعْيَوْا وانقطعوا من الإعياء، فلم يقدروا على الجواب،=

[القسم] السَّابعُ: المعتلُ الفاءِ والعينِ واللامِ، وذلكَ وَاوٌ

القسمُ **(السَّابعُ)** من أقسام المعتلات **(المعتلُ الفاءِ والعينِ واللام)** وهو ما يكون فاءُ فعله وعينُ فعله ولامُ فعله حروفَ علة، ويقال له المُعْتَلُّ المجموعُ أيضًا، وهو ظاهر **(وذلك)** أي مثاله **(وَاوٌ)** أصله: وَوَوٌ[1]، قلبت عينُ فعله ألفًا دون لام فعله

= يقال: بَلَحَ الرجلُ بُلُوحًا إذا أَعْيَا، ومثله: بَلَّحَ تبليحًا]. وفي (اللسان): «وَيَّلَه ووَيَّلَ له: أكثر له من ذكر الويل، وهما يَتَوَايَلان. وَوَيَّلَ هو: دعا بالويل لما نزَلَ به؛ قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

على موطنٍ أغشى هوازنَ كلَّها   أخا الموت كَظًّا رهبةً وتَوَيُّلا»

ونقل القرطبي وأبو حيان في تفسيريهما عن ابن عرفةَ والمُفَضَّل أنه يقال: «تَوَيَّلَ الرجلُ: دَعَا بالوَيْل»، وأنه محكيٌّ عن العرب. قال السيوطيُّ: «وسُمِعَ تَوَيَّلَ، وهو نادر، فأمَّا قوله: [من الهزج]

فـمـا والَ ومـا واحَ   ولا واسَ أبو هندٍ فمصنوع».

«وأمَّا مَنْ لم يثبت ورود أفعالٍ لتلك المصادر: الوَيْل والوَيْس والوَيْح والوَيْب، فلأنَّهُ يرى أن القياس يمنعه؛ وذلك لأنه لو صُرِّفَ منها فِعْلٌ لوَجَبَ اعتلالُ فائِهِ وعينه كوَعَدَ وباعَ، فتحامت العربُ استعماله ليمنعوا اجتماع إعلالين في الكلمة. كذا نقله في اللسان في (و ي ل) عن ابن جني. ويقول ابن عادلٍ الحنبلي في تفسيره (اللباب): «ولم يستعمل العربُ منه [أي من الوَيْلِ] فعلا؛ لاعتلال عينه وفائه. وقد حكى ابن عرفة: «تَوَيَّل الرجلُ» إذا دعا بالويل. وهذا لا يَرِدُ؛ لأنَّهُ مثلُ قولهم: «سَوَّفْتَ ولَوْلَيْتَ» إذا قلتَ له: سوفَ ولَوْ». (انظر: اللباب في علوم الكتاب (١/ ٤٦٣)).

(١) قلتُ: هذا مذهب الأخفش، ورجَّحَهُ التفتازاني لأن الواويَّ أكثر من اليائي، فالحملُ عليه أولى. ومذهب غيره أن أصل (واو): وَيَوٌ، فألفها منقلبة عن الياء، وهو قول أبي علي الفارسي. (انظر: المزهر للسيوطي (٢/ ٣٣)).

ويَاءٌ لاسْمَيِ الحرفينِ.

مع أنه محل التغيير والتبديل لكراهةِ اجتماعِ حرفَيْ عِلَّةٍ متحركَيْنِ في أول الكلمة **(وياءٌ)** أصلُهُ: يَيَيٌ[1]، قلبت عين فعله ألفًا دونَ لام فعله لما مر في واوٌ، فصار يايٌ، ثم قلبت الياء الأخيرةُ هَمْزَةً تخفيفا، فصار: ياءٌ **(لاسمي الحرفين)** يعني أن الواوَ اسمٌ مُسَمَّاهُ «وَ» والياءَ اسمٌ مسماهُ «يَ»، كما أن الباءَ اسمٌ مسماهُ «بَ» والجيمَ اسمٌ مسماه «جَ» من حروف التَّهَجِّي، وهكذا هذا.

---

(١) قلتُ: المسألة خلافية أيضًا، لا كما هو ظاهر عبارة التفتازاني في شرحه: «وتركيب الياء من ثلاث ياءات **بالاتفاق**»، وكذا ما جزم به ابن الناظم - بدر الدين بن مالك - في (بغية الطالب) فهو غير دقيق؛ ولتشعب المسألة، والآراء، وشواهدِ كُلٍّ وحججه، اكتفينا بالإشارة إلى وجود خلاف فيها بين الأئمة، وأنَّ نقل الاتفاق فيها غير صحيح.

فصلٌ في المَهْمُوزَاتِ

(فصلٌ في) بيانِ أحكامِ **(المَهْمُوزَاتِ)** والمهموزُ هو الذي يكونُ أحدُ أصولِ حروفه همزةً[١]، وهو ثلاثةُ أقسامٍ فقط: مهموزُ الفاءِ، ومهموزُ العينِ، ومهموزُ اللامِ، ولم يوجد في كلامِ العربِ همزتان أصليتان في كلمةٍ واحدةٍ[٢]. إذا عرفت

(١) أي: سواءٌ بقيت الهمزة على حالها، كسأل، أو قلبت كسَالَ، أو حذفت كـ: سَلْ. فكل هذا معدود في المهموز.

(٢) **قلتُ:** لا بد هنا من بيان وإيضاح؛ فالشارح - رحمه الله - تبع بعض النحويين واللغويين القائلين بعدم اجتماع همزتين أصليتين في كلمة واحدة. لكن **التحقيق** في المسئلة الذي نَصَّ عليه بعض الأئمة كابن فارس وابن سيده وصاحب القاموس هو وجود ألفاظ اجتمع فيها همزتان أصليتان، وهي ألفاظ قليلة، أشهرها (أَجَأٌ) وهو أحد جَبَلَيْ طَيِّءٍ. قال ابن سيده: «الحروف [أي الكلمات] التي فاءاتها ولاماتها همزة محصورة». ومما ذكره الأئمة: أَزَأَ، وأَكَأَ، وآءٌ، والأَشَاءُ، وأَبَأْتُهُ بسهم. قال ابن مالك في (التسهيل): «**اسْتُثْقِلَ تماثُلُ أصلين في كلمةٍ**، وسَهَّلَهُ كونهما عينًا ولامًا، **وقَلَّ ذلك فيهما حَرْفَيْ لينٍ**، أو **حَلْقِيَّتَيْنِ**، **وأُهْمِلَ كونهما همزتين**، وعَزَّ كونهما هائَيْنِ، **وقَلَّ كونُ الفاءِ واللامِ حلقيَّيْنِ**» (انظر: تسهيل الفوائد (ص/ ٢٩١ - ٢٩٢))، وقال ابن عقيل في (المساعد على تسهيل الفوائد): «(وأهمل كونهما همزتين) فلا يوجد في كلامهم كون العين واللام همزتين مثل: جَأَأَ وشأأ، . . .، (وقلَّ كون الفاء واللام حَلْقِيَّيْنِ) نحو: أَجَأٍ، وهو فَعَلٌ - بالتحريك - أحدُ جَبَلَيْ طَيِّءٍ، والآخر: سَلْمىٰ، ويُنسَبُ إليهما: الأَجَئِيُّون؛ ونحو: آءٍ، وهو شَجَرٌ، والواحدةُ آءَةٌ، وآء أيضًا حكاية أصوات؛ قال [الشاعر]:

في جَحْفَلٍ لَجِبٍ جَمٍّ صَوَاهِلُهُ   بالليل يُسْمَعُ في حافاته آءُ»

(انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ١٩ - ٢١)). فيعلم من=

حُكْمُ المَهْمُوزِ في تصاريفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيْحٌ لكنَّها قد تُخَفَّفُ إذا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ؛ لأنها حَرْفٌ شَدِيْدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ، فتقولُ: أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ،

هذا فنقولُ (حُكْمُ المَهْمُوزِ) الخالي عن حروفِ العلةِ والتضعيفِ (في تصاريفِ فِعْلِهِ حُكْمُ) الفعلِ (الصَّحِيحِ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيْحٌ)[1] لأنها تقبلُ الحركاتِ الثلاثَ (لكنَّها) أي لكن الهمزةَ (قد تُخَفَّفُ) بالقلبِ والحذفِ وغيرِهما (إذا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ) أي غير مبتدأٍ بها (لأنها حَرْفٌ شَدِيْدٌ) ثقيل تنشأ (مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ) فإنك إذا سَكَّنْتَ الهمزةَ، وأدخلت عليها همزةً أُخرى مفتوحةً رأيت أنها تنتهي عندَ نهايةِ الحلقِ، فهيَ مخرجها، وهذهِ قاعدةٌ في معرفةِ مخارجِ الحروفِ. وإذا عرفت أنَّ حكمَ المهموزِ حكمُ الصحيحِ (فتقولُ) في مهموز الفاءِ (أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ) في جميعِ تصاريفِهِ من غيرِ فرقٍ[2]؛ تقولُ: أَمَلَ أَمَلا أَمَلُوا إلخ،

= ذلك أنَّ أقسام المهموز - على التحقيق - لا تنحصر في ثلاثة أقسام. **هذا**، ومراد القائلين بالقول الأول ما كان من **غير الرباعي المضاعف**، لأن الرباعي المضاعف قد ورد منه أمثلة كثيرة اجتمع فيها همزتان؛ فمن ذلك: لُؤْلُؤ، ويُؤْيُؤ، وبَأْبَأَ، وتَلأْلأَ، وطَأْطَأَ، وتَأْتَأَ وفَأْفَأَ، وبُؤْبُؤ، . . . إلخ. فاقتضى التنبيه، والله أعلم.

(١) قال التفتازاني: «والأولى أن يقال: حكْمُ المهموزِ في التصاريفِ حُكْمُ مُماثِلِهِ مِنْ غير المهموز، إنْ مضاعفًا فمضاعفٌ، وإن مثالًا فمثالٌ، إلى غير ذلك (انظر شرح التفتازاني» (ص/ ١٧٠)).

(٢) قلتُ: **هذا مَعَ ملاحظة قيدٍ مهمٍ** وهو: ألا يقترن مَعَهُ عِلَّةٌ أخرىٰ من تضعيف أو حروف علة، وإلا فيكون حكمه عندئذ حكم مقارنِهِ؛=

والأمرُ أُومُل، تُقْلَبُ الهمزةُ واوًا؛ لأنَّ الهمزتينِ إذا الْتَقَتَا في كلمةٍ ثانيتُهُمَا ساكنةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا، بحَرْفِ حَرَكَةِ ما قبلَها،

كما تقول: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا إلخ، وكذلكَ المضارعُ **(والأمرُ)** مِنْ تَأَمَّلَ **(أومُلْ)** فحُذِفَ منهُ حرفُ المضارعةِ، وزيدَتْ في موضعِها الهمزةُ المضمومةُ، فصارَ أُؤْمُلْ بهمزتينِ؛ الأولى همزةُ الوصلِ[١]، والثانيةُ فاءُ الفعلِ، ثُمَّ **(تُقْلَبُ الهمزةُ)** الثانيةُ **(واوًا)** لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها **(لأنَّ الهمزتينِ إذا الْتَقَتَا في كلمةٍ)** واحدةٍ **(ثانيتُهُمَا ساكنةٌ[٢] وَجَبَ قَلْبُهَا)** أي قلبُ الهمزةِ الثانيةِ الساكنةِ **(بحَرْفِ حَرَكَةِ ما قبلَها)** أي بحرفٍ هو من جنسِ حركةِ الحرفِ الذي قبلها، وهوَ الهمزةُ الأولى، فإن كانت الهمزةُ

= وذلك نحو: أَبَّ يَؤُبُّ (إذا تَهَيَّأَ للسَّيْر) فحكمه حكم مقارنِهِ من المضاعف، ونحو: (رَأَى) و(وَأَى) و(أَوَى) فحكمها حكم مقارنها من المعتل: الناقص واللفيف بنوعيه. أما نحو: أَمَلَ فمِمَّا يكون حكمه في جميع تصاريفه حكم الصحيح؛ ولذلك كان الزنجاني رحمه الله يقرن مع بعض أمثلة المهموز مقارنتاتها من المعتل كما في (آب) و(ساءَ) و(أَسَا) و(أتى) و(أوي). فقيْدُ المسألة وإنْ خلت عنه عبارة الأصل في صدر الفصل فإنه قد جاء ملحوظًا في سياق التمثيل.

(١) في نسخة: «وصلٍ».

(٢) قال التفتازاني: «وقال: «ثانِيَتُهُمَا ساكنةٌ» لأنهما لو التقتا في الكلمة ولم تسكن الثانية فله أحكامٌ أُخَرُ» (انظر شرح التفتازاني (ص/ ١٧٢)).

قلتُ: ولهذا (الأحكام الأُخَر) التي أشار إليها التفتازانيُّ قواعدُ وأصولٌ، في بعضها اتفاق، وفي بعضها اختلافٌ بين الأئمة، وتشَعُّبٌ في التفاصيل يُطْلَبُ من المطوّلات.

كآمَنَ وأُومِنَ وإِيمَانٌ، فإنْ كانَتِ الأُولىٰ همزةَ وَصْلٍ تعودُ الثانيةُ همزةً عندَ الوصلِ

الأولى مِنَ الهمزتين المجتمعتين مفتوحةً قلبت الثانيةُ ألفًا، وإنْ كانت مضمومةً قلبتْ واوًا، وإن كانت مكسورةً قلبت ياءً (كآمَنَ) أصلُهُ: أَأْمَنَ، قلبت الهمزةُ الثانيةُ ألفًا لفتحةِ ما قبلَها (وأُومِنَ) أصلُهُ: أُؤْمِنَ، قُلبتِ الهمزةُ الثانيةُ واوًا لضمةِ ما قبلَها (وإِيمَانٌ) أصلُهُ: إِئْمَانٌ، قلبت الهمزةُ الثانيةُ فيه ياءً لكسرة ما قبلَها (فإنْ كانَتِ) الهمزةُ (الأولى) مِنَ الهمزتين المجتمعتين المنقلبةِ ثانيتُهُمَا واوًا أو ياءً (همزةَ وصلٍ) - وهيَ التي زيدت للتلفظ بالساكن كما أنَّ همزةَ القطع هي التي زيدت للمعنى.

ومِنْ خواصِّ الأولى أن تَسْقُطَ في الدَّرْجِ، كما أنَّ مِنْ خواصِّ الثانيةِ ألَّا تسقطَ فيه إلا إذا كَثُرَ الاستعمالُ، أو ثَقُلَتْ في اللفظِ؛ لأنه هوَ مدارُ الحذفِ وجودًا وعَدَمًا في لغةِ العرب - (تعودُ) أي تَرْجِعُ الهمزةُ (الثانيةَ) التي قد كانت انقلبتْ واوًا أو ياءً (همزةً) صِرْفَةً (عندَ الوصلِ) أي وصلِ تلكَ الكلمةِ بكلمةٍ قبلَها، وتُسْقَطُ همزةَ الوصلِ الأولى في الدَّرْجِ؛ لأنه لم يبقَ حينئذٍ علّةُ قلبِ الثانيةِ، إذْ هيَ اجتماعُ الهمزتين، وقد انعدمَ[1]

---

(١) * تنبيه: الأَوْلى استعمالُ: (عُدِمَ) بدل (انْعَدَمَ)، كما قرره المحققون؛ فلفظة (انْعَدَم) - على شَيْعُوعَةِ استعمالها - معدودةٌ لحنًا، وقد نص على ذلك غير واحدٍ من أئمة اللغة المتقدمين والمتأخرين؛ وما ذلك إلَّا لأنَّ النونَ حرف مطاوعةٍ، فلا يدخل على فعل (عدم)، لأنَّ المطاوعة تَأَثُّرٌ، والمعدومُ لا يتأثر. وفي نَصِّ (الشافية): «انعدمَ خَطَأٌ». ويقول ابن يعيش في شرح المُفَصَّل: «وانعدم ليس بِجَيِّد». =

إذا انفتحَ ما قبلَها.

بسقوطِ الأُولى، فتعودُ الثانيةُ همزةً كما كانت قبلَ القلبِ **(إذا انفتحَ ما قبلَها)** أي ما قبلَ الهمزةِ الثانيةِ بعدَ سقوطِ الهمزةِ الأُولى في الدرجِ، نحوُ «وَأْمُلْ»؛ **وكذلك تعودُ الثانيةُ همزةً عندَ الوصلِ إذا انضمَّ ما قبلَها أو انكسرَ**[1]، نحوُ: يا زيدُ أُمُلْ، ويا

= ويبين شُرَّاح (الشافية) وغيرهم من الأئمة علَّةَ ذلك بما خلاصَتُه ما ذكرناه ءانفًا. قال الإمام الخضْراليزديّ في شرحه على الشافية (١/ ٢٢٧): «قوله (ومن ثَمَّ قيل: اِنْعَدَمَ خَطَأٌ) أي ومن أجل أنَّ الأثر المحسوس في المُنْفَعِل واجبٌ حصوله امتنع قول العامة: **انعدم**؛ لأن الشيء المعدوم لا يُتَصَوَّرُ فيه أَثَرٌ صُوْرِيٌّ كالانكسار اللائح في المنكسر». فاقتضى مِنَّا التنبيه إلى ذلك ولا سيما في كتابٍ صَرْفِيٍّ. هذا، والشارح - رحمه الله - إن صح عنه النقل في ذلك فهو لعله سها، أو جرى على عادة كثير من المؤلفين في التسامح في استعمال هذه اللفظة؛ على أنَّ بعض اللغويين كأبي حيان الأندلسي نقل فيها وجهًا - بصيغة التمريض (قيل) - لا يتعارض حينئذٍ مع معنى المطاوعة والتأثير، وهو وجهٌ يرى أن بعض الألفاظ، كانْعَدَم، قد بني من غير فعل مستعمَلٍ له كما في: انْطَلَقَ وانْقَضَّ. (انظر ارتشاف الضرب (١/ ١٧٦)). وخلاصة القول في المسألة: أن الأفصح والأَصَحَّ العدولُ عن (انعدم) إلى (عُدِم)، كما قَرَّرَهُ الصَّغَانيُّ، وأقرهُ الزَّبيديُّ في (التكملة).

(١) **قلتُ**: قول الشارح الكيلاني رحمه الله «وكذلك تعود الثانية همزةً عند الوصل إذا **انضم** ما قبلها أو **انكسر**» هو استدراك لطيفٌ على صاحب المتن، الذي تُوهِمُ عبارته (إذا انفتح ما قبلها) تقييد عود الهمزة بانفتاح ما قبلها؛ إذْ لم يذكر الضمَّ أو الكسر. فلو قال: (... إذا تَحَرَّكَ ما قبلها) لَسَلِمَ من الانتقاد، ولا سيما ما عصف به قلم التفتازاني بقوله عقب عبارة الأصل «(وقوله: إذا انفتح ما قبلها)... فيه نظر، بل هو وَهَمٌ مَحْضٌ...».

وحَذَفُوا الهمزةَ مِنْ خُذْ وكُلْ ومُرْ، وقد يَجِيْءُ وَأْمُرْ

عبدَ الله أُمُلْ. ثمَّ استشعرَ سؤالًا: «بأنَّ ما ذكرتُم ءانفًا مِنْ أَنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ ثانِيَتُهُمَا ساكنةٌ وَجَبَ قلبُ الثانيةِ بحرفِ حركةِ ما قبلها يقتضي أن يقالَ في الأمرِ من تَأْخُذُ وتَأْكُلُ وتَأْمُرُ: أُوخُذْ، وأُوكُلْ، وأُومُرْ، بقلبِ الهمزةِ الثانيةِ واوًا، كما قيلَ: أُوْمُلْ من تَأْمُلُ، لكن لم يَجِئْ إلا خُذْ وكُلْ ومُرْ بحذفِ الهمزتين؟» فأجابَ عنْهُ بقولِهِ: **(وحَذَفُوا[1] الهمزةَ)** أي الأصليةَ التي هيَ فاءُ الفعلِ، ثُمَّ اسْتُغْنِيَ عن همزةِ الوصلِ **(مِنْ خُذْ وكُلْ ومُرْ)** يعني بعدَ بناءِ الأمرِ من تأخذُ وتأكلُ وتأمرُ بقيَ: أُؤْخُذْ، و: أُؤْكُلْ، و: أُؤْمُرْ، بهمزتين، فَحُذفتِ الهمزةُ الثانية منهما تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثم استُغنيَ عن همزةِ الوصلِ لصيرورةِ ما بعدَها متحركًا حينئذٍ، فقيلَ: خُذْ وكُلْ ومُرْ[2] **(وقد يَجِيْءُ وَأْمُرْ)**[3] فقط

(١) في نسخة: «وحُذِفَتْ».

(٢) فائدة: الحذف لغة عامة العرب. لكن رُوِيَ أن بعض العرب ينطقون بها على الأَصْل، فيقولون: أُؤْخُذْ، وأُؤْكُلْ، وأُؤْمُرْ. (انظر شرح المفصل لابن يعيش، (٩/ ١١٨)، ورصف المباني (ص/ ١٣١)).

(٣) ❋ تنبيه: كتبت (وَأْمُر) على هذا النحو لأنه الأرجح، وإنْ كان بعضهم يكتبها مراعاة للأصل وهو (أُؤْمُرْ) - على هذه الصورة: (واؤْمُر). والأوَّلُ أولى وأرجح لأن قواعد الكتابة موضوعةٌ على مراعاة الوقف والابتداء. فأنت تقولُ: «أُوْمُرْ زيدًا، ثُمَّ اؤْمُرْ بكرًا». وتقول: «وَأْمُرْ» و«فَأْمُرْ» دونَ إثباتِ واوٍ قبل الميم المضمومة فيهما؛ لأنك لا تقِفُ على (الواو) ولا على (الفاءِ) لأنهما لا ينفردان انفراد (ثُمَّ)، فكأنهما من نفس الكلمة. (انظر: نزهة الطرف للميداني (ص/ ٣١١)).

على الأَصْلِ عندَ الوَصْلِ كقولِهِ تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ ﴿١٣٢﴾﴾. وأَزَرَ يَأْزِرُ وهَنَأَ يَهْنِئُ، والأمرُ إِيزِرْ، وأَدُبَ يَأْدُبُ كَكَرُمَ يَكْرُمُ، والأمرُ أُوْدُبْ، وسَأَلَ يَسْأَلُ كَمَنَعَ يَمْنَعُ، والأمرُ اِسْأَلْ، ويجوزُ سَالَ يَسَالُ سَلْ.

(على الأَصْلِ) فتعودُ الألفُ الثانيةُ التي قد انقلبَت واوًا همزةً خالصةً **(عندَ الوَصْلِ كقولِهِ تَعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾** [سورة طه]) والأصلُ: اؤْمُرْ، فحذفتِ الهمزةُ الأُولى في الدَّرْجِ، وأُعيدتِ الثانيةُ همزةً. ويجيءُ مُرْ على الحذفِ عندَ الوصلِ نحوُ: وَ مُرْ **(و)** تقولُ في مهموزِ الفاءِ منَ البابِ الثاني **(أَزَرَ)** بالزايِ المعجمةِ مقدمًا والمهملةِ مؤخرًا، أي عاوَنَ **(يَأْزِرُ و)** في مهموزِ اللامِ منهُ **(هَنَأَ يَهْنِئُ)** كضربَ يضربُ من غيرِ فرقٍ **(والأمرُ)** من تأْزِرُ **(اِيزِرْ)** أصلُهُ: اِئْزِرْ، قُلبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصارَ اِيزِرْ **(و)** تقولُ في مهموزِ الفاءِ منَ البابِ السادسِ **(أَدُبَ يَأْدُبُ كَكَرُمَ يَكْرُمُ، والأمرُ)** من تَأْدُبُ **(اُوْدُبْ)** أصلُهُ: اُؤْدُبْ، قُلبت الثانيةُ واوًا **(و)** تقولُ في مهموزِ العينِ منَ البابِ الثالثِ **(سَأَلَ يَسْأَلُ)** بثبوتِ الهمزةِ **(كَمَنَعَ يَمْنَعُ، والأمرُ)** من تَسْأَلُ **(اِسْأَلْ)** كامنَعْ **(ويجوزُ)** فيهِ **(سَالَ)** بتخفيفِ الهمزةِ، أصلُهُ: سَأَلَ، قُلبَتِ الهمزةُ ألفًا **(يَسَالُ)** أصلُهُ: يَسْأَلُ، نُقلتْ فتحةُ الهمزةِ إلى السينِ، ثُمَّ قلبت ألفًا؛ والأمرُ من تَسَالُ، بتخفيفِ الهمزةِ **(سَلْ)** أصلُهُ: تَسَالُ، فحذفتِ التاءُ وحركةُ الآخِرِ، فالتقى ساكنانِ، فحذفَت الألفُ المنقلبةُ، فصارَ: سَلْ[1]

(١) وحكى الأخفش عن بعض العرب (اِسَلْ) بحذف الهمزة.

وءَابَ يَؤُوْبُ، وتقولُ: سَاءَ يَسُوْءُ كصَانَ يَصُوْنُ، وتقولُ: جَاءَ يَجِيْءُ ككَالَ يَكِيْلُ، فهو سَاءٍ وجَاءٍ،

(و) تقولُ في مهموزِ الفاءِ ومعتلِّ العينِ الواويِّ (ءَاب) أي رجَعَ، أصلُهُ: أَوَبَ، قلبت الواوُ ألفًا (يَؤُوْبُ) أصلُهُ يَأْوُبُ، نقلَت ضمةُ الواوِ إلى الهمزةِ، فصارَ يَؤُوبُ (وتقولُ) في مهموزِ اللامِ ومعتلِّ العينِ الواويِّ (سَاءَ) أصلُهُ سَوَأَ، قلبت واوُهُ ألفًا (يَسُوْءُ) أصلُهُ يَسْوُؤُ، نقلَت ضمةُ الواوِ إلى السينِ (كصَانَ يَصُوْنُ) في تصريفِ الماضي والمضارعِ إلى أربعةَ عَشَرَ مثالًا، والإعلالِ بالقلبِ والحذفِ على ما مَرَّ تفصيلُهُ في الأجوفِ، فراجِعْهُ (وتقولُ) في مهموزِ اللامِ ومعتلِّ العينِ اليائيِّ (جَاءَ) أصلُهُ: جَيَأَ، قلبتِ الياءُ ألفًا (يَجِيْءُ) أصلُهُ: يَجْيِىءُ، نَقلَتْ كسرةُ الياءِ إلى الجيمِ (ككَالَ يَكِيْلُ) من غيرِ فَرْقٍ، وقد تقدمَ حكمُهُ في بابِ باعَ[1] يبيعُ في الأجوفِ، فراجِعْهُ (فهو سَاءٍ وجَاءٍ) في اسمي الفاعلِ؛ أصلُهما: ساوِئٌ وجايِئٌ بالاتفاقِ، ثم اختُلِفَ في إعلالِهِما؛ فعندَ سيبويهِ: قُلِبَت الواوُ والياءُ همزةً، فبقيَ سَائِئٌ وجَائِئٌ بهمزتَيْنِ، ثم قُلِبَت الهمزةُ الثانيةُ منهُما ياءً لانكسارِ ما قبلَها، فَبَقِيَ سائِيٌ وجائِيٌ، ثم حُذِفَت الضمةُ من الياءِ لاستثقالِها عَلَيْها، فالتَقى ساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياءُ، فبقي ساءٍ وجاءٍ على وزنِ فاعٍ محذوفَ اللامِ؛ وعندَ الخليلِ: نُقلت عينُ الفعلِ منهُما - أعني الواوَ والياءَ - إلى موضعِ لامِ الفعلِ، أعني الهمزةَ، ولامُ الفعلِ إلى موضعِ عينِ

---

(١) في نسخة: بإسقاط «باع».

وأَسَا يَأْسُوْ كدَعَا يَدْعُو، وأَتى يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي والأمرُ إِيْتِ، ومنهم مَنْ يقولُ: «تِ» تشبيهًا بخُذْ وكُلْ. ووَأى يَئِيْ كوَقَى يَقِي،

الفعلِ، وهذا نقلٌ مكانيٌّ[1]، فبقِيَ سائِوٌ وجائِيٌ على وزنِ فالِعٍ، ثم قُلبت الواوُ من الأولِ ياءً، وحُذفت ضمةُ الياءِ منهما، فالتقى ساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحُذفتِ الياءُ، فبقِيَ ساءٍ وجاءٍ على وزن فالٍ محذوفَ العينِ (و) تقول في مهموزِ الفاءِ ومعتلِّ اللامِ الواويِّ (أسا) أصلُه: أسَوَ، قُلبت الواوُ ألفًا (يأسُوْ) أصلَه: يأسُوُ، حُذفت ضمةُ الواوِ (كدَعَا) أصلُه: دَعَوَ (يَدْعُو) أصله: يَدْعُوُ (و) تقول في مهموزِ الفاءِ ومعتلِّ اللامِ اليائيِّ (أتى) أصلُهُ: أتَيَ، قُلِبت ياؤُه ألفًا (يأتي) أصلُهُ: يأْتِيُ، حُذفَتْ ضمَةُ الياءِ (كرَمَى يَرْمِي) في جميعِ ما مَرَّ هُناكَ (والأمرُ) من تأتي (إيْتِ) أصلُهُ: اِئْتِ، قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً (ومنهُم) أي ومِن العَرَبِ (مَنْ يقولُ) [في] الأمر (تِ) بحذفِ الهمزتينِ، أصلُه: اِئتِ، حُذِفَتِ الهمزةُ الثانيةُ، ثُمَّ استُغنِيَ عن همزةِ الوصلِ (تشبيهًا بخُذْ وكُلْ)[2] كما سبقَ (و) تقولُ في مهموزِ العينِ ومعتلِّ الفاءِ واللامِ اليائيِّ (وَأى) أي وَعَدَ، أصلُهُ: وَأَيَ، قُلبَتْ ياؤُهُ ألفًا (يَئِيْ) أصلُهُ: يَوْئِيُ، حُذفَت الواوُ من أوَّلِهِ، وضمةُ الياءِ من ءاخرِهِ (كوَقَى يَقِي) كما تقدَّم، والأمرُ مِنْهُ «إِ»

---

(١) وهو المعروف عند أهل اللغة والأصوليين بالقلبِ المكاني، أو الاشتقاقِ الأوسط، أو الاشتقاقِ الكبير.

(٢) في نسخة بإسقاط «وكل».

وأَوَى يَأْوِي أَيًّا كشَوَى يَشْوِي شَيًّا، والأمرُ اِيْوِ، ونَأَى يَنْأَى كرَعَى يَرْعَى، وكذا قياسُ يَرَى، لكنَّ العربَ اجتمعَتْ على حَذْفِ الهمزةِ من مضارعِهِ،

نحوُ قِ (و) تقولُ في مهموزِ الفاءِ معتلِّ العينِ واللامِ اليائيِّ (أوَى) أصلُهُ: أوَيَ، قلبت الياء ألفًا (يَأْوِي) أصلُهُ: يأوِيُ، حُذِفَتْ ضمةُ الياءِ (أَيًّا) مصدرُهُ، أصلُهُ: أَوْيًا، اجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، [فـ] قلبت الواوُ ياءً، وأدغمتِ الياءُ في الياء (كشَوَى يَشْوِي شَيًّا) كما عرفت (والأمرُ) من تَأْوِي (ايْوِ) أصله: إِئْوِ، قلبت الهمزة الثانية ياء[(١)] (و) تقول في مهموزِ العين ومعتلِّ اللامِ اليائيِّ (نَأَى) أي بَعُدَ، أصله: نَأَيَ، قلبتْ ياؤُهُ ألفًا (يَنْأَى) أصله: يَنْأَيُ، قلبتْ ياؤُهُ ألفًا (كرَعَى يَرْعَى) أصلهما: رَعَيَ يَرْعَيُ، قُلِبَت الياءُ فيهما ألفًا (وكذا قياسُ يَرَى) أي قياس يَرَى أن يكونَ مِثْلَ يَنْأَىٰ، بثبوتِ الهمزة، لأنهما أَخَوَان (لكنَّ العربَ اجتمعَتْ على حَذْفِ الهمزةِ) أي التي هي عينُ الفِعْلِ[(٢)] (من مضارعِه) أي مضارعِ رأىٰ،

---

(١) قال التفتازاني: «ولا يخفى عليك أنَّ الياء في (ايت) و(ايزر) و(ايو) ونحو ذلك يصير همزةً عند سقوط همزة الوصل في الدَّرْج، لما تقدم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الكهف]» (انظر شرح التفتازاني (ص/ ١٧٧)).

(٢) ❋ تنبيه: قول الزنجانيّ رحمه الله: «**لكن العربَ اجتمعت. . . إلخ**» ليس معناه أنَّه لم ينطق بعضهم بالأصل؛ نعم، العرب جميعًا ينطقون بِيَرَى، ولكن لبعضهم مذهبٌ ءاخر، كما سيأتي. ثم هذا التعبيرُ في (المتن) مأخوذ من كلام سيبويه رضي الله عنه في (الكتاب) إذْ قال: «أجمعت العربُ على تخفيفه [أي يَرْأَىٰ] لكثرة استعمالهم إياه». =

فقالوا: يَرَى يَرَيَانِ يَرَوْنَ تَرى تَرَيَانِ يَرَيْنَ، تَرَى تَرَيَانِ تَرَوْنَ تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى؛ واتَّفَقَ في خِطَابِ المؤنثِ لفظُ الواحدةِ والجمع لكن وزنُ الواحدةِ تَفَيْنَ؛ إذ أصلُهُ حينئذٍ: تَرْأَيِـيْنَ بياءين،

تخفيفًا لكثرة الاستعمال[1] **(فقالوا يرَى)** بحذف الهمزة، أصله: يَرْأَيُ، نقلتْ فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحذفت الهمزةُ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ ألفًا، فصارَ يرَى، وقِسْ عليه **(يَرَيَانِ يَرَوْنَ ترى تَرَيَانِ يَرَيْنَ، تَرى تَرَيَانِ تَرَوْنَ تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى؛ واتَّفَقَ في خِطَابِ المؤنثِ لفظُ الواحدةِ و)** لفظُ **(الجمع)** لأنك تقول فيهما: تَرَيْنَ **(لكن وزنُ)** لفظِ **(الواحدةِ تَفَيْنَ)** محذوفَ العين واللام **(إذ أصلُهُ حينئذٍ: تَرْأَيِـيْنَ بياءينِ)** فحذفت الهمزةُ كما تقدم، ثم قلبت الياءُ

= (انظر الكتاب ٣/٥٤٦). ثم هو أيضًا - رضي الله عنه ونفعنا به - أورد بعد هذا: «حدثني أبو الخطاب [أي الإمام الأخفش الأكبر] أنه سمع مَنْ يقول: «**قَدْ أَرْآها**». يعني بتحقيق الهمزة (الكتاب ٣/٥٤٦). ونقل أبو حيان الأندلسيُّ وغيره **أنَّ الإتمامَ لغةُ تَيم اللاتِ**. وأشار إلى ذلك ابنُ مالك في (التسهيل) بقوله: «والتُزِمَ غالبًا» أي الحذف والتخفيف؛ ومقتضى قوله هذا **جوازُ الرجوع إلى الأصل في الكلام**، أي تحقيق الهمزة، وإن كان قليلًا. (انظر كلام ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربُرْدي على الشافية: ١/٢٥٤). وبعدُ: فخلاصة البيان أن أصل يرى، أي يَرْأَى، صار معدودًا أصلًا مهجورًا في استعمال عامة العرب. وأنَّ تركه في السَّعَةِ والاختيار هو الأفصح، والأصح ما لم تَدْعُ إلى ذلك الضرورة. هذا، وبعض الأئمة - كالجاربردي - نص على أنه لا يجوز استعمال الأصل [يرأى] في الاختيار، **خلافًا** لابن مالك وءاخرين؛ والله أعلم.

(١) في نسخة: «استعماله».

والجمع تَفَلْنَ، فإذا أَمَرْتَ منه قُلْتَ على الأصلِ: اِرْأَ كارْعَ، وعلى الحَذْفِ: رَ، ويلزَمُ الهاءُ في الوقفِ

الأولى التي هي لامُ الفعل ألفًا، فالتقى ساكنان، فحذفتِ الألفُ، فصار تَرَيْنَ على وزن تَفَيْنَ، والياءُ فيه زائدةٌ ضميرُ الفاعل **(و)** وزن لفظِ **(الجمع تَفَلْنَ)** محذوفَ العين فقط؛ لأن أصلَه حينئذٍ: تَرْأَيْنَ، بياءٍ واحدةٍ، فحذفت الهمزة كما مَرَّ، فصار تَرَيْنَ على وزن تَفَلْنَ، وهذه الياءُ فيه هي لامُ الفعل **(فإذا أَمَرْتَ)** أي إذا بنيتَ أمرَ المخاطب **(منهُ)** أي من ترى **(قُلْتَ على الأصلِ)** أي باعتبارِ ثبوتِ الهمزة **(اِرْأَ)** لأنه حينئذٍ أمرٌ مِنْ تَرْأَى، فحذفت التاءُ من أوله، وزيدت الهمزةُ المكسورةُ في موضعها، وحذفت الألفُ من ءاخره، فصار: اِرْأَ على وزن افْعَ **(كارْعَ و)** قلتَ **(على الحَذْفِ)** أي باعتبارِ حذفِ الهمزةِ **(رَ)** لأنه حينئذ أمرٌ من تَرَى محذوفَ الهمزة، فحذفت منه التاءُ، وابتدِئَ بحركةِ ما بعدها، وحذفت الألفُ من ءاخره، فصار «رَ» على وزن فَ[1] **(ويلزَمُ)** أي يلزمُهُ **(الهاءُ في الوقفِ)** كما ذكره[2] في

---

(١) فائدة: نقل ابن منظور في (لسان العرب) عن الإمام ابن بَرِّي، اللغويّ النحويّ، قوله: «فإذا جئت إلى الأمر من (رأى) فإنَّ أهل **الحجاز** يتركون الهمز، فيقولون: (رَهْ ذلك)، وللاثنين: (ريا ذلكَ)، وللجماعة: (رَوْا ذلك)، وللمرأة: (رَيْ ذلك)، . . . ، **وبنو تميم** يَهْمِزُون **كلَّ ذلك**، فيقولون: اِرْأَ ذلك [وينقاس كتابتها على هذا النحو: اِرْءَ (بحذف ألف الهمزة)]، واِرْأَيا ذلك، ولجماعة النساء: اِرْأَيْنَ ذلك. . . » (انظر لسان العرب: مادة (رأي).

(٢) في نسخة: «ذكر».

نحو: رَهْ رَيَا رَوْا رَيْ رَيَا رَيْنَ، وبالتأكيد: رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ، وبالخفيفة: رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ، فهو: رَاءٍ رَائِيَانِ رَاؤُوْنَ كـرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُوْنَ، وذاكَ مَرْئِيٌّ، وبناءُ أَفْعَلَ منهُ مخالِفٌ لأَخَوَاتِه

قِهْ **(نحو رَهْ رَيَا رَوْا رَيْ رَيَا رَيْنَ)** بفتح الراء في الجميع **(وبالتأكيد: رَيَنَّ)** بإعادة اللام المحذوفةِ مع فتحها **(رَيَانِّ رَوُنَّ)** بِضَمِّ الواوِ، ولم تُحْذَفْ لعدم ضمةٍ قبلَها تَدُلُّ عليها **(رَيِنَّ)** بكسرِ الياء، ولم تحذف لعدم كسرةٍ قبلَها تدلُّ عليها **(رَيَانِّ رَيْنَانِّ، وبالخفيفةِ[(١)]: رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ، فهو رَاءٍ)** في اسم الفاعلِ، أصله: رائِيٌ، حذفتْ ضمةُ الياء لاستثقالها عليها، فالتقى ساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ فصار راءٍ **(رَائِيَانِ)** على الأصل **(رَاؤُوْنَ)** أصله: رائِيُونَ، نقلتْ ضمةُ الياءِ إلى الهمزةِ بعد سلبِ حركتها، فالتقى ساكنان الياءُ والواوُ، فحذفتِ الياءُ التي هي لامُ الفِعْلِ، فصار: رَاؤُوْنَ رائِيَةٌ رائِيَتَانِ رائِيَاتٌ **(كرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُوْنَ)** إلى ءاخره من غير تَفْرِقَةٍ **(وذاكَ مَرْئِيٌّ)** في اسم المفعول، أصله: مَرْءُوْيٌ، اجتمعت الواو والياء، وسبقتْ إحداهما بالسكون، [فـ] قلبت الواوُ ياءً، وأدغمتِ الياءُ في الياءِ، فصار مَرْؤُيٌّ بضم الهمزة، فبدّلت ضمتها بالكسرة لسلامة الياء، فصار مَرْئِيٌّ، وهكذا مَرئِيَّانِ مَرئِيُّونَ مَرْئِيَّةٌ مَرئِيَّتَانِ مرئِيَّاتٌ **(وبناءُ أَفْعَلَ منهُ)** أي من رأى **(مخالِفٌ لأَخَوَاتِهِ)** من نحو نأى، أعني مهموزَ العين ومعتلَّ اللامِ، يعني إذا بنيتَ بابَ الإِفْعَالِ

---

(١) في نسخة: بإسقاط لفظ «وبالخفيفة».

أيضًا فتقول: أَرَى يُرِي إِرَاءَةً وإِرَاءً وإِرَايَةً، فهو: مُرٍ

مِنْ رَأَىٰ فهو مخالِفٌ لِمَا إذا بنيته مِنْ نَأَىٰ الذي هو مِنْ أخواتِهِ في أنه تُحْذَفُ الهمزةُ من الأول في الماضي والمضارع دون الثاني لِمَا مَرَّ (**أيضًا**) يعني كما أن رأى مُجَرَّدًا مخالِفٌ لأخواته من نحو نَأَى مُجَرَّدًا كما مر، كذلك رأى مخالفٌ لها إذا كانا مزيدين، فإذا بنيتَ بابَ الإفعال مِنْ رَأَىٰ (**فتقولُ**) في الماضي (**أَرَى**) بحذفِ الهمزة، أصلُهُ: أَرْأَىٰ، نقلت فتحةُ الهمزةِ إلى الراء، وحذفت لكثرة الاستعمال، ثم قلبت الياءُ ألفًا، فصار أَرَى، وهكذا إلى ءاخر الأمثلة. وتقول في المضارع (**يُرِي**) كذلك أصله: يُرْئِيُ، نقلتْ كسرةُ الهمزة إلى الراء، وحذفت، ثُمَّ حذفت ضمةُ الياء، فصار يُرِيْ، وهكذا إلى ءاخر الأمثلة. وإذا بَنَيْتَ باب الإِفْعَالِ من أخوات رأى، أعني نَأَى مثلًا، تقولُ: أَنْأَى يُنْئِي، بإثبات الهمزة فيهما (**إِرَاءَةً**) مصدرٌ، أصله: إِرْءَايًا، نقلتْ فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحذفت، فصارَ إِرَايًا، ثم قلبت الياءُ همزةً؛ **لأن الواوَ والياءَ إذا وقعتا طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ يقلبان همزةً**، فصارَ إِراءً، ثُمَّ عُوِّضَتِ التاءُ عن الهمزةِ المحذوفةِ، فصارَ: إِراءَةً على وزن إِفالَةٍ (**و**) يجوزُ أيضًا (**إِرَاءً**) أي بلا تعويضٍ، لأنَّ التعويضَ أمرٌ جائزٌ لا واجبٌ (**و**) يجوز[1] (**إِرَايَةً**) بتعويضِ التاءِ مع عدم قلبِ الياءِ همزةً لأن الياءَ بسببِ لُحُوقِ تاءِ العِوَضِ بِهِ خرجت عن كونها في الطَّرَفِ ظاهرًا (**فهو مُرٍ**) بكسر الراء في اسم الفاعل؛ أصله: مُرْئِيٌ،

(١) في نسخة: «أيضًا».

مُرِيَانِ مُرُوْنَ مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ، وذاكَ مُرًى مُرَيَانِ مُرَوْنَ مُرَاةٌ

نقلت كسرةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحذفت، فصار مُرِيٌ، ثم حذفت ضمةُ الياءِ، فالتقى ساكنان الياءُ والتنوينُ، فحذفتِ الياءُ، فصار: مُرٍ على وزن مُفٍ **(مُرِيَانِ)** بحذف الهمزةِ **(مُرُوْنَ)** أصله: مُرْئِيُونَ، فحذفت الهمزةُ بعد نقلِ حركتها إلى ما قبلها، فصارَ مُرِيُوْنَ، فنقلت ضمةُ الياءِ إلى الراءِ بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان الياءُ والواوُ، فحذفت الياءُ، فصار: مُرُوْنَ[1] **(مُرِيَةٌ)** أصله: مُرْئِيَةٌ **(مُرِيَتَانِ)** أصله: مُرْئِيَتَانِ **(مُرِيَاتٌ)** أصله: مُرْئِيَاتٌ، فحذفت الهمزةُ من الجميع كما مر **(وذاكَ مُرًى)** بفتح الراء في اسم المفعول، أصله: مُرْأَيٌ، نقلت فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحذفت، ثُمَّ قلبت الياءُ ألفًا، فالتقى ساكنان الألفُ والتنوينُ، فحذفت الألفُ لفظًا، ولكن تكتب خطًّا بصورة الياء **(مُرَيَانِ)** أصله: مُرْأَيَانِ، فحذفتِ الهمزةُ كما مَرَّ غيرَ مرةٍ، ولم تقلب الياءُ ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها لو قلبت لالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ وألفُ التثنيةِ، فإذا حذفت إحداهما التبسَ بالمفرد عند الإضافة **(مُرَوْنَ)** أصله: مُرْأَيُونَ، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحذفت، ثم قلبتِ الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألفُ والواوُ، فحذفت الألفُ، فصار: مُرَوْنَ[2] **(مُرَاةٌ)** أصلها: مُرْأَيَةٌ، نقلت

---

(١) في نسخة بإسقاط «فصار مرون».
(٢) في نسخة بإسقاط «فصار مرون».

مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ، والأمرُ: أَرِ أَرِيَا أَرُوْا أَرِي أَرِيَا أَرِيْنَ، وبالتأكيدِ: أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِيْنَانِّ، وبالنهي: لا تُرِ لا تُرِيَا لا تُرُوْا لا تُرِي لا تُرِيَا لا تُرِيْنَ، وبالتأكيدِ لا تُرِيَنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرُنَّ لا تُرِنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرِيْنَانِّ، وتقولُ في افْتَعَلَ من مَهْمُوزِ الفاءِ: اِيْتَالَ

فتحةُ الهمزةِ إلى الراءِ، وحذفت، ثم قلبت الياءُ ألفًا **(مُرَاتَانِ)** أصله: مُرْأَيَتَانِ، فحذفت الهمزةُ كما مَرَّ، وقلبت الياءُ ألفًا **(مُرَيَاتٌ)** أصله: مُرْأَيَاتٌ، فحذفتِ الهمزةُ بعد نَقْلِ حركتها إلى ما قبلها، ولم تقلب الياءُ ألفًا لِئَلَّا يلتبسَ بالمفرد لفظًا **(والأمرُ)** من أَرَى يَرَى **(أَرِ)** أصله: تُرِي، حذفت التاءُ منه، فعادتِ الهمزةُ المحذوفةُ كما مَرَّ بيانه في صَدْرِ الكتابِ، وحذفتِ الياءُ مِنْ ءاخره، فبقيَ: أَرِ **(أَرِيَا أَرُوْا أَرِي أَرِيَا أَرِيْنَ)** ولا يخفى إعلالُها على مَنْ تَأَمَّلَ فيما سبق **(و)** تقولُ **(بالتأكيدِ أَرِيَنَّ)** بإعادةِ الياءِ المحذوفةِ مع فتحها **(أَرِيَانِّ أَرُنَّ)** بحذف الواوِ لدلالةِ ضمةِ الراءِ عليها **(أَرِنَّ)** بحذفِ الياءِ لدلالةِ كسرةِ الراء عليها **(أَرِيَانِّ أَرِيْنَانِّ وبالنهي)** أي وتقولُ في النهي **(لا تُرِ)** بحذف الياءِ **(لا تُرِيَا لا تُرُوْا لا تُرِي لا تُرِيَا)** بحذفِ النونِ في الجميع **(لا تُرِينَ و)** تقولُ **(بالتأكيدِ لا تُرِيَنَّ)** بإعادةِ الياء **(لا تُرِيَانِّ لا تُرُنَّ)** بحذف الواو **(لا تُرِنَّ)** بحذفِ الياء **(لا تُرِيَانِّ لا تُرِيْنَانِّ، وتقولُ في افْتَعَلَ من مَهْمُوزِ الفاءِ)** ومعتلِّ العينِ الواويِّ **(اِيْتَالَ)**[1]

---

(١) **قلتُ**: ايتال من الائتيال، وهو الإصلاح والسياسة وفعله الثلاثي المجرد: آل يؤول، متعديا، فيقال: آل مالَهُ يؤوله إذا أصلَحَهُ=

....

= وساسه. والإيالةُ السياسةُ، ومنه قول لبيد في معلقته [من الكامل]:

بِصَبُوحِ صافيةٍ وَجَذْبِ كَرِينَةٍ بِمُوَتَّرٍ تَأْتَالُهُ إِبْهَامُهَا

وفي الصحاح (مادة أ ل و): «ائتلىٰ في الأمر إذا قَصَّرَ». ومجرده الثلاثي هو: أَلَا، بوزن فَعَلَ، يألو. ويقال فلانٌ مُؤَلٍّ ومُؤْتَلٍ أي مُقَصِّر؛ وفي الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - في خبرِ بلال بن الحارث المزني - أنه قال: «يا رَبُّ ما آلو إلا ما عجزت» معناه: لا أُقَصِّر. وقال الصحابي النابغة الجعدي [من الطويل]:

وأشمطَ عُرْيانٍ يُشَدُّ كِتَافُهُ يُلامُ على جَهْدِ القتالِ وما ائتلىٰ

وائتلىٰ أيضًا حَلَفَ؛ يقال ائتلى وتَأَلَّىٰ إذا حَلَفَ؛ قال الفراء: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة النور]، وهو المشهور في تفسيرها، وعلى تفسير غيره (يأتل) هنا في الآية معناها: لا يُقَصِّر، قاله أبو عبيد وبعض اللغويين. كذا في فتح الباري وتاج العروس.

فائدة: أوردَ المؤلفُ الزَّنجانيُّ - رحمه الله - فِعْلَي (ايتال) و(ايتلى) بالخصوص في ختام هذا الفصل من مباحث تصريف المهموز لئلا يتوهم أنهما من نظائر ايتسر. فـ(ايتسر) من باب، و(ايتلى) و(ايتال) من باب ءاخر؛ وذلك أن ياء (ايتسر) أصيلة، فمادة الكلمة: ي س ر، أما ياء (ايتال) و(ايتلى) فليست من أصول جذريهما، بل هي ياءٌ منقلبة عن همزة في كلا الكلمتين. فهي ياءٌ عارضةٌ غير مستمرة، لأنها عرضت بسبب قلب الهمزة، وتحذف عند حَذْفِ همزة الوصل في الدرج، وقد قصد المؤلف - رحمه الله - التنبيه لئلا يظن جواز الإدغام فيهما، فيقالَ في (ايتلى): اتَّلى، وفي (ايتال): اتَّال، كما يقال في (ايتعد): اتَّعَدَ، وفي (ايتسر): اتَّسَرَ. وبعدُ: فبين البابين بونٌ شاسع؛ بين باب المثال وغير المثال، فلا يقاس المهموز الأجوف أو المهموز الناقص على الفعل المثال؛ وأبان ذلك المؤلف بأوجز عبارة، فكما لا تدغِمُ في (اختار) و(اقتضى)، كذلك لا تدغِمْ في (ايتال) و(ايتلىٰ).

كاخْتَارَ، وإيْتَلَى كاقْتَضَى.

أي اصطلحَ، أصله: إِئْتَوَلَ، قلبت الهمزةُ ياءً، والواوُ ألفًا (كاخْتَارَ) في قَلْب عينه ألفًا (و) في مهموز الفاءِ ومعتلِّ **اللامِ** الواويِّ (إِيْتَلَى) أي قَصَّرَ، أصله: إِئْتَلَوَ، قلبت الهمزةُ ياءً، والواوُ ياءً، ثمَّ الياءُ ألفًا (كاقْتَضَى) في قَلْبِ لامِهِ ألفًا.

فَصْلٌ: في بناءِ اسْمَيِ الزَّمَانِ والمَكَانِ

فتقولُ مِنْ يفعِلُ بكسرِ العينِ على مَفْعِلٍ مكسورَ العينِ، كالمَجْلِسِ والمَبِيْتِ، ومِنْ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ وضمِّها على مَفْعَلٍ مفتوحَ العينِ، كالمَذْهَبِ والمَقْتَلِ والمَشْرَبِ والمَقَامِ،

هذا (فَصْلٌ في) بيانِ (بناءِ اسْمَيِ الزَّمَانِ والمَكَانِ) وهو[1] اسمٌ وُضِعَ لزمانٍ أو مكانٍ يقع فيه الفعلُ من غير تقييدٍ، ولهما صيغةٌ واحدةٌ مشتركةٌ بينهما صالحةٌ لهما، مثلًا: المَجْلِسُ يصلح لمكانِ الجلوس وزمانِهِ، فيختصُّ بواحدٍ منهما بحسب القرينة، وهو مُشْتَقٌّ من المضارعِ بحذفِ حرفِ المضارَعةِ، مَعَ زيادةِ الميم المفتوحةِ موضِعَهَا؛ إذا عرفت ذلك (فتقولُ) بناءُ اسمَي الزمانِ والمكانِ (من يفعِلُ بكسرِ العينِ) يجيء (على) وزن (مَفْعِلٍ مكسورَ العينِ) للمتابعة (كالمَجْلِسِ) مِنْ يجلِسُ (والمَبِيْتِ) مِنْ يَبِيْتُ، أصله: المَبْيِتُ، نقلت كسرةُ الياء إلى الباء (و) بناءُ اسمي الزمان والمكان (مِنْ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ وضمِّها) يجيء (على) وزن (مَفْعَلٍ مفتوحَ العينِ) للمتابعة في الأول، وخِفَّةِ الفتح[2] في الثاني (كالمَذْهَبِ) مِنْ يَذْهَبُ بفتح العين (والمَقْتَلِ) مِنْ يَقْتُلُ بضمها (والمَشْرَبِ) مِنْ يشرَبُ بالفتح (والمَقَامِ) من يَقُومُ، أصله: المَقْوَمُ، نُقِلَتْ فتحةُ الواوِ إلى

---

(١) قال عبد الحق: «وإنما أفرده مع تثنية المرجع إشعارًا بوحدةِ صيغتهما كما سيصرح بذلك بعدُ». (انظر تدريج الأداني (ص/٢٠٨)).

(٢) في نسخة: «الفتحة».

وشَذَّ المَسْجِدُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمَطْلِعُ والمَجْزِرُ والمَرْفِقُ والمَفْرِقُ والمَسْكِنُ والمَنْسِكُ والمَنْبِتُ والمَسْقِطُ، وحُكِيَ الفتحُ في بَعْضِهَا، وأُجِيْزَ فيها كلِّها

القافِ، وقلبتْ ألفًا[1]. ثم لَمَّا ورد سؤالٌ بأنَّ «ما ذكرتم مِنَ القاعدة مِنْ أنَّ اسم الزمانِ والمكانِ يجيءُ من يفعُلُ بضم العين على وزن مَفْعَلٍ بفتح[2] العين منقوضٌ بنحو المَسْجِد؛ فإنه من يَسْجُدُ بضم العين مع أنه على وزن مَفْعِلٍ مكسورَ العين»؟ أشار إلى جوابه بقوله **(وشَذَّ المَسْجِدُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمَطْلِعُ والمَجْزِرُ)** لمكانِ نَحْرِ الإبلِ **(والمَرْفِقُ)** لمكان الرِّفْقِ **(والمَفرِقُ)** لمكان الفَرْقِ، ومنه مَفرِقُ الرأس **(والمَسْكِنُ)** لمكانِ السُّكُونِ **(والمَنسِكُ)** لموضعِ العبادة **(والمَنْبِتُ)** لمكان النباتِ **(والمَسْقِطُ)** لمكانِ السُّقُوطِ، ومنه مَسْقِطُ الرأسِ؛ يعني أن هذه الأسماءَ جاءت على وزن مَفْعِلٍ مكسورَ العين على خلافِ القياس، وكان قياسُها فتحَ العين لأنها مِنْ يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ **(وحُكِيَ الفتحُ في بَعْضِهَا)** أي في بعض هذه الأسماءِ المذكورةِ، كما هو القياسُ، وهو المَسْجَدُ والمَسْكَنُ والمَطْلَعُ **(وأُجِيْزَ)** الفتحُ **(فيها)** أي هذهِ الأسماءِ **(كلِّها)** على ما هو القياسُ، لكنه لم يرِدْ في

---

(١) قال ابن مالك:

«مصدرٌ أو زمانٌ أو مكانُ مِن (مَفْعَلٍ) بالفتح يُستبانُ
إنْ صيغَ ممّا ليس منهُ (يفعِلُ) مكسورَ عينٍ، وكذاكَ (مَفْعَلُ)»

(انظر شرح الكافية الشافية ٢/٤٣٦).

(٢) في نسخة: «مفتوح».

هذا إذا كانَ الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللامِ، وأما غيرُهُ فَمِنَ المُعْتَلِّ الفاءِ مكسورٌ أبدًا كالمَوْضِعِ والمَوْعِدِ، ومِنَ المُعْتَلِ اللام مفتوحٌ أبدًا كالمَرْمَى والمَأْوَى، وقد يدخُلُ على بعضِهَا تاءُ التأنيثِ كالمَظِنَّةِ

كلامِ العربِ إلا ما قلناه[1] (هذا) الذي ذكرناه[2] من القواعد في بناءِ اسمي الزمان والمكان كُلُّهُ (إذا كانَ الفعلُ) الذي يُبنى هو منه (صحيحَ الفاءِ و) صحيحَ (اللام، وأما غيرُهُ) أي غيرُ صحيحِ الفاء واللام (فَمِنَ المُعْتَلِّ الفاءِ) واويًا كان أو يائيًا اسمُ الزمانِ والمكان (مكسورٌ) أي مكسورُ العين (أبدًا) يعني سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَه أو مكسورَه (كالمَوْضِعِ) مِنْ يَوْضِعُ (والمَوْعِدِ) مِنْ يَوْعِدُ (و) اسمُ الزمانِ والمكانِ (مِنَ المُعْتَلِ اللام) واويًا كان أو يائيًا (مفتوحٌ) أي مفتوحُ العينِ (أبدًا) يعني سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَهُ أو مكسورَه (كالمَرْمَى) مِنْ يرمي، أصله: المَرْمَيُ، قلبت الياءُ ألفًا (والمَأْوَى) مِنْ يَأْوِي، أصله: المأوَيُ، قلبت الياءُ ألفًا. واسمُ الزمانِ والمكانِ مِنَ المعتل الفاءِ واللام مفتوحُ العينِ أبدًا، نحو: المَوْقى، أصله: المَوْقَيُ، قلبت الياء ألفًا (وقد[3] يدخُلُ على بعضِهَا) أي بعضِ أسماء الزمان والمكان على سبيلِ السَّماعِ (تاءُ التأنيثِ) إما للمبالغةِ، وإما لإرادة البُقْعَةِ (كالمَظِنَّةِ)

---

(١) في نسخة: «قلنا».

(٢) في نسخة: «ذكرنا».

(٣) في نسخة بإسقاط لفظ «قد».

وَالمَقْبَرِةِ والمَشْرِقَةِ؛ وشَذَّ المَقْبُرَةُ والمَشْرُقَةُ بالضَمّ مِمَّا زَادَ على الثلاثةِ كاسْمِ المَفْعُوْلِ كالمُدْخَلِ والمُقَامِ. وإذا كَثُرَ الشيءُ بالمكانِ قيلَ فيه: مَفْعَلَةٌ

بكسر الظاء - وهو شاذٌّ؛ لأن القياسَ فتحُها - لِمَكَانٍ يُظَنُّ أَنَّ الشيءَ فيه **(والمَقْبَرَةِ)** بفتح الباءِ لمكانٍ يُقْبَرُ فيه **(والمَشْرِقَةِ)** بكسر الراءِ - وهو شاذٌّ كما مَرَّ - لمكانٍ تُشْرِقُ فيه الشمسُ **(وشَذَّ المَقْبُرَةُ والمَشْرُقَةُ بالضَمّ)** أي بضمِّ العينِ؛ لأن القياسَ الفتحُ لأنهما مِنْ يَفْعُلُ بِضَمِّ العينِ. هذا الذي تقدم من القواعد كُلِّها في بناءِ اسمي الزمانِ والمكانِ إنما هو من الثلاثيِّ المجرد، وأما بناءُ اسمَي الزمانِ والمكانِ **(مِمَّا زادَ على الثلاثةِ)** أي ثلاثةِ أحرفٍ سواءٌ كان ثلاثيًا مزيدًا أو رباعيًا مجردًا أو مزيدًا فيه فهو **(كاسْمِ المَفْعُوْلِ)** أي كبناءِ اسم المَفْعُوْلِ منه، وَقَدْ تَقَدَّمَ في وجهِ بنائِهِ أَنَّهُ يُحْذَفُ حرفُ المضارَعَةِ، ويوضَعُ موضعَها[1] الميمُ المضمومةُ، ويفتَحُ ما قبلَ الآخِرِ، فكذلك هنا **(كالمُدْخَلِ والمُقَام)** والمُدَحْرَجِ والمُستَخْرَجِ والمُحْرَنْجَم.

ثم اعلم أنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأمثلَةِ يَحتمِلُ أن يكون اسمَ مفعولٍ واسمَ زمانٍ ومكانٍ، ويحتمِلُ أيضًا أن يكونَ مصدرًا ميميًّا؛ ويُفْرَقُ بين هذه المعاني في مواردِ الاستعمالِ بالقرائنِ الحاليَّةِ أو المقاليَّةِ.

ولما فَرَغَ المصنفُ من بيان اسمي الزمان والمكان ذكر ما يناسِبُهُ فقال **(وإذا كَثُرَ الشيءُ بالمكانِ قيل فيه: مَفْعَلَةٌ)** أي اشْتُقَّ

---

(١) في نسخة: «في موضِعِها».

من الثلاثيِّ المُجرَّدِ، فيُقالُ: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ. واسمُ الآلةِ وهو ما يُعَالِجُ بِهِ الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ إليهِ فيجيءُ على مثالِ: مِحْلَبٍ ومِكْسَحَةٍ ومِفْتَاحٍ

له صيغةٌ هي على وزن مَفعَلَةٍ، بفتح الميم والعينِ واللام (من الثلاثيِّ المُجرَّدِ) وإن كان مزيدًا فيه رُدَّ إليه، وبُنِيَتْ منه، وأُطلقتْ على ذلك المكان لإفادة الكثرة (فيُقالُ أرضٌ مَسْبَعَةٌ) أي كثيرةُ السَّبُعِ (ومَأْسَدَةٌ) أي كثيرة الأَسَد (ومَذْأَبَةٌ) أي كثيرةُ الذئب؛ من المجرد (ومَبْطَخَةٌ) أي كثيرةُ البِطِّيخ، حُذِفَ منه إحدى الطاءين، والياءُ (ومَقْثَأَةٌ) أي كثيرة القِثَّاءِ، حُذفتْ[1] منه إحدى الثاءين، والهمزةُ؛ من المزيد فيه. وإن لم يُمْكِنْ بناءُ مَفْعَلَةٍ منه بأن يكون رباعيًا كَثَعْلَبٍ، أو خماسيًا كعُصْفُورٍ فيقال فيه أرضٌ كثيرةُ الثَّعْلَبِ، وكثيرةُ العصفور (و) من الأمثلة المختلفة (اسمُ الآلةِ وهو) أي الآلَةُ، وتذكير الضمير باعتبار ما بعده، (ما يُعَالِجُ بِهِ) أي بسببه (الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ) أي أثر الفاعل (إليهِ) أي إلى المفعول؛ مثلًا المِفْتَاحُ ءالةٌ لأنه يُعَالِجُ بِهِ الفاعلُ - أعني الفاتحَ - المفعولَ - أعني البابَ - مثلًا، لوصولِ أثر الفاعِلِ الذي هو الفتحُ إلى البابِ (فيجيءُ) اسمُ الآلةِ (على مثالِ: مِحْلَبٍ) أي على وزن مِفْعَلٍ بكسر الميم وفتح العين (ومِكْسَحَةٍ)[2] بزيادة التاء (ومِفْتَاحٍ) على وزنِ مِفْعَالٍ

---

(١) في نسخة: «حُذِفَ».

(٢) المِكْسحَةُ: المِكْنَسَة، من الكَسْحِ وهو الكَنْس (انظر لسان العرب:=

ومِصْفَاةٍ، وقالوا: مِرْقَاةٌ؛ بكَسْرِ الميم على هذا، ومَنْ فَتَحَ الميمَ أرادَ المكانَ. وشَذَّ مُدْهُنٌ ومُسْعُطٌ ومُدُقٌّ ومُنْخُلٌ ومُكْحُلَةٌ ومُحْرُضَةٌ

(ومِصْفَاةٍ) على وزن مِفْعَلَةٍ أيضًا؛ إذ أصله: مِصْفَوَةٌ، قلبت الواوُ ألفًا (وقالوا: مِرْقَاةٌ بكَسْرِ الميم) وهو السُّلَّمُ (على هذا) أي على أنها اسمُ ءالةٍ منْ حيثُ إنَّ الارتقاءَ يقع بسببها، فهو اسمٌ لِمَا يُرتَقَى به أي يُصعَدُ به (ومَنْ فَتَحَ الميمَ) وقال مَرْقَاةٌ (أرادَ المكانَ) أي أراد أنها اسمُ مكانٍ، لأن السُّلَّمَ موضعُ الارتقاء أيضًا مِنْ حيثُ إنَّ الارتقاءَ يَقَعُ فيه (وشَذَّ[١] مُدْهُنٌ) للإناءِ الذي يُجْعَلُ فيهِ الدُّهْنُ (ومُسْعُطٌ) للإناء الذي يُجعل فيه السَّعُوطُ[٢] (ومُدُقٌّ) لِمَا يُدَقُّ فيه (ومُنْخُلٌ) لما يُنخَلُ به (ومُكْحُلَةٌ) للإناء الذي جُعِلَ للكُحْلِ (ومُحْرُضَةٌ) للإناء الذي

= مادة (ك س ح)). وفي الصحاح: «المِكْسَحَةُ: اسمٌ لما يُكْنَسُ به الثَّلجُ وغيره». (انظر الصحاح: مادة ك س ح).

(١) قلتُ: اعتبار الشذوذ هنا - على قول الزنجاني والشارح وعدد من الأئمة - هو على اعتبار هذه الألفاظ: المُدْهن والمُسْعُط، . . . إلخ ألفاظًا مشتقة من المصادر، فجاء اشتقاقها على خلاف القياس. ولكن بعض الأئمة، ومنهم سيبويه، يرون أن هذه الألفاظ ليست مشتقة، وأنه **لم يذهب العربُ بها مَذْهَبَ الفِعْلِ**، فهي - عندهم - أسماءٌ موضوعة لآلات مخصوصةٍ، كسائر **الجوامد**، وعلى هذا فهم لا يقولون بشذوذها.

(٢) والسَّعُوطُ - بفتح السين - دواءٌ يُصَبُّ في الأنف، ويقول ابن سِيْدَهْ في مُخَصَّصِهِ: «السَّعوطُ كل شيءٍ صببته في الأَنْفِ مِنْ دواءٍ أو غيره».

مضمومةَ الميمِ والعينِ، وجاءَ مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياسِ.

جعل فيه الأُشْنَانُ[١]، حالَ كون هذه الأسماءِ (مضمومةَ الميمِ والعينِ) وكان القياسُ كَسْرَ الميم وفتحَ العين (و) قد (جاءَ مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ) بكسر الميم وفتح العين (على القياسِ) هذا[٢].

(تنبيهٌ) لمن غَفَلَ عن أقسام المصدر وكيفية بنائها:

اعلمْ أنَّ المصدرَ مطلقًا على ثلاثة أقسام: التأكيدُ والمَرَّةُ والنَّوعُ، لأنه إن لم يزد مدلولُ المصدر على مدلولِ الفعلِ العامِلِ فيه فهو للتأكيد نحو: ضَرَبْتُهُ[٣] ضربًا، وإن زادَ على مدلول الفعل العامل فيه[٤] فإما أن يدل على العدد[٥] فهو

---

(١) الأُشْنَانَ، بضم الهمزة، وقد تكسر في لغةٍ. وهو نبات يستعمل في غسل الأيدي، كالصابون، وله فوائد طبية أُخَر. قال ابن دريد في الجمهرة: «قال أبو عبيدة: الأُشنانُ والإِشنان فارسيٌّ مُعَرَّب، وهو الحُرُضُ»؛ ومن هنا قيل لوعائه: مُحْرُضَةٌ، وقد جاء اسم وعائه على القياس: مِحْرَضَةٌ. كذا في الصحاح.

(٢) قال ابن مالك:

«لآلـةٍ مِنَ الـثـلاثـي (مِـفْـعَـلَـهْ) و(مِفْعَل) أو مُدَّهُ و(مَفْعَلَهْ)
لاسم مكانٍ قد حوى ما استكثرا و(أفعَلَ) المكان أيضًا كَثُرا
في الآلةِ (المفعُلُ) محفوظًا وَرَدْ وفاقَهُ (الفِعالُ) لكنْ ما اطَّرَدْ
ورُبَّما ثُلِّثَ عينُ (مَفْعَلَهْ) في مصدرٍ أو بقعةٍ مُشْتَمِلَهْ»

(انظر شرح الكافية الشافية (٢/٤٣٨)).

(٣) في نسخة: «كضربتُ».

(٤) في نسخة إسقاط قوله وإن زاد على مدلول الفعل العامل فيه».

(٥) أي مع التأكيد، فتكون دلالته على أمرين: المرةِ والتأكيدِ.

تنبيهٌ: المَرَّةُ من مصدرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ على فَعْلَةٍ بالفتح، تقولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبةً، وقُمْتُ قَوْمَةً، ومما زادَ على الثُّلاثيِّ بزيادةِ التاءِ كالإِعْطَاءَةِ والانْطِلاقةِ، إلاَّ ما فيهِ تاءُ التأنيثِ منهما فالوَصْفُ بالوَحْدَةِ كقولِكَ: رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحدةً،

للمَرَّةِ، كضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً بفتح الفاء، وإما أن يدل على الهيئة[1] وهو للنوع، كضربتُ ضِرْبَةً بكسر الفاء؛ وأشار إلى أن المصدر الذي قلنا إنه: المُشْتَقُّ منه والأصلُ الواحدُ، إنما هو للتأكيد، وأما المرةُ والنوعُ فهما مشتقان منه، فلهذا أشار إلى بنائهما فقال (المَرَّةُ من مصدرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ) يجيء (على) وزن (فَعْلَةٍ بالفتح) أي بفتح الفاء (تقولُ ضَرَبْتُ ضَرْبَةً) واحدةً، وضربتين، وضَرَبَاتٍ (وقُمْتُ قَوْمَةً) كذلك (و) المَرَّةُ (مما زادَ على الثُّلاثيِّ) سواءٌ كان ثلاثيًا مزيدًا فيه، أو رباعيًا مجردًا، أو مزيدًا فيه يجيء (بزيادةِ التاءِ) أي تاءِ التأنيث في ءاخرِ المصدر الذي هو للتأكيد (كالإِعْطَاءَةِ) الواحدة، (والانْطِلاَقَةِ) الواحدة وكذلك[2] الاستخراجَةُ والتَّدَحْرُجَةُ (إلاَّ ما فيهِ) أي إلا المصدرَ الذي فيه (تاءُ التأنيثِ منهما) أي مِنَ الثلاثيِّ المجردِ وغيرِهِ، فإنه إذا كان فيه تاءُ التأنيث (فالوَصْفُ) أي وصفُ المصدرِ (بالوَحْدَةِ) واجبٌ لبناء المَرَّةِ (كقولِكَ رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحدةً) في الثلاثيِّ المجرَّدِ

---

(١) أي مع التأكيد أيضًا، فتكون دلالته على أمرين: النوعِ والتأكيدِ.

(٢) في نسخة: «وكذا».

ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً، والفِعْلَةُ بالكَسْرِ للنَّوْعِ من الفعلِ؛ تقولُ: هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ.

(ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً) وقاتَلْتُهُ مقاتَلَةً واحدةً، في غيرِهِ[١] (والفِعْلَةُ بالكَسْرِ) أي بكسر الفاء (للنَّوْعِ من الفعلِ) أي تدل على نوعٍ من الفعل (تقولُ هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ) أي حسنُ نوعِ الطِّعْمَةِ (و) هو حَسَنُ (الجِلْسَةِ) أي حَسَنُ نوعِ جُلوسِهِ. هذا في الثلاثيِّ المجرَّدِ الذي لا تاءَ فيه، وأما غيرُهُ فالنوعُ منه كالمَرَّةِ لفظًا، والفارق بينهما القرائن[٢].

قال المؤلف رحمه الله[٣]: هذا ءاخرُ ما قصدتُه من كتابةِ ما وقع من التقرير لهذا الكتاب، واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ بالصواب، وإليه المرجعُ والمآب، وصلى الله على محمد وءاله وصحبه وسلم.

---

(١) أي في غير الثلاثي المجرد.

(٢) قال ابن مالك:

«وفَعْلَةٌ لمَرَّةٍ كجَلْسَهْ وفِعْلَةٌ لهيئةٍ كجِلْسَهْ
في غير ذي الثلاثِ بالتّا المرَّهْ وشَذَّ فيه هيئةٌ كالخِمْرَهْ».

(انظر ألفية ابن مالك (ص/٣٦)).

(٣) في النسخة المطبوعة: «قال المؤلف نفعنا الله تعالى بعلومه».

ملحق

* **بسط الكلام والنقول في قول بعض النحاة واللغويين: «وأماتوا ماضيَ يَدَعُ ويَذَرُ».**

جاء في كلام الزنجاني في المتن: «وأماتوا ماضيَ يَدَعُ وَيَذَرُ»، وكذا في كلام الشارح: «... فلم يُسْمَع من لغة العرب ودع ولا وذر...».

فنقول: هذا الكلام كما هو، على ظاهر دلالته، مُعْتَرَضٌ بجملة من النقول - تستدعي النظر والتأمل، إضافة إلى اعتراض عدد من الأئمة. أَمَّا إِنْ عُدَّ كلامًا مُجْمَلًا، ليس على ظاهر دلالته، مرادًا به **قلةُ الاستعمال** لا الهَجْرُ التام فهو مما لا اعتراض عليه. وإن عدنا إلى النقول: فمنها إحدى القراءات القرءانية للآية ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾. وبعض الأحاديث النبوية الشريفة المرفوعة، وعدد من الأبيات.

فنورد الآن تلك الشواهد مقرونةً بكلام العلماء والأئمة بما فيه بسط للمقال وإغناء عن تعليقنا.

■ قال ابن الأثير في النهاية[1]:

«(ودع) فيه [لَيَنْتَهِينَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِم الجمُعَاتِ أو لَيَخْتِمَنَّ على قُلوبهم] أي عن تَرْكِهم إيَّاها والتَّخلُّف عنها. يقال: وَدَعَ الشيء يدَعُه وَدْعًا إذا تركَه. والنُّحاة يقولون: إنَّ العرب أمَاتوا ماضِي يَدَعُ ومصدَرَه، واستَغْنَوا عنه بتَركَ. **والنبي ﷺ أفصَح.** وإنما يُحْمَل قولُهم على قِلة اسْتعمالِه، **فهو شاذٌ في الاستعمال**

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٤٧١).

صحيح في **القياس**. وقد جاء في غير حديث حتى قُرِىء به قوله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ بالتخفيف».

■ وقال ابن منظور[1] في (لسان العرب):

«ووَدَعَه يَدَعُه: تركه، وهي شاذة، وكلام العرب: دَعْني وذَرْني ويَدَعُ ويَذَرُ، ولا يقولون ودَعْتُكَ ولا وَذَرْتُك، استغنوا عنهما بتركتُكَ، والمصدر فيهما تركًا. ولا يقال وَدْعًا ولا وَذْرًا؛ وحكاهما بعضهم، ولا وادِعٌ، وقد جاء في بيت أنشده الفارسي في البصريات: [الطويل]

فأَيُّهُما ما أَتْبَعَنَّ، فإنَّني حَزِينٌ على تَرْكِ الذي أنا وادِعُ

قال ابن بري: وقد جاء وادِعٌ في شعر مَعْنِ بن أَوْسٍ:

عليه شَرِيبٌ لَيِّنٌ وادِعُ العَصا يُساجِلُها حمّاته وتُساجِلُهْ

وفي التنزيل ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾؛ أي لم يَقْطَع الله الوحيَ عنك ولا أبْغَضَكَ، وذلك أنَّه - ﷺ - استأخر الوحي عنه، فقال ناس من الناس: إن محمدًا قد ودّعه ربه وقَلَاه، فأنزلَ الله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾، المعنى وما قَلَاكَ، وسائر القرّاء قرؤوه: ودّعك، بالتشديد، وقرأ عروة بن الزبير: ما وَدَعَك ربك، بالتخفيف، والمعنى فيهما واحد، أي ما تركك ربك؛ قال: [المنسرح]

وكان ما قَدَّمُوا لأَنفُسِهِم أَكْثَرَ نَفْعًا مِنَ الذي وَدَعُوا

وقال ابن جني: إنما هذا على الضرورة لأنّ الشاعر إذا اضْطُرّ جاز له أن ينطق بما يُنْتجُه القِياسُ، وإن لم يَرِدْ به سَماعٌ؛ وأنشد قولَ أبي الأسودِ الدُّؤلي: [الرَّمَل]

---

(١) انظر: لسان العرب (مادة ودع).

لَيْتَ شِعْرِي عن خَلِيلي ما الذي غالَه في الحُبّ حتى وَدَعَهْ

وعليه قرأ بعضهم: (ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وما قَلى)، لأن التَّرْكَ ضَرْبٌ من القِلى، قال: فهذا أحسن من أن يُعَلَّ باب اسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ؛ لأنّ اسْتِعمالَ وَدَعَ مُراجَعَةُ أصل، وإعلالُ استحوذ واستنوق ونحوهما من المُصَحَّحِ تركُ أصلٍ، وبين مراجعة الأصول وتركها ما لا خَفاء به؛ وهذا البيت روى الأزهري عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس بن زُنَيْمٍ الليثي:

لَيْتَ شِعْرِي، عن أَمِيري ما الذي غالَه في الحُبّ حتى ودَعهْ
لا يَكُنْ بَرْقُكَ بَرْقًا خُلَّبًا إنَّ خَيْرَ البَرْقِ ما الغَيْثُ مَعَهْ

قال ابن بري: وقد رُوِيَ البيتان للمذكورين؛ وقال الليث: العرب لا تقول ودَعْتُهُ فأنا وادعٌ أي تركته، ولكن يقولون في الغابر يَدَعُ، وفي الأمر دَعْه، وفي النهي لا تَدَعْه؛ وأنشد: [المنسرح]

«أَكْثَرَ نَفْعًا من الذي ودَعُوا» ، يعني تركوا.

وفي حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ، قال: «لَيَنْتَهِينّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجُمُعاتِ أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم» أي عن تركهم إيّاها والتَّخَلُّفِ عنها، من وَدَعَ الشيء يَدَعُه وَدْعًا إذا تركه، **وزعمت النحويةُ أنّ العرب أماتُوا مصدر يَدَعُ ويَذَرُ واسْتَغْنَوا عنه بتَرْكِ، والنبي ﷺ أفصح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة**؛ قال ابن الأثير: وإنما يُحْمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذّ في الاستعمال صحيح في القياس، وقد جاء في غير حديث حتى قرئ به قوله تعالى ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾، بالتخفيف؛ وأنشد ابن بري لسُوَيْدِ ابن أبي كاهِلٍ:

سَلْ أميري ما الذي غَيَّرَهُ عن وِصالي، اليوْمَ، حتى وَدَعَهْ

وأنشد لآخر: [الرمل]

فَسعى مَسْعاتَه في قَوْمِه ثم لَمْ يُدْرِكْ، ولا عَجْزًا وَدَعْ».

وقال الفيومي في المصباح المنير[1]:

«قال بعض المتقدمين: **وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي يَدَع ومصدره واسم الفاعل**؛ وقد قرأ مُجاهد وعُرْوة ومُقاتِل وابن أبي عبلة ويزيد النحوي «ما وَدَعَك ربُّك» بالتخفيف، وفي الحديث «لَيَنْتَهِينَّ قوم عن وَدْعهم الجمعات» أي عن تركهم، **فقد رُوِيت هذه الكلمة عن أفصح العرب، ونُقلت من طريق القرّاء فكيف يكون إماتة وقد جاء الماضي في بعض الأشعار، وما هذه سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال ولا يجوز القول بالإماتة**»!!.

وقال أيضًا[2]:

«وَذِرْتُه أَذِرُهُ وَذْرًا تركْتُهُ. قالوا: وأماتت العرب ماضِيَه ومصدره؛ فإذا أريد الماضي قيل ترك. **وربما استعمل الماضي على قلة**».

قال بدر الدين العيني في شرح البخاري[3]:

«قوله (دعه) أي اتركه، وهو أمرٌ لا ماضي له. قالوا: «أماتوا ماضي يدع ويذر»، **قلت: استعمل ماضي دَعْ**، ومنه قراءة من قرأ ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ۝٣﴾ [سورة الضحى] بالتخفيف. فعلى هذا هو أمر من وَدَعَ يَدَعُ، وأصل يَدَعُ يَوْدَعُ؛ حذفت

---

(١) انظر: المصباح المنير (مادة ودع).

(٢) انظر: المصدر السابق (مادة وذر).

(٣) انظر: عمدة القاري ((١/ ١٧٦) و(٢٠/ ٧٤)).

الواو فصار يَدَعُ، والأمرُ: دَعْ. وفي (العُبَاب): «قولهم: دع ذا أي اتركه، وأصله وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُميت ماضيه، لا يقال: وَدَعَهُ إنما يقال تركه، ولا [يقال] وادِعٌ تارِكٌ؛ وربما جاء في ضرورة الشعر: وَدَعَه فهو مَوْدُوعٌ، على أصله. قال أنس بن زنيم:

[الرمل]

ليت شعري عن خليلي ما الذي غـالـه فـي الـوعـد حـتـى وَدَعَـهْ

ثم قال الصَّغَانيُّ: وقد اختار النبي أَصْلَ هذه اللغة فيما روىٰ ابنُ عباس رضي الله عنهما أنه قال: قرأ ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ۝٣﴾ [سورة الضحى] بالتخفيف أعني بتخفيف الدال. وكذلك قرأ بهذه القراءة عروة ومقاتل وأبو حيوة وابن أبي عبلة ويزيد النحوي رحمهم الله تعالى».

وقال أيضًا:

«قوله: «فبئس ابن العشيرة» أي: بئس هذا الرجل من القبيلة. قوله: «أي عائشة» أي: يا عائشة. قوله: «أو وَدَعَه» شَكٌّ من الراوي، أي: تركه، **وهذا يردُّ قول أهل الصرف: «وأماتوا ماضي يدع ويذر»»**.

■ قال ملا علي القاري في مرقاة المفاتيح:

عن ابن عمر وأبي هريرة أنهما قالا: سمعنا رسول الله يقول على أعواد منبره أي درجاته أو متكئًا على أعواد منبره في المدينة وذكره للدلالة على كمال التذكير وللإشارة إلى اشتهار هذا الحديث (لينتهين أقوام) قيل اللام للابتداء وهو جواب القسم ويجيء البحث فيه في باب المفاخرة مستوفى إن شاء الله تعالى، ذكره الطيبي. (عن وَدْعِهِمْ) بفتح الواو وسكون الدال، وتقدم أن في وصل نحو هذه الكلمة إلى ما بعده ثلاثة أوجه.

(الجُمُعَات) أي عن تركهم إياها والتخلف عنها، مِنْ: وَدَعَ الشيءَ يَدَعُهُ وَدْعًا إذا تركه، كذا في النهاية. وقال الطِّيْبِيُّ: «والنحاةُ يقولون: «إن العربَ أماتوا ماضي يدع ومصدره واستغنوا عنه بترك»، والنبي أفصح العرب؛ وإنما يحمل قولهم على قلة استعمالها فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس. اهـ وقد جاء في قراءة شاذة ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ بتخفيف الدال. وأيضًا يَرِدُ على الصرفيين حيث قالوا: «وحَذْفُ الواو في يَدَعُ يدل على أن المحذوف واوٌ لا ياءٌ لأنه لو كان ياء لما حذف» فكأنهم ما تشرفوا بمعرفة القراءة والحديث؛ ولهذا قال التوربشتي - من أئمتنا- أنه لا عبرة بما قال النحاة؛ فإنَّ قول النبي هو الحجة القاضية على كل ذي لهجة وفصاحة».

وقال أيضًا:

«فحاشا من تركه الناس، وفي رواية (ودعه الناس) كقراءة (ما وَدَعَكَ) في الشواذّ بالتخفيف، وفيه رد لقول الصرفيين «أماتوا ماضي يدع» إلا أن يريدوا بإماتته ندرته فهو شاذ استعمالا صحيح قياسًا».

وقال أيضًا[1]:

«(ما ودَعوكم»): بتخفيف الدال أي: ما تركوكم. قال التوربشتي: قلما يستعملون الماضي منه إلا ما روي في بعض الأشعار كقول القائل:

غاله في الحب حتى وَدَعَهْ

---

(١) انظر: مرقاة المفاتيح ((٣/ ٤٦٤) و(٨/ ٥٧٤) و(٩/ ٣١٩ - ٣٢٠).

ويحتمل أن يكون الحديث «ما وادعوكم» أي: ما سالموكم، فسقط الألف من قلم بعض الرواة. قال الطيبي رحمه الله: لا افتقار إلى هذا الطعن مع وروده. .. في قوله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ۝٣﴾ وقرئ بالتخفيف، يعني ما تركك، . . ، ولأن لفظ الازدواج وردّ العجز على الصدر يجوز لذلك، وقد جاء في كلامهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، وقوله: «ارجعن مأزورات غير مأجورات». قال المظهر: كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متبوع لا تابع، بل فصحاء العرب عن آخرهم بالإضافة إليه باقل، وأيضًا فلغات العرب مختلفة؛ منهم من انقرض لغته، **فأتى صلى الله تعالى عليه وسلم بها**. قال شمر: زعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدره وماضيه، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفصح. أقول: فأحياهما باستعمال الماضي في هذا الحديث، وبالمصدر في الحديث الذي رواه أحمد ومسلم وغيرهما، عن ابن عباس وابن عمر مرفوعًا: «لنتهين أقوام عن وَدْعِهِم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين». هذا وهو من باب الشاذ الموافق للقياس المخالف للاستعمال كالمسجد ونظائره.

■ قال السيوطي في المزهر[1]:

«وقال ابن مالك في (التسهيل): «استغني **غالبًا** بـ (تَرَكَ) عن وَذَرَ و وَدَعَ، وبـ (التَّرْكِ) عن الوَذْر والوَدْع»، . . . ، وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ في شرح الفصيح: «إنَّما أُهمل استعمال وَدَعَ و وَذَرَ لأَنَّ في أَوَّلهما واوٌ، وهو حرف مستثقل، فاستُغْنِيَ عنهما بما خلا منه، وهو تَرَكَ. قال: **واستعمال ما أهملوا من هذا جائزٌ**

---

(١) انظر: المزهر (٢/ ٣٥).

صوابٌ، وهو الأصل، بل هو في القياس الوَجْهُ، وهو في الشعر أحسنُ منه في الكلام لقلة اعتياده؛ لأن الشعر أيضًا أقلُّ استعمالا من الكلام»».

■ جاء في حَاشِيَةُ السِّنْدِيِّ على النسائيّ[1]:

«قوله (عَنْ وَدْعِهِم) أي تَرْكهِمْ، مَصْدَرُ وَدَعَهُ إذا تركَهُ. وَقَوْلُ النُّحَاة «إِنَّ العَرَب أَمَاتُوا مَاضِي يَدَع وَمَصْدَره» يُحْمَل عَلَى قِلَّةِ اسْتِعْمَالها. وَقِيلَ: قَوْلهمْ مَرْدُود، وَالحديثُ حُجَّة عَلَيْهِمْ. وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ اِسْتِعْمَاله هَاهُنَا مِنْ الرُّوَاة المُوَلِّدِينَ الَّذِينَ لا يُحْسِنُونَ العَرَبِيَّة. قُلت: لَا يَخْفَى على مَنْ تَتَبَّعَ كُتُب العَرَبِيَّة أَنَّ قَوَاعِد العَرَبِيَّة مَبْنِيَّة على الاسْتِقْرَاء النَّاقِص دُون التَّامّ عَادَة، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ أَكْثَرِيَّات لا كُلِّيَّات، فلا يُنَاسِب تَغْلِيط الرُّوَاة، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم».

وجاء فيها أيضًا:

«قيلَ: في الحَدِيث حُجَّة عَلَى مَنْ قَالَ «إِنَّهُمْ أَمَاتُوا مَاضِي يَدَعُ» إلا أَنْ يَكُون مُرَادهم قِلَّة وُرُود ذَلِك. وَقِيلَ يُحْتَمَل أَنْ يَكُون مِنْ تَصَرُّف الرُّوَاة المُوَلَّدِينَ بالمَعْنَى، وَيُحْتَمَل أَنْ يَكُون في الأَصْل وَادِعُوا - بالأَلْفِ - بِمَعْنَى سَالِمُوا وَصَالِحُوا، ثُمَّ سَقَطَ الأَلْف مِنْ بَعْض الرُّوَاة أو الكُتَّاب. وَيُحْتَمَل أَنْ مَجِيئُهُ لِقَصْدِ المُشَاكَلَة كَمَا رُوعِيَ الجِنَاس في قَوْله «وَاتْرُكُوا التُّرْك مَا تَرَكُوكُمْ». وَالحقّ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى قِلَّة؛ فقد قُرِئ في الشَّوَاذِّ ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ بالتَّخْفِيفِ، وَجَاءَ في بَعْض الأَشْعَار أَيْضًا، والله تَعَالَى أَعْلَم».

---

(١) انظر حاشية السندي على سنن النسائي (٦/ ٤٥).

■ وقال الآلوسي في تفسيره (روح المعاني)[1]:

«وقرأ عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة (ما وَدَعَكَ) بالتخفيف، وهي على ما قال ابن جني قراءة النبي ﷺ، وخرّجت على أن وَدَعَ مخفف وَدَّع، ومعناهُ معناهُ. قال في «القاموس»: «وَدَعَه كوَضَعَه، وودَّعه بمعنى»، وقيل: ليس بمخفف بل هو فعل برأسه بمعنى ترك، **وإنه يُعَكِّرُ على قول النحاة: «أماتت العرب ماضي يدع ويذر ومصدرهما واسم فاعلهما واسم مفعولهما، واستغنوا بما لـ (يترك) من ذلك»**.

وفي المغرب: أن النحاة زعموا أن العرب أماتت ذلك، والنبي ﷺ أفصحهم، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «لينتهينَّ أقوام عن وَدْعِهِمُ الجماعات»، وقرأ (ما وَدَعَكَ) [أي: بالتخفيف].

وقال أبو الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غالَه في الحب حتى وَدَعَهْ

ومثله قول ءاخر: [الطويل]

وثَم وَدَعْنَا ءال عمرٍو وعامرٍ فرائسَ أطرافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ

وهو دليل أيضًا على استعمال وَدَعَ وهو بمعنى ترك المتعلق بمفعولين، **فلا تغفل**.

وفي الحديث: «اتركوا التُّرْكَ ما تركوكم، وَدَعُوا الحبشة ما وَدَعُوكم».

وفي المستوفي: أن كل ذلك قد ورد في كلام العرب، ولا عبرة بكلام النحاة، وإذا جاء نَهَرُ اللهِ بَطَلَ نَهَرُ مَعْقِل! نعم وروده نادر.

---

(١) انظر: تفسير الآلوسي (روح المعاني): (١٥٦/٣٠).

وقال الطيبي بعد أن ذكر وروده نظمًا ونثرًا: إنما حَسَّنَ هذه القراءة: الموافقةُ بين الكلمتين، يعني هذه وما بعدها كما في حديث الترك والحبشة، لأن رد العجز على الصدر وصنعة الترصيع قد جبرا منه. وقيل: إن القائلين إنما قالوا وَدَعَهُ رَبُّهُ بالتخفيف، فنزلت، فيكون المحسِّنُ له قصدَ المشاكلةِ لِمَا قالوه. وهم تكلموا بغير المعروف طِيَرَةً منهم؛ كان غير المعروف من اللفظ مما يتشاءَمُ به، من الفأل الرديء. أو أنهم لَمَّا قصدوا السخْرية حَسُنَ استعمالُ اللفظ؛ وقد قالوا: يحسنُ استعمالُ الألفاظِ الغريبة ونحوِها في الهجاء، فلا يبعد أن يكون في السخرية كذلك. **والحق أنه بعد ثبوت وروده لا يحتاج إلى تكلُّفِ مُحَسِّنٍ له**».

ونختتم النقول بما ذكره الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيديُّ عن شيخه العلامة اللغوي النحرير الإمام ابن الطَّيب الفاسيّ؛ فقال ينقل رأيه وتحقيقه في المسألة:

«قال شيخنا عند قوله: «وقد أميت ماضيه» قلت: هي عبارة أئمة الصرف قاطبة وأكثر أهل اللغة، وينافيه ما يأتي بأثره من وقوعه في الشعر ووقوع القراءة، فإذا ثَبَتَ ورودُهُ ولو قليلًا فكيف يُدَّعَى فيه الإماتة؟! قلت: وهذا بعينه نصُّ الليث، فإنه قال: «وزعمت النحوية ان العرب أماتوا مصدر يَدَعُ ويَذَرُ واستغنوا عنه بترك، والنبي ﷺ أفصحُ العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة». قال ابن الأثير: وإنما يُحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذٌّ في الاستعمال صحيحٌ في القياس، وقد جاء في غير حديثٍ حتى قُرِئ به قوله تعالى (ما ودَعك)، وهذا غايةُ ما فتح السميع العليم، فتبصَّرْ وكُنْ

مِنَ الشاكرين»[١].

وبعدُ، فيتبين من تلك النقول وما رافقها من تعليقات للأئمة أَنَّ العرب قد استعملت ماضيَ يَدَعُ، وبعض متصرّفاته، بل جاء في إحدى القراءات، وأسند إلى النبي ﷺ في غير ما حديث ورواية. فحَمْلُ كلام بعض النحاة واللغويين: «إن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدره ومتصرفاته» على قلة الاستعمال أو الندرة يدفع الاعتراض والإيراد، ويوفق بينه وبين ما ورد في تلك الشواهد والنصوص؛ فكان لا بد من هذا البسط والتفصيل ليُتَنَبَّه من مغبة حَمل كلامٍ ما على ظاهره دونما تأمل أو بحثٍ أو تدقيق في وجوه معناه، فيقع الشخص في رَدِّ نص ثابت أو تخطئةِ ما هو صواب وصَحاح. والله تعالى أعلم وأحكم.

---

(١) انظر: تاج العروس (مادة ودع).

مصادر التحقيق

ائتلاف النُّصْرَة، للشَّرجيّ الزَّبيديّ، تحقيق: د. طارق الجنابي. بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

آثار البلاد وأخبار العباد، للقزوينيّ. بيروت، دار صادر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

ارتشاف الضَّرَب، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبد التواب. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

أسرار العربية، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ، تحقيق: د. محمد عبد القادر الفاضلي. بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمود شاكر. القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

أطلس تاريخ الإسلام، لـ: د. حسين مؤنس. القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

أطلس التاريخ الإسلامي، لـ (هاري - هازارد)، ترجمة وتحقيق: إبراهيم زكي خورشيد ومحمد مصطفى زيادة. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

الأعلام: لخير الدين الزِّرِكْلِيّ، بيروت، دار العلم للملايين، ط٦، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الإعلام بتصحيح كتاب الأَعلام، لمحمد بن عبد الله الرشيد. الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد فَنْدَيْك. قُمْ، مطبعة بهمن، ط٢، ١٣٠٩هـ.
- الإكمال، لابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. حيدرآباد (الهند)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ألفية ابن مالك، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- إملاء ما مَنَّ به الرحمن، لأبي البقاء العكبريّ، مراجعة: نجيب الماجدي، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- أُنسُ الحُجَر في أبيات ابن حَجَر، لشهاب الدين أبي عمرو. بيروت، دار الرَّيَّان، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق حسن حمد. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، لمحمد بن علي البروسوي (ابن سِبَاهي زَادَه)، تحقيق: المهدي عبيد الرَّواضيَة. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان. مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا البغدادي. بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- البرهان في علوم القرءان، لبدر الدين الزركشيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

البيان في غريب إعراب القرءان، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: بركات يوسف هبود. بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

▪ **التخمير في شرح المفصل**، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

▪ **تدريج الأداني إلى قراءة شرح السَّعْد على تصريف الزنجاني**، لعبد الحق سبط العلامة النووي الثاني. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٨هـ.

▪ **ترتيب مختار الصحاح**، للرازيّ، تحقيق: شهاب الدين أبي عمرو. بيروت، شركة دار المشاريع، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

▪ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات. القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

▪ **التعريفات**، للشريف الجرجانيّ، تحقيق: د. محمد عبد الرحمٰن المرعشلي. بيروت، دار النفائس، ط، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

▪ **التفسير الكبير**، لفخر الدين الرازيّ. القاهرة، المطبعة البهية، ط١، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

▪ **التكملة والذيل والصلة**، لمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي وعبد السلام هارون. القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

▪ **تهذيب إصلاح المنطق**، للتبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة. بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

▪ **تهذيب اللغة**، للأزهريّ، تحقيق: د. رياض زكي قاسم. بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

▪ **جامع الدروس العربية**، لمصطفى الغلاييني، مراجعة: د. محمد أسعد النادري. بيروت، المكتبة العصرية، ط٣٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

■ **جامع الشروح والحواشي**، تأليف عبد الله محمد الحبْشي. أبوظبي، المجمع الثقافي، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

■ **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي. بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

■ **حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربرديّ**. بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

■ **حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على الألفية**. القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٦، ١٣٥٩ - ١٩٤٠م.

■ **حاشية السندي على سنن النسائي**. بيروت، المكتبة العلمية (بلا تاريخ).

■ **حاشية الصبان على شرح الأُشمونيّ على الألفية**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

■ **حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك**. بيروت، دار الفكر (بلا تاريخ).

■ **حاشية يس العُليمي على شرح التصريح على التوضيح**، للأزهريّ. بيروت، دار الفكر (بلا تاريخ).

■ **حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون**، للدَّمَنْهوري. بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

■ **الخصائص**، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

■ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبيّ، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود و د. جاد مخلوف و د. زكريا عبد المجيد النوتي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

■ **رصف المباني**، للمالَقِيّ، تحقيق: د. أحمد محمد الخَرَّاط. دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤٠٥٢هـ - ١٩٨٥م.

روح الشروح، لعيسى السيروي. القاهرة، شركة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

روح المعاني في تفسير القرءان العظيم، للآلوسيّ البغدادي، القاهرة، المطبعة المنيرية، ط٢، ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م.

شذا العَرْف في فن الصرف، لأحمد الحملاويّ، تحقيق: د. محمد أحمد قاسم. بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي. بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت، دار الجيل، (بلا تاريخ).

شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

شرح تصريف الزنجاني، للشريف الجرجانيّ. الأستانة، مطبعة الشركة الصحافية، ١٣٠٧هـ.

شرح جمل الزجاجيّ، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح. بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

شرح شافية ابن الحاجب، للجاربُرْدي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

شرح شافية ابن الحاجب، للخَضراليزديّ، تحقيق د. حسن أحمد العثمان. بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

شرح الكافية، لرضى الدين الأَسْتَرَاباذِيّ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

شرح لامية الأفعال، لابن الناظم. بيروت، دار المشاريع، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

شرح اللُّمع، للباقوليّ، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة. المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

شرح مختصر التصريف العزي، للتفتازانيّ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. الكويت، ذات السلاسل، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

شرح المعلقات العشر، للتبريزيّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة. بيروت، دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

شرح المفصَّل، لابن يَعِيش. القاهرة، المطبعة المنيرية (بلا تاريخ).

الصحاح، للجوهريّ، تحقيق: شهاب الدين أبي عمرو. بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

طبقات الشافعية، لابن قاضي شُهْبَة، تحقيق: د. عبد العليم خان. بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

طبقات الشافعية، للإسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري. بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكيّ، تحقيق: د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).

العُمد[ة]، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: د. البدراوي زهران. القاهرة، دار المعارف (بلا تاريخ).

عمدة القاري، لبدر الدين العيني. بيروت، دار الفكر (بلا تاريخ).

غريب الحديث، لأبي سليمان الخَطَّابيّ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي. جدَّة، جامعة أم القرى (بلا تاريخ).

فتح الباري، لابن حجر العسقلاني. القاهرة، المطبعة البهية المصرية، ١٣٤٨هـ.

الفتح الربانيّ في شرح تصريف الزنجانيّ، لملا علي القاري. الأستانة، المطبعة العامرة، ١٢٨٩هـ.

فتح اللطيف الخبير على متن الترصيف، للبيجوريّ. القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

فتوح البلدان، للبلاذري، تحقيق: صلاح الدين المنجد. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧م.

فهرس المخطوطات (بدار الكتب المصرية)، لفؤاد سيّد. القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

القاموس المحيط، للفيروزءاباديّ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت، دار الجيل، ط١ (بلا تاريخ).

كشف الظنون، لحاجي خليفة. بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: علي شيري. بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م.

اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق: د. عبد الإله نبهان. بيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

المُخَصَّص، لابن سِيْدَهْ. القاهرة، مطبعة بولاق، ط١، (١٣١٦ - ١٣٢١) هـ - (١٨٩١ -١٩٠٤) م.

مَراح الأرواح في الصرف (ضمن مجموعة الصرف)، لأحمد بن علي ابن مسعود. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٠هـ.

■ **مرقاة المفاتيح**، لملا علي القاري، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار. بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

■ **المزهر**، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

■ **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات. جدة، دار المدني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

■ **المسالك والممالك**، للإصطخري، تحقيق: د. محمد جابر عبد العال الحيني ومحمد شفيق غربال. القاهرة، دار القلم، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

■ **المصباح المنير**، للفيوميّ. بيروت، مكتبة لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

■ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي. بيروت، دار بيروت - دار صادر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

■ **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

■ **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**، ليوسف سركيس. القاهرة، مطبعة سركيس، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

■ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو. بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

■ **المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب**، للمُطَرّزيّ، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار. بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٩م.

■ **مغني اللبيب**، لابن هشام، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب. الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

■ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق الشاطبيّ، تحقيق: د. عبد الرحمٰن العثيمين. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

▪ **المقتضب**، للمُبَرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت، عالم الكتب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

▪ **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان. دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

▪ **الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة. بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

▪ **موسوعة مصطلحات مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده**، تحقيق: د. علي دحروج ود. رفيق العجم. بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

▪ **نزهة الطرف في علم الصرف**، لابن هشام، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي. القاهرة، مكتبة الزهراء، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

▪ **نزهة الطرف في علم الصرف**، للميدانيّ، تحقيق: د. السيد محمد عبد المقصود درويش، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

▪ **النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة**، للسيوطي، تحقيق د. فاخر جبر مطر. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

▪ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور. بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

▪ **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا البغدادي. بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

▪ **همع الهوامع**، للسيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

▪ **الوافية**، للنَّيْساريّ، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان. مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

يُعَدُّ شرحُ الكيلانيِّ على تصريفِ الزَّنجانيِّ شرحًا متوسطًا بين الشروح، جاء رشيقَ العبارة مُحكمَها، متينَ الصياغةِ مُتقَنَها، يَشْفَعُ القاعدة بالمثال، في منهج تعليميٍّ ميسّر، أرسى بنمطِهِ وأسلوبِهِ دعائمَ التحليلِ الصرفيِّ الذي غدا محورًا بارزًا تدور حوله عجلة الدراسات الصرفية الحديثة.

و «القلائدُ» حواشٍ مهمةٌ على الشرح، تتضمَّنُ جملةً من التعليقات والتقييدات، والاستدراكات والتنبيهات، التي لا يكاد يستغني عنها طالبٌ أو معلِّمٌ أو باحثٌ متخصِّصٌ؛ وقد تميزت بدقَّةٍ عاليةٍ، وعنايةٍ فائقةٍ أولاها إيَّاها مَنْ عمل على إخراج الكتاب في هذه الحُلَّة.

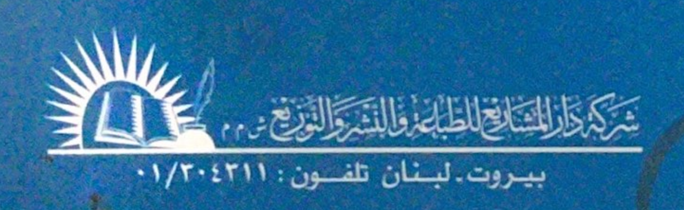
فذا العِزِّيُّ وذا شَرْحُهُ وذي قلائِدُه؛ فإذا فُتِحَ لك باب القَبُول بالإقْبَال، ودارَتْ عليكَ النَّوْبَةُ فَحَظِيتَ بِسِرِّ القُرْبِ ونَفْحةِ الوِصَال فلا تَقِفْ حول الوِرْدِ وِقْفَةَ حائِم، ولا تَشْرَبْ - ثَمَّ - بأقْدَاحٍ صِغَار؛ فَقَدْ ضاقَ الزَّمان عن الصِّغار!

ودونَكَ مَوْرِدَ الزَّنجانيِّ، فانظرْ إليه بعين التَّبْجِيلِ والإِجْلال؛

فإذا أَبْصَرْتَهُ حَسِبْتَهُ: شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا، وإذا أكرمتَ نفسكَ فأكرمْتَهُ، أَغْدَقَ عليكَ وأكرمَكَ؛ ولا غَرْوَ:

فإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرِمَا !!

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها
فقالتْ ولم تبخلْ أمانٌ وتسهيلُ


شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بيروت ـ لبنان تلفون: ٠١/٣٠٤٢١١


9789953206806